

جَامِعَةُ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ

الإدارة الثقافية

العلماء العرب

مقالات وبحوث

الكتاب الثاني

الطبعة الأولى

مطبعة مصر للكتاب والصحافة
٤٠ شارع نوبار باشا (ساحل شارع الدواوين)

١٩٥٣

obeikandi.com

مقدمة

بقلم الدكتور أحمد أمين

مدير الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه الكريم

يسرني أن أقدم الجزء الثاني من كتاب «العالم العربي» . والفكرة في هذا الكتاب أن يقوم بعض مشاهير الكتاب في الأقطار العربية بكتابة مقالات مختلفة الاتجاهات ، بعضها في الأدب ، وبعضها في الاجتماع ، وبعضها في الاقتصاد وبعضها في القانون . الخ ، تعالج فيه كل مقالة مشكلة من المشاكل العربية ، أو توضح غامضاً في مسألة من المسائل العربية . ثم يذاع ملخص هذه المقالات في الراديو المصري فيسمعه العالم العربي ، ثم تجمع هذه المقالات كلها في كتاب خالد .

على هذا النحو سرنا في الجزء الأول ، فكان الإقبال عليه كثيراً والاستفادة منه عظيمة . وعلى هذا النحو أيضاً سرنا في هذا الجزء ، فبرى فيه القارىء بحوثاً قانونية واجتماعية وثقافية كلها تهدف إلى تنبيه الوعي القومي العربي وإرشاده في اتجاهاته .

فندرجو أن يكون النفع منه كالنفع مما كان قبله .

قد يجوز أن نخالف بعض الكتاب في بعض آرائهم ، ولكننا نقدر الحريات أكبر تقدير ، فلسنا نفرض على الكاتب أن يتفق وراينا . وقد يجوز أن يكون

رأيه خيراً من رأينا ، فأثبتنا له قوله كما يشاء ، متحملاً تبعه قوله ، ومسؤولية تفكيره .

رحم الله الإمام الشافعي إذ يقول : « مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب » .

ونرجو أن نتابع السير في إخراج أجزاء هذا الكتاب ، كما نرجو أن يكون مستقبله خيراً من ماضيه ، فتمنحنا الإذاعة زمناً أطول ويمنحنا الكتاب مجهوداً أكبر ، وتفتح أمامهم آفاق أوسع ، فيكون من نتائج ذلك وقوف العالم العربي على مشاكله ، ويكون له برنامج واضح في حلها . والخير أردنا ، ولكل امرئ ما نوى .

القانون المدني العربي

بقلم الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري

رئيس مجلس الدولة

القانون المدني العربي تعبير عن شيء لم يوجد ، والأدق أن يقال عن شيء لما يوجد . ذلك أن وجود قانون مدني عربي أمر ممكن ، بل هو أمر واجب . فهو إذا لم يوجد اليوم ، فمن حقنا أن نتوقع وجوده في الغد .

وأبادر إلى القول أنني أحد المؤمنين بالوحدة العربية . فهي شيء في طبيعة الشعوب العربية . وهذه الشعوب أمة واحدة ، إذا تقسمتها دول متعددة ، فهذا عارض يزول بزوال أسبابه . ومن أقوى الأركان التي تقوم عليها الوحدة العربية وحدة الثقافة . ومن أهم الأسباب لتوحيد الثقافة أن تتوحد الثقافة القانونية . ومن هنا ينبعث إيماني بضرورة العمل على إيجاد قانون مدني عربي .

وحتى نطمئن إلى أن العمل منتج مشر ، بل لكي نستوثق أن قانوناً مدنياً عربياً سيوجد في الغد ، وأنا سنشارف عهداً جديداً للبلاد العربية يكون لها فيه قانون مدني موحد ، يجب أن نستقرئ الماضي ، وأن نستعرض الحاضر ، لنستطلع في ضوءهما ما يطويه المستقبل .

— ١ —

الماضي

إذا ذكرت « القانون المدني » فانما أقصد بهذا التعبير قانون المعاملات المالية لا قانون الأحوال الشخصية ، ذلك أن قانون الأحوال الشخصية ، بالنسبة إلى المسلمين في البلاد العربية ، وهم الأغلبية العظمى في هذه البلاد ، لا يحتاج في توحيدهِ إلى جهد كبير . فرجعه الأول هو الفقه الإسلامي ، وتوحيد هذا

القانون بالنسبة إلى المسلمين في البلاد العربية أمر ميسور ، بل هو أمر قد بدأ بالفعل في مصر بتقنين أحكام الميراث والوصية والوقف والولاية والوصاية والقوامة ، فلم يبق إلا تقنين أحكام الزواج والنسب ليم بذلك تقنين كامل للأحوال الشخصية أرجو أن يكون نموذجاً صالحاً يوضع تحت نظر البلاد العربية الأخرى ليكون نواة لتوحيد التقنين في الأحوال الشخصية على أساس الفقه الإسلامي .

ويحسن منذ الآن أن أحدد ما أقصد بالبلاد العربية ، فهى في الشرق - مصر وفلسطين والأردن وسورية ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن ، وتضمها كلها جامعة الدول العربية ، وهى في الغرب ليبيا وتونس والجزائر ومراكش .

وقد كانت هذه البلاد في الماضي ، بالنسبة إلى قانون المعاملات المالية أى القانون المدنى ، تنقسم طوائف ثلاثاً :

(فالطائفة الأولى) قانونها المدنى قانون غير مكتوب . وهذه هى :

(١) المملكة العربية السعودية ، وتطبق الفقه الإسلامى فى مذهب الوهابيين وهو فرع من المذهب الحنبلى .

(٢) اليمن ، ويطبق الفقه الإسلامى فى مذهب الزيدية ، وهو مذهب شيعى قريب من المذهب الحنفى .

(والطائفة الثانية) قانونها المدنى هو تقنين للشريعة الإسلامية فى المذهب الحنفى ، أصدرته الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحت اسم معروف هو « مجلة الأحكام العدلية » . فشمل البلاد العربية التى كانت تحت الحكم العثمانى . وبقى بعد انهيار الدولة العثمانية ، معمولاً به فى سورية وفلسطين وشرق الأردن والعراق وليبيا .

(والطائفة الثالثة) قانونها المدنى مقتبس من القانون المدنى الفرنسى . وهذه تشمل مصر ولبنان وتونس والجزائر ومراكش .

والتفسير التاريخى لانقسام البلاد العربية ، من ناحية قانونها المدنى ، إلى هذه الطوائف الثلاث يتلخص فيما يأتى :

كانت هذه البلاد جميعها - فيما عدا مراکش وأجزاء من اليمن - مندوحة في الامبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر ، وكان الفقه الإسلامي غير المقنن هو المعمول به فيها جميعاً .

فاستقلت مصر استقلالاً ذاتياً تحت حكم محمد علي ، ولما قننت الدولة العثمانية الفقه الإسلامي في مجلة الأحكام العدلية ، لم يمتد هذا التقنين إلى مصر ، وبقيت هذه على ما كانت عليه من تطبيق الفقه الإسلامي غير المقنن مع بعض من التشريعات الفرنسية وبخاصة في القانون التجاري ، ثم دخلت في عصر إصلاح قضائي تحت حكم اسماعيل ، وامتد عصر الإصلاح إلى أوائل حكم توفيق فأنشئت المحاكم المختلطة فالمحاكم الوطنية على غرار المحاكم الفرنسية ووضعت تقنينات حديثة تطبقها هذه المحاكم ، في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٨٣ ، أخذت كلها من التقنينات الفرنسية ، وعلى رأس هذه التقنينات القانون المدني . ومن ثم أصبحت مصر ذات قانون مدني مقتبس من القانون الفرنسي .

وضمت فرنسا الجزائر إلى بلادها في سنة ١٨٣٠ ، فامتد القانون المدني الفرنسي إلى الجزائر بهذا الضم . ثم أعلنت فرنسا حمايتها على تونس فمراكش ، وأدخلت فيهما تقنينين مماثلين ، الأول لتونس في سنة ١٩٠٦ والثاني لمراكش في سنة ١٩١٣ ، وهما تقنينان مقتبسان من القانون المدني الفرنسي ، ولكنهما أحدثت منه عهداً وأكثر مسaire لحركة التقدم القانوني .

ولما تفككت الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، دخلت سورية ولبنان في الانتداب الفرنسي ، والعراق وشرق الأردن وفلسطين في الانتداب البريطاني . واستقل الحجاز ، ولكن الملك ابن السعود استولى عليه وأدمجه في نجد ، وجعل منهما المملكة العربية السعودية . وبقي اليمن مستقلاً كما كان ، وكان الإيطاليون قد استولوا على ليبيا قبيل الحرب ، ولكنهم لم يغيروا قانونها المدني ، وبقيت المملكة العربية السعودية على مذهبها الوهابي ، واليمن على مذهب الزيدى ، كذلك بقيت سورية بالرغم من الانتداب الفرنسي ، والعراق وشرق الأردن وفلسطين بالرغم من الانتداب البريطاني ، على مجلة الأحكام العدلية . أما لبنان فقد ترك الحجة ، وكان لا يزال تحت الانتداب الفرنسي ، إلى القانون المدني اللبناني

وهو قانون مقتبس من القانون المدني الفرنسي ، ولكنه متقدم عليه من ناحية الموضوع ، متأخر عنه من ناحية الصياغة .
وهكذا انقسمت البلاد العربية ، من ناحية قانونها المدني ، إلى الطوائف الثلاثة التي قدمنا ذكرها .

— ٢ —

الحاضر

أما في الوقت الحاضر ، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد بقيت الطائفة الأولى على حالها : المملكة العربية السعودية تطبق المذهب الوهابي ، واليمن يطبق المذهب الزيدي . فاذا نحن أغفلنا هذه الطائفة ، وأخرجناها من دائرة البحث إلى أن يحين الوقت الذي تتمكن فيه من المشاركة في حركة التقنين المدني العربي ، وجدنا حركة التقنين هذه يتجاذبها في الوقت الحاضر تياران أساسيان .

يتمثل التيار الأول في مصر وقد اتخذت لها قانوناً مدنياً جديداً اقتبست منه سورية قانونها الجديد . والبلدان ينتميان إلى الثقافة المدنية الغربية . وينضم إليهما في ذلك لبنان وتونس والجزائر ومراكش ، وقد استبقى كل منها قانونه المقتبس من القانون الفرنسي .

ويتمثل التيار الثاني في العراق ، وقد اتخذ له هو أيضاً قانوناً مدنياً جديداً لم يهجر فيه المحلة هجراً تاماً ولم يعتنق القانون الغربي في حملته ، بل أصبح وسطاً بين الاثنين . ويدور في فلك العراق الأردن وفلسطين ، وقد استبقى كل من البلدين « محلة الأحكام العدمية » .

هذان التياران الأساسيان سيتنازعان في المستقبل السيادة في حركة التقنين المدني العربي . فلأيهما ستكون الغلبة ؟ لا أحسب أن أيّاً منهما سيتغلب على الآخر لأن كلا منهما حلقة تكمل الأخرى في سلسلة من التطور لا بد له من أن يسير إلى غايته ، فينتهي إلى القانون العربي الجديد ، وهو الأمل الذي يطالعا به المستقبل . ولكن قبل أن ننتقل إلى المستقبل نقول كلمة موجزة في كل من هذين القانونين الجديدين : القانون المصري والقانون العراقي .

القانون المدني المصري الجديد :

مصادره : استقى القانون المدني المصري الجديد نصوصه وأحكامه من منابع ثلاثة : القانون المدني المصري السابق ، والفقہ الإسلامي ، والقوانين الغربية الحديثة . وأهم مصدر من هذه المصادر الثلاثة هو القانون المدني السابق ، نصوصه وقضاؤه . فقد أراد المشرع المصري ألا يقطع الصلة بين الحاضر والماضي فنقل إلى القانون الجديد ما لا يزال صالحاً من نصوص القانون القديم ، ثم قنن أحكام القضاء المصري لخلاء الغامض في هذه النصوص ، ولعلاج ما شابها من عيب ، ولاستكمال ما اعتورها من نقص . ومن ثم أمكن القول أن القانون الجديد لم يحدث ثورة ولم يجر انقلاباً ، بل انتقل في رفق وهوادة من مرحلة إلى مرحلة : من مرحلة كان فيها يقلد القانون الفرنسي تقليداً أعمى ، ويضيف إلى عيوبه عيوباً من عنده ، وكان كثير من أحكامه لا تحتويه النصوص بل تراه مبعثراً في أحكام القضاء المصري ، إلى مرحلة ابتعد فيها من التقليد الحرفي وقنن هذه الأحكام المنتشرة في مجموعات القضاء المصري الضخمة ، فاستوت نصوصاً قريبة المأخذ واضحة المعنى مستقرة الوضع .

والمصدر الثاني هو الفقہ الإسلامي . وقد احتفظ المشرع المصري بما كان القانون القديم يحتويه من أحكام هذا الفقہ . فبيع المريض مرض الموت والأهلية والشفعة والهبة وسداد الدين قبل أيلولة التركة للورثة والغبن في بيع القاصر وخيار الرؤية وتبعة الهلاك في البيع وغرس الأشجار في العين المؤجرة والأحكام المتعلقة بالعلو والسفل وبالحائط المشترك ومدة التقادم ، كل هذه موضوعات اشتمل عليها القانون القديم واستبقاها القانون الجديد بعد أن هدتها وصحح فيها ، ثم زاد على ذلك أن استحدث أحكاماً استمدتها من الفقہ الإسلامي والقوانين الجرمانية معاً ، كما فعل في نظرية التعسف في استعمال الحق وفي حوالة الدين وفي مبدأ الحوادث الطارئة ، وأحكاماً أخرى استمدتها من الفقہ الإسلامي وحده ، كما فعل في مجلس العقد وفي إيجار الوقف وفي الحكر وفي الإبراء من الدين . ثم جاوز هذا وذاك ، وجعل الفقہ الإسلامي مصدراً من مصادره الرسمية إذ قضت المادة الأولى منه بأنه « إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف ،

فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فاذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة » . على أن المشرع المصرى ، بالرغم من كل هذا ، لم يخط خطوة حاسمة فى جعل القانون المدنى مشتقاً فى مجموعه من الفقه الإسلامى . فلا يزال القانون المدنى الحديد يمثل الثقافة المدنية الغربية لا الثقافة القانونية الإسلامية . وإذا كان قد جعل الفقه الإسلامى من بين مصادره الرسمية ، فقد جعله يأتى فى المكان الثالث بعد النصوص والعرف . والسياسة التى سار عليها المشرع المصرى فى ذلك هى سياسة الأناة والتبصر ، فقد وجد المجتمع المصرى محكوماً منذ قرابة قرن بقوانين مدنية غربية باعدت ما بينه وبين الفقه الإسلامى ، فأصبح الرجوع فجأة إلى الفقه الإسلامى عسيراً لما يحدث من قلقلة فى التعامل ومن بلبلة فى التفكير القانونى . ورأى المشرع مع كل ذلك أن يرجع خطوة إلى الشريعة الإسلامية ، إذ استزاد كما قدمنا من أحكام الفقه الإسلامى وجعله مصدراً رسمياً من بين مصادره . وتربص حتى يأخذ الفقه الإسلامى بأسباب التطور على النحو الذى سنشير إليه فيما يأتى . فإذا ما اكتمل هذا الفقه تطوره ، أمكن وقتئذ أن تصبح الثقافة المدنية المصرية ثقافة إسلامية .

والمصدر الثالث هو القوانين الغربية الحديثة فى مختلف طوائفها ، من لاتينية وجرمانية . ولم يبع المشرع المصرى من الرجوع إلى هذا المصدر إلا أمرين : (أولهما) أن يبتعد عن التقليد المحض للقانون الفرنسى ، فقد كان القانون القديم صورة ناقصة من هذا القانون ، يجرى فى مداره ، ولا ينحرف عن أفقه . فأراد المشرع المصرى أن يجعل القانون الحديد يمثل الثقافة المدنية لا فى صورتها الفرنسية فحسب ، ولا فى صورتها اللاتينية الحديثة فحسب ، ولا فى صورتها الجرمانية فحسب ، بل فى هذه الصور مجتمعة ، يتخير منها ما يساير روح العصر ويتسق فى الوقت ذاته مع تقاليد المجتمع المصرى . فالقانون الحديد من حيث مصادره هو قانون متخير . (والأمر الثانى) أن ينتفع بأساليب الصياغة القانونية التى ارتقت ارتقاء كبيراً بعد صدور القانون المدنى الفرنسى منذ قرن ونصف قرن . فأصبح القانون الحديد يبارى فى الترتيب والتبويب والأسلوب والصياغة أحدث التقنيات المدنية الغربية .

ومن ثم يمكن القول في طمأنينة أن القانون المصري الحديد يمثل الثقافة المدنية الغربية أصدق تمثيل ، ويمثلها في أحدث صورة من صورها ، ويؤكد هذا المعنى ما ارتسمه من اتجاهات عامة ، تنتقل الآن إليها .

اتجاهاته العامة : يمكن تلخيص هذه الاتجاهات في لفظ واحد هو « الاعتدال » . وكما أن جماع الوصف في القانون المدني الحديد من حيث مصادره هو أنه قانون متخير ، كذلك جماع الوصف فيه من حيث اتجاهاته العامة هو أنه قانون معتدل .

هو قانون معتدل ، يتوسط بين الاستقرار والتطور ، وبين الفرد والجماعة . وعوامل التطور في القانون المصري الحديد هي هذه المعايير المرنة التي جعلها مكان القواعد الحامدة ، وهذه السلطة التقديرية الواسعة التي أعطتها للقاضي . فقد ترك القانون الحديد ، في الكثرة الغالبة من الأحوال ، هذه القواعد الحامدة التي تضع للمسألة حلاً واحداً ثابتاً لا يتغير مهما تغيرت الظروف والملابسات ، وآثر عليها المعايير المرنة يضعها هادياً للقاضي فيسترشد هذا بها فيما يعرض له من الأقضية ولا يتقيد فيها بحل واحد لا ينحرف عنه ، بل تتغير الحلول بتغير الظروف . من ذلك معيار « الغلط الجوهري » استبدله بالقاعدة القديمة التي كانت تشترط أن يكون الغلط واقعاً في مادة الشيء . ومن ذلك أيضاً معيار « التبدليس الجسيم » ، ومعيار « الرهبة القائمة على أساس » في الإكراه ، ومعيار « الباعث الدافع إلى التعاقد » في نظرية السبب ، ومعيار « العذر المقبول » عند الرجوع في الهبة . كل هذه معايير مرنة تتفاوت الحلول التي تؤدي إليها بتفاوت الظروف التي تطبق فيها ، وهي بعد معايير ذاتية يراعى في تطبيقها حالات نفسية يكشف عنها القاضي في كل شخص بذاته . ثم إن القانون الحديد أفسح المجال للمرونة والتطور بما أعطى القاضي من سلطة تقديرية واسعة ، تصل به في بعض الحالات إلى استكمال ما فات المتعاقدين أن يتفقا عليه ، بل وإلى تعديل ما تم عليه الاتفاق فيما بينهما . فيجوز للقاضي إذا قام خلاف بين المتعاقدين في مسائل تفصيلية لم يتم الاتفاق عليها من قبل أن يفصل فيها طبقاً لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعادة . ويجوز له أن ينقص التزامات

المتعاقد المغبون في حالة الاستغلال ، وأن ينتقص من العقد إذا كان في شق منه باطلا ، وأن يحوله إلى عقد آخر ، وأن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول في حالة الحوادث الطارئة ، وأن يعدل الشروط التعسفية في عقود الإذعان ، وأن يخفض التعويض المتفق عليه في الشرط الجزائي إذا كان مبالغاً فيه ، وأن يقدر ما هي الحالات التي يقوم فيها التزام طبيعي ، وأن يعين الميعاد المناسب لحلول أجل الدين إذا كان الوفاء مشروطاً عند المقدرة أو الميسرة ، وأن ينظر المدين إلى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه ، وأن يمنع توجيه اليمين الحاسمة إذا كان الخصم متعسفاً في توجيهها . وإذا كان القانون الجديد لم يبلغ فيما أعطاه للقاضي من سلطة تقديرية مدى ما بلغ القانون السويسري الذي جعل القاضي مشرعاً فيما لم يرد فيه نص ، بل وقف عند حدود معقولة تمنع من الخلط بين وظيفة التشريع ووظيفة القضاء ، إلا أنه مع ذلك سار شوطاً بعيداً في سبيل أن يجعل للقاضي من سلطان التقدير مايسر له أن يجعل أحكام القانون متمشية مع مقتضيات الظروف ، فتكون هذه الأحكام أداة طيعة في يد القاضي يطور بها القانون تطوراً مستمراً ، ويواجه بها ما يتغير من ملابسات وأحوال .

أما عوامل الاستقرار في القانون الجديد فأهمها المعايير الموضوعية التي استكثر منها . والأخذ بالإرادة الظاهرة دون الإرادة الباطنة في كثير من الحالات . وقد رأينا فيما قدمناه أمثلة للمعايير الذاتية . وبقي الآن أن نذكر أن أكثر المعايير التي وضعها القانون الجديد ليست معايير ذاتية ، بل هي معايير موضوعية . وقد قصد هذا القانون من ذلك إلى إيجاد نوع من التعادل بين التطور والاستقرار . فالمعيار الموضوعي من حيث هو معيار عامل للتطور ، ومن حيث هو موضوعي عامل للاستقرار . والموضوعية ، وهي صنو للإرادة الظاهرة ، بل هي الأصل الذي تنتمي إليه هذه الإرادة ، من أكبر عوامل الاستقرار . وهي من مميزات القانون الجديد . وقد أراد هذا أن يتخفف من حدة النزعة الذاتية التي تميز القوانين اللاتينية ، فأخذ بالإرادة الظاهرة وبالموضوعية معاً . فمن المعايير الموضوعية التي اتخذها معيار « عناية الشخص المعتاد » ، طبّقه في نواح مختلفة . فالشريك في عقد الشركة عليه أن يبذل من العناية في تدبير مصالح الشركة ما يبذله في

تدبير مصالحه الخاصة إلا إذا كان منتدباً للإدارة بأجر فلا يجوز له أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد . والمستأجر في عقد الإيجار يجب عليه أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد . والمستعير في عقد العارية عليه أن يبذل في المحافظة على الشيء المعار العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد . والمودع عنده في عقد الوديعة يجب عليه إذا كانت الوديعة بغير أجر أن يبذل من العناية في حفظ الشيء المودع ما يبذله في حفظ ماله دون أن يكلف في ذلك مزيد من عناية الرجل المعتاد ، أما إذا كانت الوديعة بأجر فيجب عليه أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد . ومن المعايير الموضوعية ما نص عليه القانون الجديد في الاستغلال إذ لا يجوز الطعن في العقد بهذا الوجه إلا إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر ، وما نص عليه في المسؤولية عن الأشياء من أن الشخص يكون مسئولاً إذا تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، وما نص عليه في تحديد الضرر المباشر من أنه هو الضرر الذي لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول ، وما نص عليه في تحديد العيب الخفي من أنه عيب ينقص من قيمة الشيء أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة منه ، وما نص عليه في الإيجار من وجوب أن يكون استغلال المستأجر للأرض الزراعية موافقاً لمقتضيات الاستغلال المألوف . وإلى جانب المعايير الموضوعية أخذ القانون الجديد بالإرادة الظاهرة دون الإرادة الباطنة في بعض الحالات توخياً لاستقرار التعامل . فعل ذلك في تكوين العقد إلى حد أن أقام العقد على الإرادة الظاهرة في بعض الفروض ، وفي تفسير العقد إلى حد أن قرر أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

وقد وقف القانون المصري الجديد بين الفرد والجماعة موقفاً معتدلاً ، فلا هو ضحى الفرد لمصلحة الجماعة ، ولا هو بنحى الجماعة لمصلحة الفرد .

حمى الفرد ، فأفسح للحرية الفردية مجالاً معقولاً . ففي نطاق العقد أقر مبدأ

سلطان الإرادة وان كان قد أورد عليه قيوداً معقولة . فلا يزال الفرد حراً في أن يتعاقد ، ولا تزال إرادته هي التي تنشئ العقد وهي التي ترتب آثاره ، ولا يزال العقد هو أحد المصادر الرئيسية للالتزامات . وإذا كنا قد بعدنا ، بما ورد على الإرادة من قيود لمصلحة كل من الجماعة والفرد ، عن مذهب الفردية المتطرفة التي كانت سائدة في أوائل القرن التاسع عشر ، فإن القانون الجديد لا يزال يحترم إرادة الفرد ، ويقر ما تتجه إلى تحقيقه من آثار في حدود معقولة ، في عصر تطور فيه مذهب الفردية تطوراً خطيراً ونزل فيه عن كثير من مظاهر الغلو . وفي نطاق الملكية استبقى القانون الجديد الملكية الفردية وحماها من الاعتداء . فللمالك الشيء وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، وله الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ، ولا يجوز أن يحرم أحد ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون ، وبالطريقة التي يرسمها ، ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل . والمالك حر التصرف في ملكه ، إذا شاء نزل عنه إلى غيره بمقابل أو بغير مقابل ، وإذا شاء استبقاه ينتقل عنه بعد موته إلى ورثته وإلى من أوصى لهم . فالقانون الجديد يحمي الفرد إذن في مظهرين رئيسيين من مظاهر نشاطه : حريته في التعاقد وحرية في التملك .

ولكن القانون الجديد حمى الجماعة أيضاً تمشياً مع روح عصره ومسيرة للتطورات الخطيرة التي اعتورت مذهب الفردية . وآية ذلك نراها أيضاً في نطاق العقد وفي نطاق الملكية . ففي نطاق العقد قيد سلطان الإرادة ، والتزم في العلاقات التعاقدية حماية الجانب الضعيف ، فحيث يختل التوازن بين طرفي العقد ، ويقف أحدهما مغلول اليد أمام الطرف الآخر ، فإن الجماعة يعينها أن تحمي الطرف الضعيف من تعسف الطرف القوي . فعل القانون الجديد ذلك في عقود الإذعان وفي نظرية الاستغلال وفي نظرية الحوادث الطارئة وفي عقد العمل وفي عقد التأمين وفي أحكام أخرى كثيرة غيرها . وفي فوائد الدين لم يقتصر على تخفيض سعر الفوائد القانونية والاتفاقية ، بل أضاف إلى ذلك قيوداً كثيرة في تقاضي الفوائد . وفي نطاق الملكية جعل القانون الجديد الملكية وظيفية اجتماعية أكثر منها حقاً فردياً بما أورد على هذا الحق من قيود كثيرة . فقد أوجب على المالك

الألّا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار . وقيد الملكية في الشرب
والجبري والمسيل وحق المرور والحائط المشترك والمطلات وشرط عدم التصرف
وما إلى ذلك من القيود القانونية والاتفاقية ، بما يغل يد المالك في استعمال ملكه
لا للمصلحة العامة فحسب ، بل أيضاً لمصلحة الجيران ، وبما يبرز فكرة
التضامن الاجتماعي متغلغلة في الصميم من نظام الملكية . فالقانون الجديد قد خطا
بما وضعه من قيود على حرية التعاقد وعلى حق الملكية ، خطوات واسعة في
سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية .

هذه هي الاتجاهات العامة للقانون المصري الجديد . ونراها تؤكد هذه
الفكرة التي سبقت الإشارة إليها . وهي أن هذا القانون يمثل أصدق التمثيل الثقافي
المدني الغربية في العصر الذي نعيش فيه .

القانون المدني العراقي الجديد :

مصادره : استقى القانون المدني العراقي الجديد هو أيضاً من منابع ثلاثة :

مجلة الأحكام العدلية ، والقوانين المدنية العراقية الأخرى التي كانت موجودة
من قبل ، والقانون المدني المصري الجديد .

وقد كانت القوانين المدنية العراقية قبل صدور القانون المدني الجديد مشتتة
منتشرة في مصادر متفرقة . فالحجة ، وهي أهم هذه المصادر ، كانت تضم الأحكام
الكلية والعقود المعينة وبعض قواعد الملكية والحقوق العينية ، والكثرة الغالبة من
نصوصها كانت تتعلق بالعقود المعينة . وقانون الأراضي ، وهو قانون عثماني قديم
ورثه العراق عن الدولة العثمانية ، كان ينظم نوعاً خاصاً من الملكية هو حق التصرف
في الأراضي الأميرية . وكانت هناك تشريعات عراقية خاصة ، موروثه هي
أيضاً من الدولة العثمانية ، تنظم الرهن التأميني . أما رهن الحياة فكان مكانه
الحجة باعتباره عقداً من العقود المعينة . وأما التسجيل وشهر الحقوق العينية في
« الطابو » فقد اشتملت تشريعات خاصة على قواعدهما . وانتشرت قواعد مدنية
هامة في ثنايا قوانين الإجراءات ، في قانون أصول المحاكمات الحقوقية وقانون
الإجراء وقانون المحاكم الصلحية . والسبب الرئيسي لهذا التشتت موروث أيضاً
عن الدولة العثمانية ، فقد كانت هذه الدولة تلتزم بوجه عام الفقه الإسلامي في

تشريعها المدني ، وقد قننت هذا الفقه في المحلة كما سبق القول . ولكن الحاجة كانت تلجئها إلى وضع تشريعات مدنية تفتضيها الضرورة ، فلم تكن تستطيع أن تدخل هذه التشريعات في صلب المحلة حتى لا يقال أنها أدخلت على الفقه الإسلامي شيئاً غريباً عنه . فلجأت إلى هذه التشريعات الخاصة التي سبقت الإشارة إليها ، وورثها العراق عنها ، ثم عمدت إلى قوانين الإجراءات ، وهي مأخوذة من القانون الفرنسي ، فحشرت بين نصوصها ما رأته اقتباسه من الأحكام المدنية الفرنسية .

وقد واجهت هذه الحالة المضطربة عندما عهدت إلى الحكومة العراقية ، مع لجنة من كبار رجال القانون في العراق ، في وضع مشروع لقانون مدني عراقي يلم شتات هذه التشريعات المبعثرة ، ويؤلف ما بين أجزائها ، وينسق ما بين نصوصها . فاستبقينا ، كمصدر أول من مصادر القانون العراقي الجديد ، نصوص المحلة بعد تهذيب استعنا فيه بنصوص مرشد الحيران لصاحبه محمد قدرى باشا . وأضفنا إلى هذا المصدر ما جمعناه من التشريعات العراقية الخاصة كقانون الأراضي وقانون الرهن التأميني وقانون « الطابو » . وانزعنا الأحكام المدنية من قوانين الإجراءات وأقررتها في مكانها من القانون المدني الجديد . واستكملنا كل هذا - ولم يكن وافياً بالحاجة في تقنين مدني حديث - بالاستعارة من القانون المصري الجديد . وجهدنا أن يكون هذا المجموع غير متنافر الأجزاء ، وأن تنسق النصوص وتنسجم الأحكام ، حتى لا تكون هذه المصادر المتفرقة سبباً في أي تعارض يقع بين نواحي القانون الجديد .

وقد استعرضت المذكورة الإيضاحية (الأسباب الموجبة) لمشروع القانون المدني العراقي هذه الحالة القديمة ، فبينت أن تشتت قواعد القانون المدني في مصادر متفرقة كان خليقاً أن يحمل الباحث مشقة بالغة في تقصي القواعد القانونية في مظانها ، ثم أن اشتقاق الأحكام من مصادر متباينة لم يقترن في الماضي بأية محاولة للتنسيق . « وقد ترتب - كما تقول هذه المذكورة الإيضاحية - على ذلك أمران : الأول تعذر استخلاص أحكام عامة تسيطر على القانون المدني بأسره ، كأحكام النظرية العامة للالتزام . وهذه الأحكام أهميتها ، لا باعتبارها مرجعاً يلجأ إليه

القاضي ان افتقد الحكم بصدد مسألة من المسائل فحسب ، بل وباعتبارها مرشداً يسد خطى المشرع في وضع التشريعات الخاصة . والأمر الثاني خلو قواعد القانون المدني العراقي من معنى التجانس ، وهو معنى لا يتوافر إلا من طريق تنسيق جامع ، تماسك بفضل الأصول العامة ، وتهذيب الأحكام التفصيلية تهذيباً يحكم ارتباطها فيما بينها ، ويحلها المحل المناسب في كنف هذه الأصول . ولا يتيسر هذا التنسيق ما بقي النشاط التشريعي موزعاً متقطعاً ، ولكنه يتاح بتعديل شامل يتناول قواعد القانون المدني في جملتها دون أن يقتصر على جوانب أو فروع منها . وقد عنى المشروع بهاتين الناحيتين عناية خاصة ، فحرص على أن يجمع شتات قواعد القانون المدني بين دفتي تقنين واحد ، وبذلك عادت أكثر القواعد المشتتة إلى مكانها المناسب من هذا التقنين . ومن أبرز ما يساق من الأمثلة في هذا الصدد وضع الأحكام التي تضمنها قانون الأراضي والأحكام المتعلقة بالتأمينات العينية في صعيد واحد مع سائر الأحكام الخاصة بالملكية والحقوق العينية . وكذلك جهد المشروع في التنسيق بين الأحكام التي اشتمل عليها . فألف بين ما استمد من الفقه الإسلامي وبين ما اشتق من غيره من المصادر . وبهذا تسنى له أن يحقق غرضين : أولهما إفساح المجال لأحكام كلية تركز فيها نظريات عامة أخصها نظرية الالتزام ، والثاني وهو الأخطر التمهيد للقانون المدني العربي .

وقد تابع القانون المدني العراقي الجديد القانون المدني المصري الجديد في الترتيب والتبويب متابعة تامة . ففي باب تمهيدى بينت مصادر القانون العراقي ، وقررت القواعد المتعلقة بتنازع القوانين من حيث الزمان ومن حيث المكان ، وبالأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية وبتقسيم الأشياء والأموال على النحو المعروف في القوانين المدنية الغربية . ويمكن القول أن هذا الباب التمهيدى منقول كله نقلاً يكاد يكون حرفياً من القانون المصري الجديد ، فيما عدا بعض القواعد الكلية التي نقلت عن المحلة .

ثم ينقسم القانون العراقي ، كالقانون المصري ، إلى قسمين رئيسيين ، أحدهما للحقوق الشخصية والآخر للحقوق العينية . ففي القسم الأول صيغت

نظرية عامة للالتزام ، جمعت أجزاؤها من نصوص المحلة حيث تعرض لبعض القواعد العامة في الالتزام في ثنايا النصوص الواردة في العقود المعينة ، وأكملت بنصوص القانون المصري الجديد . وأعقبت نظرية الالتزام العقود المعينة ، فقسمت إلى طوائف خمس على النحو الذي نراه في القانون المصري الجديد ، ولقيت في نصوص المحلة مادة خصبة استقت منها في غير عناء ، واستكملتها بنصوص من القانون المصري .

وتناول القسم الثاني الملكية والحقوق العينية الأصلية. ففصل أحكامها موقفاً ما بين أحكام الفقه الإسلامي ونصوص المحلة من جهة وبين مبادئ القوانين الغربية مقتبسة من نصوص القانون المصري الجديد من جهة أخرى . وأدمج في هذا كله نصوص قانون الأراضي ، بعد أن هذب صياغتها ، ووضح المبهم منها . ثم اشتمل على التأمينات العينية فوفق في الرهن الرسمي ما بين أحكام التشريعات العراقية الخاصة ونصوص القانون المصري الجديد ، وألف ما بين هذه النصوص ونصوص المحلة في رهن الحيازة ، واحتذى في حقوق الامتياز مثال القانون المصري الجديد .

ونتبين من ذلك أن مصادر القانون العراقي هي ، كما سبق القول ، نصوص المحلة ونصوص التشريعات العراقية الخاصة ونصوص القانون المدني المصري الجديد .

اتجاهاته العامة : وكل ما قدمناه من اتجاهات عامة للقانون المصري الجديد ، من طابع الاعتدال ومن التوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية الجماعة ، نستطيع أن نثبته للقانون العراقي الجديد ، فان النصوص ، في النصف منها على الأقل ، واحدة في القانونين .

ويتميز القانون العراقي الجديد باتجاه خاص يتفرد به عن القانون المصري الجديد وعن سائر القوانين الحديثة . فهو أول قانون مدني حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامي والقوانين الغربية الحديثة جنباً إلى جنب بقدر متساو في الكم والكيف . وهذه تجربة من أخطر التجارب في تاريخ التقنين المدني الحديث . ذلك أن الشريعة الإسلامية منذ أن ركدت طوال القرون الماضية وأغلق باب

الاجتهاد فيها ، فأصبحت شريعة قديمة من طراز القانون الروماني ، لم تهب عليها ريح الإصلاح إلا في مرحلة أولى ، يوم قننت أحكامها في نصوص تشريعية على نسق التقنينات الغربية ، في المحلة وفي مرشد الحيران . وها نحن الآن في مرحلة ثانية ، يخطوها القانون العراقي الجديد ، وقد وضع هذه الأحكام المقننة من الفقه الإسلامي إلى جانب نصوص القوانين الغربية ممثلة في القانون المصري الجديد . فلسنا مغالين إذن إذا قلنا أن تجربة القانون المدني العراقي تعد من أخطر التجارب في تاريخ التقنين . فهذه أحكام الفقه الإسلامي قننت في نصوص واضحة ، ووضعت إلى جانب نصوص القوانين الغربية ، وبذلك تم جمع الفقه الإسلامي والقوانين الغربية في صعيد واحد ، فمكّن لعوامل المقارنة والتقريب من أن تنتج أثرها ، ومهد الطريق للمرحلة الثالثة والأخيرة في نهضة الفقه الإسلامي ، يوم يصبح هذا الفقه مصدراً لأحكام مدنية حديثة تجاري مدنية العصر وتساير أحدث القوانين وأكثرها تقدماً ورقياً .

فما هو مصير هذه التجربة الخطيرة ، بعد أن وضعنا الفقه الإسلامي إلى جانب القوانين الغربية في تقنين واحد ، وألفنا ما بينهما برباط وثيق ؟ هذه هي مسألة المستقبل ، وهذا ما نتقل الآن إليه .

— ٣ —

المستقبل

قلت ان هناك في الوقت الحاضر تيارين أساسيين في حركة التقنين المدني العربي ، يمثل أحدهما القانون المصري الجديد ويمثل الآخر القانون العراقي الجديد وعرضت في كلمة موجزة لمصادر كل من القانونين واتجاهاته العامة . وذكرت أن هذين التيارين سيتنازعان في المستقبل السيادة في التقنين المدني العربي .

ويعينني الآن ، وأنا أشرف أبواب المستقبل ، أن أبين أن القانون المصري والقانون العراقي لم يوضعا للتنازع والتعارض ، بل وضعا للتآلف والتكامل . وقد كنت وأنا أعمل في كل من القانونين أدرك إدراكاً تاماً أن القانون العراقي ما كان يتم على النحو الذي تم به قبل إتمام القانون المصري ، ليستعير الأول من الثاني

تبويبه وترتيبه وصياغته وأساليبه ، وليستكمل منه ما ينقصه من موضوعات لا يجدها ممهدة في الفقه الإسلامي . والهدف الذي قصدت إليه هو أن يكون للبلاد العربية قانون مدني واحد ، يشتق رأساً من الشريعة الإسلامية . ولكن هذا الهدف بعيد ، وأنا العليم بما يحوطه من صعاب كأداء ، وما يقتضيه من مشقة بالغة ، وما يتطلبه من زمن طويل ، يقصر عنده الأجل ، ويفنى دونه العمر . وكنت وأنا أعلم أن الشقة بعيدة أعلم في الوقت ذاته أن السبيل أيضاً غير ممدد . فلا بد من تعبيد الطريق للوصول إلى هذا الهدف المنشود . وإن نصل إلى المرحلة الأخيرة إلا بعد أن نجتاز مرحلتين تسبقانها . (المرحلة الأولى) هي استخلاص ما وصلت إليه الثقافة المدنية الغربية في آخر تطوراتها إلى العصر الذي نعيش فيه . وهذا ما تحقق بوضع القانون المدني المصري الجديد . وكان وضعه على هذا النحو طبيعياً ، لأن مصر كما قدمت ألف القوانين الغربية فلا تستطيع أن تدعها إلى الفقه الإسلامي في يوم وليلة قبل أن يتم تطور هذا الفقه . (والمرحلة الثانية) هي وضع هذه الثقافة المدنية الغربية إلى جانب الفقه الإسلامي بعد أن تم تقنينه نصوصاً في المحلة ومرشد الحيران . وهذا ما تحقق بوضع القانون المدني العراقي الجديد . وكان هذا أيضاً طبيعياً ، لأن العراق ألف الفقه الإسلامي عن طريق المحلة فكان الواجب أن يستبقه بالقدر الممكن وأن يضيف عليه ما يكمله من نصوص القانون المصري الجديد . وأقدر ، بعد أن اجتزنا هذه المرحلة الثانية ، وبعد أن أصبح الفقه الإسلامي والقانون المدني الغربي جنباً إلى جنب في صعيد واحد ، أن يتكامل القانونان وأن يتفاعلا ، هذا يؤثر في ذاك ، ثم يتأثر به . ومن ثم تقوم نهضة علمية حقة لدراسة الفقه الإسلامي في ضوء القانون المدني الغربي . وهذه الدراسة هي التي قصدت أن أصل إليها ، حتى إذا آتت ثمارها ، وتقدمت دراسة الفقه الإسلامي إلى الحد الذي يجعله مصدراً لقانون مدني مجاري مدنية العصر ويساير ثقافة الحيل ، عند ذلك نكون قد بلغنا المرحلة الثالثة والأخيرة ويتحقق ببلوغنا هذه المرحلة الهدف المنشود .

على هذا الوجه يصدق ما قلته من أن القانون المدني المصري والقانون المدني العراقي لا يتنازعان ولا يتعارضان ، بل يتآلفان ويتكاملان . فأحدهما هو مرحلة

الآخر ، والاثنان معاً مرحلتان لازمتان لمرحلة أخيرة ، هي التي نهدف للوصول إليها فالنتيجة الحتمية إذن لوضع القانون المدني المصري ، ثم لوضع القانون المدني العراقى مشتقاً منه ومن الفقه الإسلامى على السواء ، هي النهوض بدراسة الفقه الإسلامى فى ضوء القانون المدني الغربى . وقد ينشأ من تطبيق القانون العراقى - وهو يقوم على أساسين مختلفين - بعض من الصعوبات . ولكنها لن تزيد عن الصعوبات المألوفة التى تعترض تطبيق كل قانون جديد . بل ان هذه الصعوبات ذاتها هي التى ستشجذ المهمة لدراسة الفقه الإسلامى ، حتى يتيسر تنسيق أحكامه مع أحكام القانون المدني الغربى .

فالمستقبل إذن يتمثل فى دراسة الفقه الإسلامى . ونركز كلامنا الآن فى هذه الدراسة . فنلقى نظرة سريعة على الفقه الإسلامى ، ثم نبين كيف تكون دراسته ، وما هي الغاية التى نبتغى الوصول إليها من هذه الدراسة .
نظرة فى الفقه الإسلامى :

يظن كثيرون أن الفقه والدين فى الإسلام هما شىء واحد . وهذا الظن يدعو إلى إنعام النظر . لاشك فى أن الإسلام دين ودولة ، والدولة لا بد لها من فقه ولكن فقهاء الشريعة الإسلامية كانوا يدركون إدراكاً تاماً الحد الفاصل بين الفقه وقد وضع لتعامل الناس وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض ، والدين وهو أمر يتصل بعلاقة الإنسان بربه ، حتى لتراهم يميزون فى الشىء أن يكون صحيحاً قضاءً مكروهاً ديانةً .

فالفقه الإسلامى هو فقه محض ، لا تقل عراقته فى ذلك عن عراقه القانون الرومانى . وهو لا يقل عنه فى دقة المنطق ، وفى متانة الصياغة ، وفى القابلية للتطور . وهو مثله صالح أن يكون قانوناً عالمياً ، بل كان بالفعل قانوناً عالمياً يوم امتدت دولة الإسلام من أقاصى البلاد الآسيوية إلى ضفاف المحيط الأطلسى وكما أنبت القانون الرومانى ، بعد أن أحيت دراسته فى العصور الوسطى ، القوانين اللاتينية والقوانين الجرمانية الحديثة ، وهى القوانين التى تعيش أوروبا اليوم فى ظلها ، كذلك الفقه الإسلامى إذا أحيت دراسته ، وانفتح فيه باب الاجتهاد ، فممن أن ينبت قانوناً حديثاً لا يقل فى الحدة وفى مسابرة العصر عن

القوانين اللاتينية والجرمانية ، ويكون هذا القانون مشتقاً من الفقه الإسلامي اشتقاق هذه القوانين الحديثة من القانون الروماني العتيق .

هذه هي عقيدتي في الفقه الإسلامي ، تكونت لا من العاطفة والشعور فحسب ، بل تضافر في تكوينها الشعور والعقل ، ومكّنت لها شيء من الدرس . وأكثر ما كان درسي للفقه الإسلامي عند وضع القانون المدني العراقي . فإن هذا القانون كما قدمت مزاج صالح من الفقه الإسلامي والقانون المصري الجديد . فأتاح لي اطلاعي على نصوص الفقه الإسلامي ، سواء كانت مقننة في المحلة ومرشد الحيران أو كانت معروضة عرضاً فقهيّاً في أمهات الكتب وفي مختلف المذاهب ، أن ألحظ مكانة هذا الفقه وحظه من الإصالة والابتداع وما يمكن فيه من حيوية وقابلية للتطور . وسيرى القارئ فيما يلي أمثلة من نصوص القانون العراقي تدل على صحة ما أقول ، عندما يقرأ نصوص الفقه الإسلامي موضوعة إلى جانب نصوص القانون المصري الجديد ، وكأنما هذه وتلك مصدرها جميعاً فقه واحد ، فقد تألفت حتى لتأخذك الريبة في أي النصين هو نص الفقه الإسلامي وأيهما هو نص القانون المصري الجديد .

يقال عادة أن مصادر الفقه الإسلامي هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس . أما الكتاب والسنة فهما المصادر العليا للفقه الإسلامي ، وقد قصدت بالمصادر العليا أن أقول أنها مصادر تنطوي في كثير من الحالات على مبادئ عامة ترسم للفقه اتجاهاته ، ولكنها ليست هي الفقه ذاته . فالفقه الإسلامي هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاته القانون الروماني . وقد صنعوه فقهاً صمياً ، الصياغة الفقهية وأساليب التفكير القانوني فيه واضحة ظاهرة . فأنت تقرأ مسائل الفقه الإسلامي في كتبه الأولى ، ككتب ظاهر الرواية لمحمد ، كما تقرأ مسائل الفقه الروماني في كتب فقهاء الرومان في العصر المدرسي . ثم تنتقل إلى مرحلة التبويب والترتيب والتنسيق والتحليل والتركيب في الفقه الإسلامي فتقف على الصناعة الفقهية في أروع مظاهرها وفي أدق صورها . ثم يقول لك هؤلاء الفقهاء الأجلاء في كثير من التواضع أن هذا هو الإجماع أو القياس أو الاستحسان أو الاستصحاب أو ما شئت من المصادر التي ابتدعوها ، وأن

الأصل في كل هذا يرجع إلى الكتاب والسنة . والواقع من الأمر أنهم صنعوا فقهاً خالصاً هو صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي .
كيف تكون دراسة الفقه الإسلامي :

وبعد هذه النظرة السريعة في الفقه الإسلامي ، نرسم في إيجاز المنهج الذي نقرحه في دراسته ، لإحيائه وللنهضة به نهضة علمية صحيحة .

فالأساس في هذه الدراسة أن تكون دراسة مقارنة ، فيدرس الفقه الإسلامي في ضوء القانون المقارن . ويعنى في هذه الدراسة بأمرين جوهرين : (أولهما) أن تدرس نشأة الفقه الإسلامي دراسة دقيقة ، فيبحث كيف تكون هذا الفقه على مر الزمن وكيف تطور ، وبخاصة في العصور التي سبقت عصر المذاهب الكبرى الأربعة . (والأمر الثاني) أن تدرس مذاهب الفقه الإسلامي المختلفة ، السني منها والشيعي والخارجي والظاهري وغير ذلك من المذاهب ، دراسة مقارنة لتستخلص منها وجوه النظر المختلفة ، ولتركز هذه الوجوه في تيارات من التفكير القانوني . ثم تتبلور في اتجاهات عامة ، وتستكشف من وراء كل هذا قواعد الصناعة الفقهية الإسلامية . ثم تقارن هذه الصناعة بصناعة الفقه الغربي الحديث ، حتى يتضح ما بينهما من الفروق ووجوه الشبه ، وحتى نرى أين وقف الفقه الإسلامي ، لا في قواعده الأساسية ومبادئه ، بل في أحكامه التفصيلية وفي تفرعاته فتمتد يد التطور إلى هذه التفصيلات ، على أسس تقوم على ذات الفقه الإسلامي وطرق صياغته وأساليب منطقته . وحيث يحتاج الفقه الإسلامي إلى التطور يتطور وحيث يستطيع أن يجارى المدنية العصر يبقى على حاله دون تغيير . وهو في الحالين فقه إسلامي خالص لم تداخله عوامل أجنبية فتخرجه عن أصله .

ومن ثم تكون موضوعات البحث الأساسية في دراسة الفقه الإسلامي هي :
(١) تاريخ الفقه الإسلامي ، وبخاصة قبل عصر المذاهب . (٢) أصول الفقه الإسلامي ، على أن يعاد البحث في النظرة التقليدية لهذه الأصول . (٣) مقارنة مذاهب الفقه الإسلامي المختلفة فيما بينها . (٤) مقارنة الفقه الإسلامي بالقوانين الغربية الحديثة .

ولا بد لهذه الدراسة من معهد خاص ، يتوفر على الأسباب اللازمة لنجاحها

من أساتذة يتخصصون لها ، ومراجع يستعان بها ، وطلاب يتفرغون لهذه الدراسة وعندى أن خير جهة يلحق بها هذا المعهد هو جامعة الدول العربية ، فهى البيئة الطبيعية لمثل هذه الدراسة التى تتفق مع ما ترمى الجامعة إلى تحقيقه من أهداف عربية خالصة . بل انى أرى ضرورة انشاء معهد ثقافى عربى جامع ، تنشئه جامعة الدول العربية لدراسة القومية العربية من نواحيها المختلفة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية ، فاذا ما أنشئ هذا المعهد الجامع ، كان معهد الفقه الإسلامى فرعاً من فروعها المختلفة .

الغاية من دراسة الفقه الإسلامى :

والغاية من دراسة الفقه الإسلامى على النحو الذى قدمته هى أن تنتهى هذه الدراسة بعد عشرات من السنين إلى أن يتجدد شباب هذا الفقه ، وتدب فيه عوامل التطور ، فيعود كما كان فقهاً صالحاً للتطبيق المباشر ، مسانراً لروح العصر وتكون نهضة الفقه الإسلامى هذه شبيهة بنهضة الفقه الرومانى فى العصور الوسطى وينبت الفقه الإسلامى قانوناً مدنياً متطوراً يجارى المدنية الحديثة . وينبثق هذا القانون الحديث من الشريعة الإسلامية كما انبثقت الشرائع اللاتينية والشرائع الجرمانية من الفقه الرومانى على ما سبق القول .

وأحب أن أنبه فى هذا الصدد إلى أمرين :

(الأمر الأول) أن القانون الحديث الذى يشتق من الفقه الإسلامى يجب أن يكون فى منطقته وفى صياغته وفى أسلوبه فقهاً إسلامياً خالصاً ، لا مجرد محاكاة للقوانين الغربية . فاننا إذا اقتصرنا على تقليد هذه القوانين ، على اعتبار أن هذه هى الغاية من تطور الفقه الإسلامى ، لا نكون قد صنعنا شيئاً . ويكون الأولى لنا أن نفتبس مباشرة من القوانين الغربية دون حاجة إلى دراسة الفقه الإسلامى . أقول ذلك لأننى لاحظت أن بعض المشتغلين بهذه المسألة يقتصرون على إيراد نصوص من القوانين الغربية ، ثم يحاولون أن يخرجوا هذه النصوص على أحكام الفقه الإسلامى دون أن يراعوا فى ذلك أصول الصناعة فى هذا الفقه ، ثم ينتهون من هذا البحث السطحي إلى أن نصوص القوانين الغربية هى الشريعة الإسلامية ذاتها . مثل هذا العمل لا يحمل طابع البحث العلمى الصحيح ،

وليس من ورائه كسب يذكر لا للفقهاء الإسلاميين ولا للقوانين الغربية . وهو عمل سهل ، ولكن نفعه ضئيل محدود .

والواجب أن تدرس الشريعة الإسلامية دراسة علمية دقيقة ، وفقاً لأصول صناعتها ولا يجوز أن نخرج على هذه الأصول بدعوى أن التطور يقتضي هذا الخروج . ولا ينبغي أن نخشى من أن دراسة الشريعة الإسلامية على هذا الوجه العلمي الصحيح قد يؤدي إلى أن نكشف قصورها عن أن تتطور وأنها تضيق بما استجد من حاجات المدنية . ذلك أن هناك مصدراً معترفاً به من مصادر الشريعة الإسلامية ، هو الإجماع ، لم ندرك حتى اليوم خصوبته ومقدار ما يستطيع أن يواتي به هذه الشريعة من عوامل التطور . فالإجماع ، كمصدر للفقهاء الإسلاميين ، كان في أول أمره مقصوراً على عرف أهل المدينة . ثم تطورت فكرة الإجماع ، فجاوزت هذا النطاق الضيق إلى ما أجمع عليه الفقهاء في عصور ثلاثة : عصر الصحابة ، وعصر التابعين ، وعصر تابعي التابعين . ثم اتسعت الفكرة فأصبحت هي إجماع الفقهاء في أي عصر وفي أي بلد . والفكرة على هذا الوجه منتجة خصبة يمكن الانتفاع بها إلى مدى بعيد في تطوير الفقه الإسلاميين . فالقائمون بدراسة هذا الفقه على النحو الذي قدمناه عليهم أن يجتهدوا في استنباط الأحكام التي تلائم هذا العصر وفقاً لأصول الصناعة الفقهية الإسلامية . ومتى أجمعت كثرتهم على رأي ، أصبح هذا الرأي جزءاً أصيلاً من الشريعة الإسلامية ، يستمد وجوده من الإجماع . ونكون بذلك قد جددنا في أحكام الشريعة الإسلامية دون أن نخل بأصولها ، أو ننحرف عن مصادرها .

(والأمر الثاني) أن القانون المدني العراقي الجديد يمهّد تمهيداً حسناً لدراسة الفقه الإسلاميين ، ففيه وضعت نصوص هذا الفقه إلى جنب نصوص القوانين الغربية الحديثة ممثلة في القانون المصري الجديد . فتلاقى النظام الإسلاميين بالنظام الغربي . ونستطيع أن نستخلص من هذا التلاقى أين يتفق النظامان وأين يختلفان . والمطلع على نصوص القانون العراقي لا يلبث أن يلاحظ أن نصوص الفقه الإسلاميين وقد تلاققت مع نصوص القانون المدني المصري ، لا تعدو وجوهاً خمسة :

(١) فهي في بعض المواطن تشق طريقها مرسلة على سبيلها ، فتبتدع من

الأحكام ما ترتفع به إلى مستوى لا يقل عن مستوى القانون المدني المصري .
فيحفظ القانون العراقي بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي دون تغيير .

(٢) وهي في مواطن أخرى تجارى نصوص القانون المدني المصري بحارة
تامة . فهنا أيضاً يحفظ القانون العراقي بها كما هي .

(٣) وهي في بعض الحالات لا تجارى هذه النصوص إلا بحارة قاصرة ،
فيستكمل القانون العراقي هذه ما تقصر تلك عن بلوغه .

(٤) وهي في حالات أخرى تسكت عن الحكم ، فيملاً هذا الفراغ
بنصوص من القانون المدني المصري .

(٥) وهي أخيراً تعارض نصوص القانون المدني المصري ، فتفضل هذه
عليها لأنها أصلح للعصر الذي نعيش فيه .

فثل ما تبتدعه الشريعة الإسلامية ، مرتفعة فيه إلى مستوى لا يقل عن
مستوى القانون المدني المصري نظرية بطلان العقد . فعند فقهاء الشريعة الإسلامية
العقد يكون باطلاً أو فاسداً أو موقوفاً أو نافذاً أو لازماً . والقانون المدني المصري ،
مقتدياً في ذلك بالقوانين الغربية الحديثة ، يجعل العقد إما باطلاً أو قابلاً للإبطال
أو صحيحاً لازماً أو غير لازم . وليس هنا مكان المقارنة ما بين هاتين النظريتين .
وبحسبي أن أقرر أن نظرية الفقه الإسلامي لا تقل في الدقة والتدرج المنطقي
وحسن الصياغة وقوة الصنعة عن نظرية القوانين الغربية . ومن ثم استبقاها
القانون المدني العراقي ، ولم يعدل عنها إلى النظرية الغربية .

ومثل ما تجارى فيه نصوص الفقه الإسلامي نصوص القانون المدني المصري
بحارة تامة ، فنقلت نصوص الفقه الإسلامي كما هي في القانون المدني العراقي ،
ما جاء في الأحكام العامة في الباب التمهيدي ، إذ نصت المادة الثانية على أنه
« لا مساغ للاجتهاد في مورد النص » ، ونصت المادة الثالثة على أن « ما ثبت
على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه » ، ونصت المادة الرابعة على أنه « إذا
تعارض المانع والمقتضى قدم المانع . وإذا زال المانع عاد الممنوع ، ولكن
الساقط لا يعود » ، وغير ذلك من جوامع الكلم مما عبر فيه الفقه الإسلامي تعبيراً

دقيقاً عن معان يقول بها القانون الحديث . ومن ذلك ما ورد في المادة ٨١ من أنه « لا ينسب إلى ساكت قول ، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان يعتبر قبولاً » ، وما ورد في المادة ١٥٨ من أن « أعمال الكلام أولى من إهماله ، لكن إذا تعذر أعمال الكلام يهمل » ، وفي المادة ١٦٠ من أن « المطلق يجرى على إطلاقه إذا لم يتم دليل التقييد نصاً أو دلالة » ، وفي المادة ١٦١ من أن « الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر » .

ومثل ما لا تجارى فيه نصوص الفقه الإسلامى نصوص القانون المدنى المصرى إلا محاراة قاصرة ، فاستكملت تلك بهذه ، ما ورد فى المادة ٧٤ من بيان ما يرد عليه العقد وفقاً للمعروف فى الفقه الإسلامى ، ثم ما ورد فى المادة ٧٥ من استكمال ضرورى للأحكام المتقدمة . فنصت المادة ٧٤ على أنه « يصح أن يرد العقد :

- (١) على الأعيان منقولة كانت أو عقاراً لتمليكها بعوض بيبعاً أو بغير عوض هبة ولحفظها وديعة أو استهلاكها بالانتفاع بها قرضاً .
- (٢) وعلى منافع الأعيان للانتفاع بها بعوض إيجارة أو بغير عوض إعاره .
- (٣) وعلى عمل معين أو على خدمة معينة » . ثم نصت المادة ٧٥ على أنه « يصح أن يرد العقد على أى شىء آخر لا يكون الالتزام به ممنوعاً بالقانون أو مخالفاً للنظام أو للآداب » . ومثل ذلك أيضاً ما ورد فى المادة ٧٧ عن الصيغة التى يصح التعبير بها عن الإيجاب والقبول وفقاً لأحكام الفقه الإسلامى ، ثم ما ورد فى المادتين ٧٨ و ٧٩ من استكمال ضرورى لهذه الأحكام وفقاً لنصوص القانون المدنى المصرى . فنصت المادة ٧٧ على أن « الإيجاب والقبول كل لفظين مستعملين عرفاً لإنشاء العقد ، وأى لفظ صدر أولاً فهو إيجاب والثانى قبول . ويكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضى ، كما يكونان بصيغة المضارع أو بصيغة الأمر إذا أريد بهما الحال » . ثم نصت المادة ٧٨ على أن « صيغة الاستقبال التى هى بمعنى الوعد المجرد ينعقد بها العقد وعداً ملزماً إذا انصرف إلى ذلك قصد العاقدين » . ونصت المادة ٧٩ على أنه « كما يكون الإيجاب أو القبول بالمشافهة يكون بالمكاتبة وبالإشارة الشائعة الاستعمال ولو من غير الأخرس وبالمبادلة

الفعلية الدالة على التراضى وبتخاذ أن مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على التراضى « . وهناك أمثلة كثيرة أخرى نجتزىء لضيق المقام بالإشارة إلى بعضها . فالحق العيني والحق الشخصي ، والوعد بالتعاقد ، وعيوب الإرادة ، والفسخ ، والعمل غير المشروع ، والحق في الحبس للضمان ، وحوالة الدين ، والبيع ، والهبة ، والشركة ، والصلح ، والإيجار ، والكفالة ، والملكية ، والرهن الحيازي ، كل هذه موضوعات امتزجت فيها نصوص الفقه الإسلامى بنصوص القانون المصرى الحديد .

ومن أمثلة ما سكتت عنه نصوص الفقه الإسلامى ، فلىء الفراغ بنصوص من القانون المدنى المصرى ، التعهد عن الغير ، والاشتراك لمصلحة الغير ، والدعوى غير المباشرة ، والدعوى البوليصية ، ودعوى الصورية ، والنضامن ، وحوالة الحق ، والإثبات ، وبعض العقود المعينة ، وحق المنفعة ، وحقوق الارتفاق ، والرهن التأمينى ، وحقوق الامتياز .

والأمثلة على ما تعارضت فيه نصوص الفقه الإسلامى مع نصوص القانون المدنى المصرى ، ففضلت هذه على تلك ، قليلة العدد . نذكر منها التعامل فى الشىء المعدوم ، والفوائد ، والكسب دون سبب .

والذى يعينى أن أقرره هنا أنه ليس مطلوباً - بل ولا محتملاً - أن تنتهى دراسة الفقه الإسلامى إلى أن يكون صورة مطابقة للقانون المدنى العراقى . فهذا القانون إنما هو مزيج من الفقه الإسلامى والقانون الغربى ، فلا هو فقه إسلامى خالص ، ولا هو قانون غربى محض . والذى نبتغيه من دراسة الفقه الإسلامى أن نبقية فقهاً إسلامياً خالصاً . فليس المقصود إذن ، حيث يتلاقى الفقه الإسلامى والقانون الغربى فى نص واحد ، أن نخرج القانون الغربى فنجعله فقهاً إسلامياً ، ولا أن نخرج الفقه الإسلامى فنجعله قانوناً غربياً ، بل ولا أن نستبقى الفقه الإسلامى على حاله . فقد ينتهى بنا الدرس إلى شىء من هذا ، أو إلى كل هذا ، أو إلى شىء غير هذا . والهدف الذى نرمى إليه هو تطوير الفقه الإسلامى وفقاً لأصول صناعته ، حتى نشق منه قانوناً حديثاً يصلح للعصر الذى نحن فيه . فاذا استخلصنا هذا القانون فى نهاية الدرس ، وأبقيناه دائماً التطور حتى يجارى

مدنات العصور المتعاقبة ، فقد تكون أحكامه فى جزم منها ، قلّ أو كثر ، مطابفة لأحكام القانون المبنى العراقى ، أو لأحكام القانون المبنى المصرى ، أو لأحكام كل من القانونين . ولبس القانون المصرى الحديى أو القانون العراقى الحديى إلا قانوناً مناسباً فى الوقت الحاضر لمصر أو للعراق . والقانون النهائى الءائم لكل من مصر والعراق ، بل ولجميع البلاد العربفة ، إنما هو « القانون المبنى العربى » الذى نشقه من الشرففة الإسلامفة بعد أن فم تطورها . وقد تكون البلاد العربفة عند ظهور هذا القانون قد ءوحدت ، ففأتى القانون لبدعم من وحدتها وقد تكون فى طرفها إلى ءوحد ، ففكون القانون عاملاً من عوامل ءوحدتها ، وبقى على كل حال رمزاً لهذه الوحدة .

الءكتور عبء الرزاق أءمء السهورى

حركة التأليف في العالم العربي

للأستاذ عباس محمود العقاد

منذ فترت حركة الجمع وتدوين الموسوعات في أواخر أيام المماليك ، وقبيل انتهاء الدولة العثمانية ، لم يتجدد النشاط الثقافي بالعالم العربي إلا في مطلع القرن التاسع عشر ثم في مطلع القرن العشرين .

وجاء التجدد على مرحلتين : إحداهما كان مدارها على الترجمة من اللغات الأجنبية وإحياء الكتب السلفية ، وهي المرحلة التي بدأت عند مطلع القرن التاسع عشر .

والأخرى أضافت إلى ترجمة الكتب الأوربية وإحياء الكتب السلفية محاولات موفقة في ميدان التأليف المبتكر ، وهي المرحلة التي بدأت عند مطلع القرن العشرين ، وكانت لها علاقة باعلان الدستور العثماني من جهة ، ثم باستقلال الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الأولى من الجهة الأخرى .

وكان تجدد النشاط الثقافي على هاتين المرحلتين طبيعياً موافقاً لحجى الأمور فلم يكن من الميسور أن ينتقل العالم العربي من الحمود والنكسة إلى الابتكار واستقلال الفكر دفعة واحدة ، ولم يكن له غنى في مبدأ الأمر من الاقتباس تارة من الأقدمين وتارة من المعاصرين ، وساعده على إحياء الكتب القديمة ظهور المطبعة في البلاد الشرقية ، وساعده على الترجمة من اللغات الأوربية دخول الشرق والغرب في صلة جديدة من صلات التشابك في السياسة والتجارة ، واعتقاد الشرقيين أن الاقتداء بالأمم الأوربية في العلوم الحديثة هو سبيل الخلاص والأمان من الهزيمة في هذا المعترك الحديد .

وتناولت الترجمة ما تدعو إليه حاجة الدولة وما تدعو إليه حاجة القراء على التعميم ، فترجمت كتب التاريخ والطب والرياضة والقانون ، كما ترجمت الروايات القصصية والمسرحية وموضوعات التاريخ التي لا تتراد للتدريس .

وسارت هذه الحركة على سنّة التدرج البطيء في أكثر الأحيان ، فلم تسبق حاجة الأمة بل كانت تأتي في أوانها على حسب الحاجة إليها ، وقلما تزيد .

ثم تقدمت الشعوب العربية ونالت نصيباً من الحريات السياسية واستعادت الثقة بنفسها والقدرة على الاستقلال في تفكيرها ، فظهرت حركة التأليف المبتكر إلى جانب حركة الترجمة والإحياء ، وبدأت بوادر هذا الاستقلال قبيل الحرب العالمية الأولى ثم بلغت أوجها في أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولكن على غير سنّة التدرج الذي يقاس عليه .

ففي أثناء الحرب العالمية الثانية تضاعف إنتاج المؤلفين والناشرين وتلاحق ظهور الكتب الحديثة على نحو لا يناسب التدرج الطبيعي بالقياس إلى السنوات القريبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت الفترة بين سنوات الثلاثين وسنوات الأربعين في القرن العشرين معدودة من فترات اليقظة والنهوض .

وكان من الواجب أن تقاس الحركة إلى ما بعدها كما تقاس إلى ما قبلها لإبعاد الأسباب الطارئة والاعتماد على الأسباب المستمرة التي يطرّد عليها القياس . وقد تبين فعلاً أن الطفرة في حركة التأليف خلال الحرب العالمية الأخيرة كانت ترجع إلى أسباب طارئة كثيرة ، انقطعت آثارها بعد انتهاء الحرب بنحو سنتين :

من هذه الأسباب أن الناس كانوا يقضون السهرات في البيوت لتقييد الإضاءة في الأماكن العامة حذراً من الغارات الجوية ، فانتسح لهم وقت القراءة والاطلاع على الكتب والمصنفات .

ومنها ضيق حيز الصحف اليومية والأسبوعية وتوقف المنازعات الحزبية التي كانت تستهوي كثيراً من القراء إلى المطالعات الصحفية .

ومنها امتناع الوارد من الكتب الأوروبية وتشديد الرقابة على الصحف الخارجية .

ومنها كثرة النقود المتداولة في الأيدي ، فلم يكن من العسير على الكثيرين شراء الكتاب بالتمن الذي يستدعيه غلاء الورق وارتفاع الأجور في تلك الأيام .

وإلى هذه الأسباب وما إليها كان مرجع الطفرة في حركة التأليف خلال الحرب العالمية الأخيرة .

فلما انتهت الحرب أمكن أن تقاس حركة التدرج بالعوامل الطبيعية التي تميل إلى الثبات والاستقرار ويقل فيها التقلب والاضطراب .

وأهم هذه العوامل الطبيعية المستقرة مطالب الاستقلال السياسي ومطالب التعليم باللغة العربية ، ومطالب التعبير عن الوعي القومي الحديد والبواعث الاجتماعية الحديثة .

ومن مطالب الاستقلال السياسي كثرة البحث في الدساتير والنظم الحكومية ومسائل الاقتصاد وتحضير الميزانية وتشريعات الضرائب وما إليها ، وهذه هي البحوث التي كان لها نصيب واف من عناية المؤلفين والمقتبسين في معظم الأقطار العربية التي تنهج على منهج الحكم الدستوري الحديث .

ومن مطالب التعليم باللغة العربية كثرة التأليف والاقتباس في مواد الدراسات الأدبية والقانونية والاقتصادية ، ولهذا تعددت المؤلفات والمقتبسات في هذه المواد التي تدرس باللغة العربية ، ولا يزال التأليف الطبي أو الكيميائي ناقصاً في مصر وبلاد العرب عامة ، لتدريس هذه المواد باللغة الإنجليزية وصعوبة نقلها قبل تعريب مصطلحاتها وإيجاد صلة بينها وبين لغة العرب كالصلة بينها وبين اللغات الأوروبية منذ عهد اللاتينية والإغريقية إلى الآن .

أما مطالب التعبير عن الوعي القومي الحديد والبواعث الاجتماعية الحديثة فقد برزت في اللغة العربية على صور شتى : بعضها يرتبط بالقديم وبعضها يحاول قطع الصلة بالقديم ، وقد صنع « الوعي القومي » صنيعه في الموازنة بين هاتين الدعوتين المتقابلتين ، فأوشك العقل العربي أن يتحرر من جمود التعصب لكل ما سلف كما يتحرر من جمود التعصب لكل ما جدد أو طرأ من جانب المحدثين .

وقد اتخذ التعبير عن الوعي القومي أساليبه المختلفة من إحياء المآثر ودراسة الأبطال وعرض العصور التاريخية على المناهج العلمية ، وشرح الأدب العربي في ضوء الحقائق النفسية والاجتماعية ، كما اتخذ له أساليب أخرى في باب القصة والمسرحية للتعبير عن حياة البيت ونهضة المرأة وعلاقات الطبقات ، ولا تزال

هذه الحركة ماضية في سبيلها على نمط يبتعد مع الزمن عن التقليد والمحاكاة ،
ويقترب من استقلال التفكير وإتقان التصوير .

ونحن في عصر يتكلم فيه المتكلم عن حركة التأليف وينبغي أن يتناول بها
نطاقاً أوسع جداً من النطاق الذي كان الباحثون يلتزمون حدوده إذا تكلموا عن
حركة التأليف قبل مائة سنة أو مائتين .

في القرن التاسع عشر - مثلاً - كانت الإحاطة بالكتب المطبوعة تكنى
لحصر التأليف كله في نطاقه الذي لا يتعداه .

أما اليوم فالكتب المطبوعة لا تكنى لتصوير حركات الأفكار والخواطر
في مجموعة الأمة ولا في طوائفها المتفرقة . فان تصوير هذه الحركات يدخل فيه
حساب الروايات السينمائية التي تعرض على اللوحة البيضاء وقلما تقرأ على الورق ،
ويدخل فيه حساب المسرحيات الشعبية وأكثرها يسمع ولا يقرأ ، ويدخل فيه
حساب الإذاعة وهي تخاطب المستمعين من القارئ والأمين .

فإذا أدخلنا ذلك كله في الحساب فحركة التأليف بمعناها الواسع أكبر
وأقوى من حركة المطبوعات في نطاقها المحدود ، وجاز لنا أن نقول إن يقظة
الوعي العربي كما تدل عليه هذه التعبيرات المتعددة قد بلغت من القوة والاستقلال
في ربع القرن الأخير ما لم تبلغه قط في زمن مثله من أزمنة العصور الأخيرة .

ومن علامات الخير أن تنطلق السنة المتعلمين وغير المتعلمين بما يجيش
في صدورهم من الخواطر والشكايات ، فان لم يخرجوا لنا فناً عالياً مهذباً أخرجوا
لنا على الأقل صورة صادقة للعصر من جميع نواحيه ، ولأبناء العصر على اختلاف
درجات التفكير .

ويسبق إلى بعض النقاد أن هذه الوجهة من حركة التأليف وشيكة أن
تعوق التأليف المهذب عن وجهته العالية ، ولكننا إذا اعتمدنا على التجربة
المحسوسة لم نجد فيها ما يسوغ هذا التقدير . فإن روايات الصور المتحركة بلغت
أوجها من الشيوع والانتشار في الوقت الذي راجت فيه مصنفات الأدب والتاريخ
أكبر رواج . فلا تعارض فيما نعتقد بين الآداب العالية والآداب الشعبية ، إذ هما

لا تتجهان إلى فريق واحد ، ولا تتجهان إلى مطلب واحد من مطالب العقل ،
والذوق في الفريق الذي تتجهان إليه .

* * *

المحنا فيما تقدم بعوامل الطفرة في فترة من الفترات التي مرت بها حركة
التأليف في الأقطار العربية .

وهي عوامل غير طبيعية قفزت بحركة التأليف وقتاً من الأوقات قفزة
لا تناسب ما تقدمها من التدرج البطيء أو التدرج السريع .

إلا أن العوامل - غير الطبيعية - لا تنحصر في ظواهر الطفرة وحدها ،
بل تمتد أيضاً إلى ظواهر التخلف والتثبيط .

فلو أن يقظة الذهن العربي سارت على نهجها المعقول بين أبناء الأقطار
العربية لوجب أن تسبق عصرها الحاضر بعدة سنين .

ففي العالم اليوم نحو خمسين مليوناً يتكلمون العربية ، وعدة ملايين
يتعلمونها ويقرأون فيها ، وليست مكانة الأدب العربي حتى يومنا هذا بالمكانة
التي تناسب هذا العدد الكبير من بنى الإنسان .

ويخيل إلى بعضهم أن الأمية هي العقبة الوحيدة التي تتخلف بالأدب العربي
عن مكانته العالمية .

وهي ولا ريب عقبة لا يستهان بها في هذا السبيل ، ولكنها ليست بالعقبة
الوحيدة على التحقيق .

إذ أن الأميين بين العرب في العصر الحاضر لا تزيد نسبتهم على نسبة
الأميين بين الروسيين قبل سبعين سنة ، ولم يمنعهم ذلك أن يساهموا في الآداب
العالمية بحظ وافر ، وأن يكون للمؤلف الروسي قراء بين الأوربيين لا يقلون عن
قرائه في لغته وبين أبناء بلاده .

وإنما العلة في هذا الفارق هي الفارق في الأوضاع وليست هي الفارق
في طبقة التفكير .

فهناك مائة مليون إنسان يقيمون في بقعة واحدة ويتعاملون على نظام واحد

ولا تفصل بينهم حدود الحكومات وما وراء هذه الحدود من قيود الإصدار والإيراد .

أما العرب فهم خمسون مليوناً متفرقون بين عشرة أقطار أو أكثر من عشرة أقطار ، وكل قطر منها يشعر بالحدود بينه وبين الأقطار الأخرى في جميع المعاملات ومنها المعاملات الثقافية ، ولعلها في الطليعة بين جميع المعاملات إذا نظرنا إلى الأغراض الأجنبية التي تصطدم بالنهضة العربية على العموم .

وهناك فارق آخر من فوارق الأوضاع لا علاقة له بقيام الحدود بين الأقطار العربية ، وهو تركيز القيادة الفكرية والاجتماعية في العواصم الكبرى وتفاوت النسبة بين عدد السكان وعدد القراء . فالقاهرة وحدها مركز ثقافي يكاد يساوي القطر كله في نسبة القراء إلى السكان ، وثقافة العراق تدور على مدينتين أو ثلاث ، ويصدق هذا بعض الصدق على بيروت وجبل لبنان .

فالأمية عقبة قائمة في وجه التأليف العربي ، ولكن أوضاع الحدود وسوء التوزيع بين المراكز الثقافية أقوى من عقبة الأمية بكثير .

ولو أصبح للتأليف العربي سند من القراء كالسند الذي يعتمد عليه التأليف بين خمسين مليوناً يقيمون في صعيد واحد ، ويجرى توزيع المراكز الثقافية بينهم على نسبة السكان ، لتقدمت حركة التأليف العربي بعدة سنين ، ولم تعقها كثرة الأميين وهم يتناقصون على الدوام .

ومناطق الأمل في هذا وحدة الثقافة بين بلاد العرب ، وهي من الآمال التي تنعقد بالجامعة العربية في مقدمة الهيئات التي تكفل التعاون بين الحكومات والشعوب على تحقيق الخير للعرب أجمعين .

عباس محمود العقاد

تعاون العرب في وضع دائرة معارف عربية

للدكتور أحمد أمين

كل الأمم الحية اجتهدت في أن تضع لها دائرة معارف تشتمل كل الفروع ، وهي تجددتها كلما مرّ زمن تغيرت فيه معالم العلوم ، حتى أننا نرى الانسليكيويديا الإنجليزية جُددت أربع عشرة مرة . وسارت الأمم الأخرى سير إنجلترا في دائرة معارفها . وكل أمة تعزّز بذلك لأنه يدل على تقدمها ونهوضها . ومن المؤسف أن الدول العربية لم تضع لها دائرة معارف كاملة إلى اليوم . لقد فكّر في ذلك في عهد اسماعيل باشا المعلم بطرس البستاني ، وأمدّه اسماعيل باشا بجزء من المال . ولكن كان عيبها : أولاً ، أنه لم يكن قد وصل إلى تأليفها إلى حرف العين ولم يتمها ، واخترمته المنية هو وابنه قبل إتمامها ، وثانياً ، أن العلوم والآداب والفنون تقدمت منذ عهده ، ولم تعد دائرته صالحة كل الصلاحية . وقام بمثل هذا العمل أيضاً الأستاذ محمد فريد وجدي ولكن عيبها أيضاً أنها غير وافية ، وثانياً أنه اعتمد فيها على نفسه فقط ، ولم يستعن بالاختصاصيين ؛ مع أن دائرة المعارف عادة تشمل الجغرافيا والتاريخ والأدب والطبيعة والكيمياء والحساب والهندسة والفلك وما إلى ذلك . ومحال أن يلم إنسان كائناً من كان بهذه الفروع كلها ، فضلاً عن التبحر فيها ، فما أحوجنا اليوم إلى دائرة معارف تناسب العصر . نعم ، قام بعض كبار المستشرقين بدائرة معارف إسلامية ، ولكنها مقصورة على المواد الإسلامية من جهة ، وغير مشبعة بالروح الإسلامية من جهة أخرى . وهذه الدائرة التي نطمح إليها ، لا بد أن يسبقها الفراغ من وضع المصطلحات الحديثة في الأدب والعلم والفن ليستعين بها كتاب دائرة المعارف . وهذه وظيفة المجامع اللغوية ، يضعون المصطلحات لهذه الأمور كلها ، يفرغون منها ويتفقون عليها . والطريقة المثلى في ذلك أن يمسكوا بدائرة من دوائر المعارف الأجنبية الفنية ويفرغون من وضع مصطلحاتها ، ثم يأتي دور كتاب دائرة المعارف . ولا بد أن يتفرغ لها المتخصصون بجميع الأقطار العربية كل في فرعه الخاص ، من

فلسفة وعلم وأدب وفلك ورياضة إلى غير ذلك ، وهذا عمل ضخم يحتاج أولاً ، إلى مال كثير ، لأن الأيام عودتنا أن ما لم يؤجر لا يعمل ، ثانياً ، يحتاج إلى إنشاء مكتب فني يكون من اختصاصه وضع الفيشات لكل المواد على حسب التسمية العربية ، وتوزيع كل مادة أو طائفة من المواد على الفروع المختلفة . وهذا لا بد له من مهارة فنية خاصة . وبعد ذلك يطبع طبعاً أنيقاً محلي بالصور والحرائط وتساهم فيه جميع الأقطار العربية . وعندئذ فقط يمكن أن نقول إننا وضعنا الحجر الأساسى للنهضة الشرقية ، فدائرة المعارف هذه كفيلة بأن تذيب الثقافة العالية بين المتنورين من المتكلمين بالعربية . ولا نكون إذ ذاك عالة على الغربيين فى دوائر معارفهم . ويمكن بعد ذلك أن نقوم باختصار لهذه الدائرة لتكون قرب اليد ، ونهزة المستنجد . وربما كان لا بد أن يسبق تنسيق وتوسيع للمعاجم المختلفة . هذا معجم اللغة يوافق حاجات العصر ، وهذا معجم للطب كذلك ، وهذا معجم للجغرافيا ، ونحو ذلك بحيث تكون مواد أولية لدائرة المعارف . وإذا كان الغربيون يولون أكبر عنايتهم لعلماء الغرب ونوابغهم وشعرائهم وأدبائهم وفلاسفتهم فلنول نحن عنايتنا برجالنا ونوابغنا وعلماؤنا وفلاسفتنا وأدبائنا وشعرائنا ؛ سواء منهم الأقدمون أو المحدثون . وإذا كان الغربيون يولون اهتمامهم لجغرافية بلادهم فلنول نحن اهتمامنا بجغرافيتنا . ولنا من التراث القديم والتراث الحديث ما يملأ أجزاء عدة . وعندنا من المختصين فى كل علم وفن من يستطيع أن يملأ مادته بحمد الله ، مستعينين على ذلك بما سبقنا به الغربيون فى تدوين دوائر معارفهم . وعندنا أيضاً من الموسوعات اللغوية أمثال لسان العرب والمخصص والموسوعات الأدبية والتاريخية والجغرافية ، أمثال نهاية الأرب وصبح الأعشى ونحو ذلك . ولم تبق أمة حية على وجه الأرض من غير أن يكون لها دائرة معارف بلغتها ، تسايرها مع الزمن ، وكلما تقدم العلم والفن طبعها طبعة جديدة تساير العلم والفن ، إلا الشعوب العربية لأنها وقفت ولم تقم بهذا العمل ، وربما كان أكبر سبب فى ذلك أن الشعوب العربية لم تضع مصطلحات حديثة للعلوم والفنون الحديثة ، وإذا وضع شعب بعض الشيء ، فلم تتفق كلها على مصطلح واحد . هذه بلد تقول الطبيعة ، وأخرى تعرب الكلمة الأفرنجية وتسميها فيزيقيا ، وهكذا يجب أن توحد هذه المصطلحات أولاً ، وتم ثانياً ، ثم تستغل فى دائرة المعارف ثالثاً ، فما لاشك فيه أن دائرة المعارف هذه ، من أول مظاهر المدنية الحديثة .

وقد كان المسلمون الأولون يولفون دوائر معارف مثل إخوان الصفا في الفلسفة ، وكتب الجاحظ في الاجتماعيات والأدبيات ونهاية الأرب ومسالك الأبصار في العلوم المختلفة . ولكنها لم تكن شاملة من جهة ، ولم تكن مرتبة على حسب حروف المعجم من جهة أخرى ، فجاءت المدنية الحديثة فنظمت هذا العمل ووسعته ، وجعلته وفق حاجات العصر الحديث . فما بالنا لا نعمل عملهم ولا نسير سيرهم ، والحاجة شديدة إلى مثل عملهم .

إن كثيراً من الشبان يهرعون إلى دوائر المعارف الأجنبية ، فيأخذون منها بغيتهم ولكن المثقفين باللغة الأجنبية في كل أمة عدد قليل ، بجانب الكثرة البالغة ممن لا يعرفون غير لغتهم . ولقد سئل السيد أحمد خان رحمه الله ، عن أيهما خير : أن تعلم طائفة من الهنود لغة أجنبية أم ننقل العلوم والمعارف الأجنبية إلى لغة البلاد؟ فنصح بالطريقة الثانية ، لأنها تثقف عدداً أكبر ، وقال : لوددت أن أكتب بحروف من نور على جبال الهملايا مطالباً بنقل العلوم والمعارف الأجنبية إلى لغة البلاد .

لقد مر على الأمم العربية زمان طويل يزيد على مائة سنة ، وكان هذا يكتفى لتعريب المصطلحات الأجنبية ، واستخدامها في دائره المعارف العربية ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث إلى اليوم فتراكمت المصطلحات والمعلومات ، وأصبح العمل شاقاً عسيراً . لأن العلم لم يقف عند حد؛ وكلما مر الزمن ، تضاعفت المواد . فما لم تبادر الأمم العربية ، غرقت في هذا التيار الغزير قبل أن تغلب عليه . ومن غير شك تأليف دائرة المعارف العربية ، ومساهمة الشعوب العربية في وضعها ، يوثق الصلات بينها . ويقلل من الاختلافات اللغوية والعلمية والأدبية ويجعلها تسير سيراً واحداً ، وفي طريق واحد .

قد تسألني .. إن هذا العمل الضخم يحتاج إلى مال كثير ، فمن أين تأتي بهذا ؟ فأقول .. إن هذا المال يسهل على الشعوب العربية المختلفة أن تتحمله فهي قادرة على تخصيص مليون من الخنفيات أو مليونين أو أكثر متى صدقت النية ، ومثل هذه المبالغ أنفقت فيما يقل عنها فائدة . ولكن العلم والأدب ضائعان دائماً ، وتبذر الأموال فيما لا يبقى ولا يفيد ، وتحجز الأموال عما يبقى ويفيد . واستنارة مائة واحدة من كل أمة من هذا العمل الضخم يساوي هذا المبلغ أو أكثر منه .

فقتل الجهل لا يقل شأناً عن إحياء نفوس الأفراد . والشرقيون على العموم لا تنقصهم
الفكرة الصالحة ، فعندهم آلاف من الآراء النافعة ، ولكن ينقصهم ربط الفكرة
بالعمل . والتنظيم الإداري للتنفيذ ، والأمم تختلف في ذلك اختلافاً كبيراً .
فالأوروبيون على العموم ، أكثر تنفيذاً للفكرة من الشرقيين ، وربما كان الأمريكيون
أكثر من الأوربيين في ذلك فقد عد من أكبر فضائلهم ربط الفكرة بالعمل ،
ولو كانت الفكرة غريبة . أما الشرقيون ، فلا يخلو مجلس من مجالسهم من
اقتراحات ، ومن تعداد للعيوب ، ومن ذكر وسائل لإصلاحها ، ولكن كل
هذه المجالس تنتهى بعد الأخذ والرد بقولهم . . أصلح الله الحال . . لأن الله
لا ينزل الإصلاح من السماء ، من غير مباشرة عمل منهم . وقد عهدنا كما قال
عمر . . أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، ونقول نحن ، ولا تمطر دوائر معارف
ولا تمطر أنواع الإصلاح المختلفة ، ما لم يبدأ الزعماء بالعمل ، والله الموفق .

النظم النقدية والمصرفية

في البلدان العربية

لأستاذ سعيد صحار

تختلف النظم النقدية بين مختلف البلدان العربية اختلافاً كبيراً . فمنها ما هو أولى ، يقرب من نظم القرون الوسطى ، كما هي الحالة في العربية السعودية واليمن وباقي بلدان الجزيرة العربية ؛ ومنها ما هو أرقى مرتبة ، لكنها لا تزال متأخرة إذا قيست بالنظم السائدة الآن في البلدان الغربية ، كما هي الحالة في مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن . أما النظم المصرفية فهي معدومة في بلدان الجزيرة العربية وفي دور النمو - خصوصاً إذا عطينا النظم المصرفية الوطنية - في البلدان العربية الأخرى . ويرجع معظم التباين في درجة رقي الأنظمة النقدية والمصرفية بين مختلف البلدان العربية وبينها جميعاً وبين النظم الغربية إلى اختلاف الرقي الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام ، كما يرجع بعضه إلى تأثير المصالح الأجنبية في بناء هيكل هذه النظم ، وإلى درجة اهتمام الحكومات الوطنية في هذه القضايا . تقتصر أعمال النقد في بلدان الجزيرة العربية على إيجاد واسطة أولية للمبادلة ومقياس للقيم ، حتى دون الاهتمام بما يطرأ على قيمة النقد من تغيير ، وبأسباب الثقل ونتائج .

إن النقد الرسمي في العربية السعودية هو الريال السعودي المحتوي على ١٦٥ حبة من الفضة والذي بدأ التداول به سنة ١٩٣٣ وكان يوازي حينئذ الروبية الهندية . وعلى الرغم من انتشار تداوله فإن قوة الإبراء ليست محصورة فيه فقط ، بل هنالك مقياس للقيم والدفع الآجل أكثر شيوعاً وهو الليرة الإنكليزية الذهب جورج الخامس ، حتى أن الحكومة نفسها تستعمل الليرة الإنكليزية . والسعر الرسمي للريال السعودي إزاء الدولار والاسترليني هو ثلاثون سنتاً أميركياً إزاء الأول وشلن واحد ونصف إزاء الثاني ، وهو السعر الذي يعتمد في مدفوعات شركة

البتروال العربية الأمريكية ، وفي حصول المفوضيات الأجنبية على الريال السعودي من الحكومة للقيام بمدفوعاتها المحلية . أما سعر السوق للريال السعودي ازاء الليرة الأسترلينية الذهب فيتغير من وقت إلى آخر حسب التغير النسبي في العرض والطلب لهاتين العملتين ، كما يتغير أيضاً ازاء العملات الأجنبية الأخرى . وقد كانت التقلبات في السعر في السنين الأخيرة شديدة الحدة .

والنقد الرسمي في اليمن هو دولار ماريا تريزا المعروف بالريال ، وقيمتة الإسمية موازية لقيمة الريال السعودي والروبية الهندية ولكنه كالريال السعودي يتغير سعره في السوق ازاء الليرة الإنكليزية الذهب والعملات الأجنبية الأخرى حسب العرض والطلب .

وقد كان من نتائج تقلبات سعر النقد السعودي واليمني بالعملات الأجنبية أن جعل أسعار السلع المستوردة كثيرة التغير وأن عاق توظيف الرساميل الأجنبية في البلدين . وكان من نتائج عدم وجود مصارف ان توفيرات الأفراد تذهب إلى زوايا الادخار وأن التجار وأصحاب الحرف يلجأون إلى المداينين للحصول على حاجاتهم من الأموال بفوائد فاحشة ، كما أن عدم وجود نظام يسيطر على العملات الأجنبية ، المكتسبة من عوائد البترول والمناجم الأخرى ، ومن الحج في العربية السعودية ، ومن مصدرات البن والجلود في اليمن ، تذهب في استيراد كماليات بدلا من استعمالها في استيراد الحاجات الضرورية وفي استيراد الآلات والمعدات اللازمة لترقية اقتصادياتهما وزيادة الدخل الوطني وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان .

وما قيل عن التشويش والارتباك في النقد في السعودية العربية واليمن يصح أيضاً على باقي أقطار الجزيرة العربية .

إن بلدان الجزيرة العربية لني أشد الحاجة إلى إصلاح في حقلي النقد والصرافة . وهذا من أهم واجبات حكومات هذه الأقطار . نعم ان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا تساعد على إيجاد نظام وسياسة حديثين ولكن مهما كان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي متأخراً ، فإنه بالإمكان خلق نظام نقدي ومصرفي يوثق النقد والتسليف اللازمين للتجارة والزراعة والصناعة ، ويؤمن

الاستقرار في قيمة النقد ، وبسيّر استعمال النقود الأجنبية المكتسبة من عوائد البترول وخلافه ومن التصدير إلى ما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة سواد الشعب . ويجدر بالذكر فيما يتعلق بالهدف الأخير أن عوائد البترول تبقى طالما أن هنالك بترولاً ولكن البترول ككل المعادن لا بد أن ينضب باستمرار استخراجها ، فإذا ما استعملت هذه العوائد في تحسين طرق ووسائل الإنتاج تتمكن شعوب هذه البلدان من زيادة دخلها الوطني أضعافاً عما تخسره من العوائد بعد نضوب البترول ، وإلا فتكون عرضة للحرمان وهبوط كبير في مرتبة معيشتها عندما تنفذ هذه الثروة الطبيعية العظيمة ، ويكون وجود البترول إذ ذاك وبالآبدياً من أن يكون بركة .

أما الأنظمة النقدية والمصرفية في بلدان الشرق الأوسط العربي الأخرى فهي وإن تكن أفضل كثيراً منها في أقطار الجزيرة العربية لكنها كما قلنا لا تزال متأخرة إذا قوبلت بالأنظمة السائدة الآن في أوروبا وأمريكا ، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية الحديثة . وهذه الأنظمة هي بجوهرها من صنع الأجنبي . فقد ربطت بريطانيا النقد المصري بالنقد الاسترليني ، وأسست البنك الأهلي سنة ١٨٩٨ وحصرته به إصدار أوراق النقد ، كما ربطت النقد العراقي والنقد الفلسطيني والأردني بعد الحرب العالمية الأولى وأنشأت لكل منهما مجلساً لإصدار النقد . وكذلك ربطت فرنسا النقد السوري واللبناني بالفرنك وأسست بنك سوريا ولبنان في سنة ١٩٢٠ ومنحته امتياز إصدار الأوراق النقدية . وظل هذا الارتباط الزجرى في هذه الأقطار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن بقي ظله بعد نوال هذه البلدان استقلالها لأن الاحتياطي معظمه بعملة البلاد التي كانت مسيطرة وليس بالإمكان التصرف به كما تقتضيه المصلحة الوطنية كون استعمالها ومقادير هذا الاستعمال جعلت لها شروط في اتفاقات ثنائية مع الدولة صاحبة العلاقة التي كانت في وضع مكثتها من املاء هذه الشروط لدرجة كبيرة ، ولأن المؤسسة التي تصدر النقد بقيت أجنبية في جميع هذه البلدان عدة سنين بعد الحرب وفي بعضها لا تزال أجنبية حتى الآن .

وكانت أغراض كل من بريطانيا وفرنسا من ربط نقود البلدان المسيطرة

عليها بنقدها : أولاً أن تتناول ما يلزمها من نقود هذه البلدان كلما اقتضت الحاجة لسد نفقات جيوشها مقابل سنداتها واعتمادات تفتحها في بلادها ، وثانياً أن تسهل تجارتها مع هذه البلدان وتسهل استثمار رساميلها فيها ، وثالثاً أن تقوى سيادتها السياسية عليها عن طريق السيادة المالية .

وكان من نتائج هذا الربط أن أخضع نقود مصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن إلى تقلبات الاسترليني ونقدي سوريا ولبنان إلى تقلبات قيمة الفرنك ، التي كانت شديدة وبالغة الأثر ، إن كان من حيث التقلقل في العلاقات بين الدائن والمدين أو من حيث الخسارة التي نجمت عن هبوط قيمته العظيم واستمراره ، وإن حال دون تكييف كمية النقد في كل من هذه البلدان حسب حاجة التجارة والزراعة والصناعة والعمل ليوثمن استقرار الأسعار اللازم لأعلى مستوى من الإنتاج والعمل ، وهو الشرط الأخطر من الشرطين الأساسيين للنقد الصالح . كما أن تضخم النقد في هذه البلدان بسبب مصروفات الجيوش البريطانية والفرنسية أثناء الحرب قوّض الشرط الأساسي الثاني للنقد الصالح وهو استقرار أسعار القطع الأجنبي الذي بدونه لا يمكن أن تنتظم التجارة الخارجية ويتوازن ميزان الحسابات الحارية . وكذلك فإنّ توظيف القسم الأكبر من التغطية بسندات أجنبية لم يكن من مصلحة هذه البلدان لأن به أهمل حد المبادئ الأساسية للنقد الورقي وهو توفير المعادن الثمينة لأغراض الوطن العمرانية .

وقد خطت مصر والعراق خطوات واسعة نحو الاستقلال النقدي ، فحورت مصر امتياز البنك الأهلي سنة ١٩٤٠ بشروط أهمها تمصير الإدارة والخيار في تأميم المصرف وجعله مصرفاً مركزياً بكل معنى الكلمة . وقد بحث تأميم المصرف سنة ١٩٤٧ دون أن يتخذ أي قرار بشأنه . ولكن في هذه السنة تقرر التأميم وجعل المصرف مصرفاً مركزياً يقوم بجميع أعمال المصرف المركزي الحديث . وكذلك فقد أسست العراق مصرفاً مركزياً وطنياً في السنة الماضية وأناطت به إصدار النقد وضبطه وضبط التسليف لمصلحة البلاد . والقاعدة النقدية في مصر والعراق هي « القاعدة الدولية » المنطوية عليها اتفاقات الصندوق النقدي الدولي .

أما في سوريا ولبنان فلا يزال « بنك سوريا ولبنان » يقوم بإصدار النقد وبوظيفة عميل مالي للحكومتين وهو بذلك يخضع لبنود اتفاقات مع هذه الحكومات تنتهى في سنة ١٩٦٤ ، ويخضع فيما عدا ذلك للقانون الفرنسى وقانونه الأساسى . وليس هنالك رقابة من أى من الحكومتين على أعماله المصرفية التجارية . وهدفه الأول هو الربح وخدمة حكومة فرنسا التى أوجدته ولا يخدم مصلحة البلدين إلا عندما تتلائم خدمتهما مع أهدافه وهذا أمر طبعى لا يلام عليه طالما أوضاعه القانونية لا تجعل منه مصرفاً عمومياً كما هى حالة المصارف المركزية الحقيقية . ومع أنه توجد رغبة فى بعض الأوساط السورية واللبنانية فى تأسيس مصرف مركزى وطنى ، فإن واحدة من الحكومتين لم تفكر حتى الآن تفكيراً جدياً فى هذا الأمر .

وقد استبدلت كل من سوريا ولبنان منذ الاتفاقات المالية الأخيرة مع فرنسا « قاعدة قطع الفرنك » بـ « القاعدة الدولية » باعتبارها عضواً فى صندوق النقد الدولى وحددت قيمة نقدها بالذهب والدولار وجعلت تغطية النقد نصفه بالذهب و عملات أجنبية والنصف الآخر سندات حكومية وسندات تجارية . ومع أن كل من الليرتين السورية واللبنانية محددة قيمتها بالذهب والدولار ، وبالتالى بالنقود الأجنبية المحددة قيمتها كذلك ، فهى لا تستبدل الآن بالسعر الرسمى هذا ، إلا فى حالات قليلة كما أن السلطات النقدية عند استبدالها لا تستبدلها بغير هذا السعر . والسعر الراجح هو سعر السوق الذى أصبح منذ مدة قانونياً وحرراً ضمن بعض الشروط . وهذا السعر الأخير يعلو ويهبط حسب العرض والطلب - وكان ولا يزال الاتجاه العام نحو الهبوط فى قيمة النقد الوطنى - بما أدخل على التجارة نوعاً من المضاربة وأعاق استثمار الرساميل الأجنبية فى البلاد وأعاق فعالية تجميع الأموال الطليقة فيها . وبالنظر لما ذكر فإن قاعدة النقد فى سوريا ولبنان بجوهرها « قاعدة الورق » . وكان من أهم أسباب هذا الخلل أن سوريا ولبنان عندما دخلا فى عضوية الصندوق النقدى الدولى حدد كل منهما قيمة نقده بالذهب والدولار على مستوى لا يتناسب مع تعادل القوى الشرائية بين نقديهما والدولار وغيره من النقود . فقد أبقى كل منهما قيمة نقده على ما كان عليه قبل الحرب الأخيرة على الرغم من تضخم النقد العظيم وبالتالى مستوى الأسعار الذى كان

ولا يزال يفوق بأضعاف مستوى الأسعار في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ،
مما جعل توحيد قيمة النقد الرسمية وقيمتها في الأسواق غير ممكنة .

ويجدر الذكر أن معظم النقود الأجنبية التي تملكها سوريا ولبنان هو في يد
الأفراد وتحت سيطرتهم . ولما كان الاستيراد حراً تقريباً من أى قيود في لبنان
وحرراً لدرجة ما في سوريا فإن أكثر مدخرات البلاد من النقد الأجنبي الناتج
عن مصروفات الحيوش إبان الحرب قد استنفد في استيراد كماليات ، والقليل منه
نسبياً أنفق في شراء الآلات والمعدات والمواد اللازمة للصناعة والزراعة والأشغال العامة
قلنا ان النظم المصرفية معدومة في بلدان الجزيرة العربية وأنها كالنظم النقدية
متأخرة على درجات متفاوتة في بلدان الشرق الأوسط العربي الأخرى . وأهم
ظواهر هذا التأخير قلة الأموال المعدة للإقراض الصناعي والزراعي ، وغلاء
أكلاف القروض على أنواعها وقلة سلامة المصارف الوطنية ، وسيطرة المصارف
الأجنبية خصوصاً في الصرافة التجارية والتسليف الرهنى ، وسوء تنسيق التسليف
وتكليفه حسب الحاجة . ويرجع هذا التأخر إلى عدة أسباب رئيسية يمكن
إجمالها فيما يلي :-

أولاً : ان نظام الصرافة على العموم عاجز عن تجميع وتوزيع الأموال
الطليقة في البلاد بطريقة فعالة . والعوائق الرئيسية التي تحول دون التجميع هي عدم
الثقة في أكثر هذه البلدان بثبات قيمة النقد ، والاعتقاد السائد في أذهان نسبة
كبيرة من السكان بكون الفائدة ربا مهما كان معدلها وسوء المظنة في المصارف
الناتج بعضه عن الجهل وشدة التحفظ والبعض الآخر عن إفلاسات بعض
المصارف بين حين وآخر . ويعيق توزيع الأموال صعوبة التحقق عن مقدرة
المستلف ، وتغلب استعمال « الدفتر المفتوح » أو « السند العادى » في التسليف ،
والمطل في المحاكمات . وبالنتيجة فإن معظم التوفيرات يذهب إلى زوايا الادخار ،
فتحرم التجارة والزراعة والصناعة من استعمال هذه الأموال ، وأن تسليف المصارف
ليس واسع الانتشار أو معتدل الاكلاف كما هو في البلدان الأكثر رقياً ،
وأن الأشغال تمول في الغالب - بصرف النظر عن الرأسمال الخاص - من قبل
المداينين والتجار المدائنين بفوائد فاحشة .

ثانياً : ان المصارف الوطنية ، على العموم ، مؤسسات تسليف عديمة

الكفاءة لأسباب عديدة ، منها تنظيمها الذي يتخذ عادة شكل العمل الفردي أو الشراكة ، وقلة رأسمالها ، وتوظيف جانب كبير منه بالأراضي والمسقفات ، واتخاذ قاعدة اللامركزية في وجود عدة مصارف يقوم كل منها بالحاجة المالية لعدد قليل من الناس في منطقتهم الخاصة ، والجمع بين أعمال الصرافة والأعمال التجارية وخلافها ، وقلة المعرفة النظرية بالصرافة من جانب أصحاب المصارف كما يستدل من نوع العمليات التي يقومون بها من قبل منح القروض مقابل رهن أو منحها للاستهلاك وحسم الأوراق غير التجارية وسندات الإعارة . فكان من تأثير هذه الحالة أن أصبحت الصرافة الوطنية غير سليمة ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد مزاحمة المصارف الأجنبية وساعد على جعل هذه البلدان مسودة من الأجنبي رأسمالاً وسياسة وإدارة .

ثالثاً : ان قوانين تنظيم الصرافة معدومة في أكثر هذه البلدان فيمكن لأي شخص أو أي عدد من الأشخاص أن يباشر أعمال الصرافة كما يباشر أي عمل عادي آخر دون أن يكون خاضعاً لقيود خاصة . وقد أدى انعدام هذه القوانين إلى الكثير مما ذكر من الوهن في الصرافة الوطنية ، وإلى سوء المظنة بالمصارف الوطنية واتخاذ جانب التحفظ تجاه المصارف الأجنبية .

رابعاً : ان الصرافة الصناعية تكاد تكون معدومة في أكثر هذه البلدان مما يضطر المشاريع الصناعية إلى الاعتماد على أموالها الخاصة ، وهذه لا تسمح بالتوسع في شراء الآلات وبناء المصانع .

خامساً : ان التسليف المصرفي للزراعة قليل جداً بالنسبة إلى الاحتياج . فقروض المصارف الزراعية محدودة المدى والتنوع ، وكثيرة النفقات خصوصاً القروض الصغيرة وقصيرة الأجل ، وهي أيضاً غير ميسورة لطبقة كبيرة من الزراع ، وليس ثمة من مراقبة صحيحة عليها ، وهي خاضعة في بعض هذه البلدان للنفوذ السياسي والمحابة . ومصارف الرهون والتسليف العقاري الأجنبية إنما تسلف غالباً في المدن ، ونسبة إشغالها في القرى محدودة ومساعدتها لصغار الفلاحين قليلة . أما المصارف التجارية من أجنبية وأهلية فهي لا تموّل عادة الإنتاج الزراعي وإنما تموله لمدى قليل - فيما عدا مصر - تصريف المحصولات الزراعية .

ويعيق التسليف على الإنتاج الزراعى عدم التيقن من المحصول ، وكثرة إنفاق القروض فى أمور غير منتجة ، وكون المزارع العادى لا يملك ضماناً للقروض مقبولة لدى المصارف التجارية . ومن الجهة الأخرى فان التسليف لتوزيع الحاصلات يعيقه فى أكثر هذه البلدان عدم وجود المستودعات الصالحة للخبز . وقد نتج عن قلة تناول التسليف المصرفى للأغراض الزراعية أن أصبح محتاجو الاستلاف من صغار الملاك الفلاحين والمستأجرين الذين لا أرض لهم مجبرين على اللجوء إلى المداينين ، فيتقاضاهم هؤلاء معدل فائدة فاحشاً تحت صور متنوعة . وتجدر الإشارة إلى أن جمعيات التسليف الزراعية فيما عدا مصر تكاد تكون معدومة ، وحتى فى مصر لا تزال فى بدء نموها .

سادساً : ان النظم المصرفية ناقصة من حيث علاقات المصارف بعضها مع البعض الآخر ومن حيث تناسق سياسة التسليف . فأرباب المصارف الأهلية يحتفظون بنظام اللامركزية من حيث عدم إنشاء الفروع ، وهم أيضاً لا يتعاونون عمليات الاستيداع والحسم فيما بينهم إلا إلى درجة محدودة ، وعلاقات المصارف الأهلية مع المصارف الأجنبية غير منظمة على خطط حديثة والكثير من معاملاتها لا يتفق مع الأساليب المصرفية الحديثة . ومن جهة أخرى فان المصارف الأجنبية ولئن كانت مركزية فى تنظيمها الداخلى ، غير أن علاقاتها بعضها مع بعض من حيث التسليف والحسم قليلة . ولذلك فان الأموال ليست سهلة التنقل كما أن سياسات المصارف فى التسليف غير متناسقة . وبالتيجة ، فإن أكلاف القروض تختلف من وقت إلى آخر وبين منطقة وأخرى وفاقاً للطلب الموسمى والمقتضيات الموضوعية ، ووفقاً ، من جهة المصارف الأجنبية ، لمعدل الفائدة السائدة فى بلدانها الأصلية .

ولابد من القول أن مصر تمتاز عن شقيقاتها فى جميع هذه النواحي ، خصوصاً فيما يتعلق بتقديم الصرافة الصناعية وفيما يتعلق بتحريرها المستمر من الصرافة الأجنبية اللذين ابتداء ونموا بتأسيس ونمو بنك مصر الوطنى الصرف والذى قام بإنشائه طائفة من المالىين المصريين . فهو إلى جانب أعماله فى الصرافة التجارية العادية يساعد ويشترك بتأسيس المشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة

وهو الآن محور لعدة شركات كبيرة ، أهمها شركة مصر للغزل والنسيج . ويجدر بالقول أيضاً أن الحكومة العراقية خطت خطوات حسنة بتأسيسها مصرف صناعي (سنة ١٩٣٦) ، ولو أنه برأسمال لا يزال محدوداً ، ومصرف تجاري (مصرف الرافدين ، سنة ١٩٤١) وموئخراً مصرفاً مركزياً كما ذكرنا آنفاً . ويجب الإشارة أيضاً إلى نمو الصرافة التجارية الوطنية في لبنان بالنسبة إلى أكثر شقيقاتها ، ولو أن كل المصارف فيها تقريباً من النوع الفردي الذي ليست له فروع ولا هي من المصارف الكبيرة التي يمكنها أن تزاخم المصارف الأجنبية مزاحة فعالة . ومن المصارف العربية ذات الشأن « البنك العربي » التجاري الذي أسس في فلسطين قبل الحرب الأخيرة كشركة مساهمة وله الآن فروع في كل الأقطار العربية .

ولكن على العموم يقتضى إصلاح عظيم وسريع في نظام الصرافة في كل البلدان العربية يتناول : تسهيل تجميع وتوزيع « الأموال الطليقة » وترقية الصرافة الوطنية على الخطط الحديثة ، وتمويل حاجات الصناعة بالقروض الاستثمارية ، وإعداد الوسائل الملائمة والوافية لتسليف صغار الفلاحين من ملاك ومستأجرين وإعداد الوسائل لتنسيق التسليف وجعله متناسباً . ولا مجال هنا لبحث هذه الأمور وختاماً يجب التشديد في القول أن التقدم الاقتصادي يتوقف لدرجة كبيرة على فعالية النظام النقدي والصرافي السائد والسياسة النقدية المتخذة . فالنظام هذا يجب أن يهدف إلى أمرين رئيسيين : الأول والأهم تكيف كمية النقد والتسليف المصرفي حسب حاجة التجارة والصناعة والزراعة لتأمين الاستقرار في مستوى الأسعار والحصول على أعلى درجة ممكنة من الإنتاج والعمل ، والثاني : تأمين استقرار قيمة النقد بالنسبة إلى النقود الأجنبية الثابتة بغية تسهيل التجارة الخارجية وتوازنها وتسهيل توظيف الرساميل الأجنبية ، وبقاء هذا الاستقرار مستمراً طالما لا يحدث تغير وقتي في ميزان التجارة يستوجب تغييراً مناسباً في أسعار القطع الأجنبي . ولا يمكن تحقيق الأمر الأول والتأكد من تحقيق الأمر الثاني إلا بإنشاء نقد مستقل ، ومصارف سليمة ووافية بالحاجات ، ومصرف مركزي يتولى إدارة النقد وضبط التسليف حسب مقتضيات الأحوال الاقتصادية في البلاد .

النزعات القومية

في أدبنا المعاصر

للأستاذ سامي الكبيالي

... حين أذكر الأدب العربي في معرض بحث من البحوث الأدبية أريد من ذكره الشمول الذي يضم تحت لوائه الأدب المصري والأدب الشامي والأدب العراقي والأدب الحجازي والأدب الأندلسي وكل بقعة عربية ينتج أدباؤها وشعراؤها أدباً يعبر عن شتى منازع الحياة .

والنزعات القومية في أدبنا المعاصر بدأت قوية في شعر الشعراء وأدب الكتاب منذ بداية القرن التاسع عشر ، وقبيل هذه الفترة بسنوات .

فقد اعتبر الأدباء والشعراء والمفكرون - اعتبروا أدبهم وسيلة للنهوض بأوطانهم وبالأمة العربية التي ظلت أجيالا طويلة تحت سبغ الغيوبة والجهالات محكومة لغيرها ، لا تتمتع بما تتمتع به الأمم الحرة أو بما كانت تتمتع به الأمة العربية يوم كانت ذات صولة وسيادة وسلطان .

ولقد انبثقت الصيحات من هنا وهناك ، تقاوم نزعات الطغيان وتدعو إلى التحرر من نير الأجنبي ، وتهيب بالشعوب العربية أن تعمل عمل أسلافها في سبيل العزة والكرامة ، وفي سبيل سيادتها وحريتها السليبية .

ففي مصر ، كما في سوريا والعراق كانت الدعوة إلى اليقظة والتحرر هي سبيل الشعراء والكتاب والمفكرين . .

ولا نرجع بعيداً إلى الوراثة فحسبنا أن نلمع إلى هذا الماضي القريب الذي عشنا في ظلاله . . فصيحات الأفغانى ومحمد عبده وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد وقاسم أمين وشوقي وحافظ في مصر - أن صيحاتهم كانت دعوات صارخة لتحرير مصر والشرق من العبوديات - عبودية الجهل ، وعبودية الاحتلال . .

أى كان إنتاجهم الفكرى يقوم على البعث القومى ، وكان صورة من هذه النزعات التى تثير أدق ظاهرة تمس شعور الأمة ووجدانها القومى .

وفى الشام كانت صيحات الكواكبي واليازجى والدلال وأديب اسحق وشكيب أرسلان وخلييل مطران صيحات قومية – كان أدبهم وشعرهم يتناول النزعات القومية أكثر من أى شىء آخر . . .

وقل مثل هذا عن الزهاوى والرصافى والكاظمى فى العراق . . . وأندادهم من كبار الأدباء والشعراء فى مختلف البلاد العربية . . . أن أدبهم لم يكن فى تلك الفترات ، وسيلة من وسائل التلهية بل كان أداة لجز وجدان الأمة وضميرها الغفبان .

ولا ضمير علينا أن نجول جولة قصيرة ، من قبيل الاستطرد ، فى أدب أولئك الهداة المصلحين ، الذين أفرعهم ما كانت عليه الأمة العربية من خمول وغفوة ، فراحوا يهيبون بها أن تصحو وأن تنهض بأفانين مختلفة من القول – من رائع النثر وجيد الشعر . . .

فجمال الدين الأفغانى ، إلى أنه مصلح دينى ، كان فى مقالاته وخطبه ، هذا التأثير القومى الذى يريد للشعوب الشرقية أن تتحرر من الجهالات ، وأن تستعيد عزتها وكرامتها ومكانتها السامقة بين الأمم الكبيرة الحرة ، أى كانت صيحاته ، ولا سيما فى الفترة التى شهد فيها التدخل الأجنبى فى عهد اسماعيل – كانت صيحات ذات طابع قومى ، وكانت كلماته كالسوط فى جسم الشعب ، فن كلماته التى دعا فيها المصريين إلى التحرر والثورة قوله :

« إنكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد ، وربيتم فى حجر الاستبداد وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة إلى اليوم ، وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين ، وتثنون من وطأة الغزاة الظالمين ، تسومكم حكوماتهم الحيف والجور ، وتنزل بكم الحسف والذل ، وأنتم صابرون بل راضون ، وتستنزف قوام حياتكم – التى تجمعت بما يتحلب من عرق جباهكم – بالعصا والمقرعة والسوط وأنتم صامتون ، فلو كان فى عروقكم دم فيه كريات حيوية ، وفى رؤوسكم أعصاب تتأثر فتثير النخوة والحمية ، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة . تناوبتكم أيدي

الرعاة ، ثم اليونان والرومان والفرس ، ثم العرب والأكراد والمماليك ، وكلهم يشق جلودكم بمبضع نهمه ، وأنتم كالصخرة الملقاة في الفلاة لا حس لها ولا صوت .

انظروا أهرام مصر ، وهياكل منفيس ، وآثار طيبة ، ومشاهد سيوه ، وحصون دمياط ، فهى شاهدة بمنعة آبائكم وعزة أجدادكم ، هبوا من غفلتكم ، اصحوا من سكرتكم ، عيشوا كباقي الأمم أحراراً سعداء . .

وبالرغم من قسوة هذه الكلمة وثقل وقعها على النفوس والأسماع فقد تقبلها المصريون بقبول حسن ، لصدورها عن قلب رجل محب يريد الخير لمصر والحياة الحرة السعيدة للمصريين . .

ومقالات محمد عبده التى كان يغمرها الحماس الدينى أيضاً كإمام من أئمة الإسلام كانت فى مجموعها صيحات قومية مثيرة حتى رأى بعض الباحثين الذين أرخوا لمصر أن مقالاته كانت من العوامل التى أضرمت نار الثورة العرابية ، فن كلماته الحكيمة فى قداسة الوطن قوله :

« . . . وجملة القول أن فى الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدوداً .

الأول : أنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد .

والثانى : أنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية وهما

حسيان ظاهران .

والثالث : أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز ، أو يسفل ويذل

وهو معنى محض . .

فاذا تقرر ذلك مما قلناه وجب على المصرى حب الوطن من كل هذه

الوجوه . .

ثم قال : وكأنى به كان يرد من طرف خفى على كلمة أستاذه جمال الدين

التي تقدمت هذا الكلام :

« وقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطنى عن ذوى الحقوق

والواجبات فى مصر وإلباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ، ولكن أبت الحوادث

إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ورأياً عمومياً ولو كره المبتلون . على أن منهم فئة لا يزالون يؤلمون أسماعنا بما يكررون من سفاسف القول من مثل أننا تعودنا احتمال الظلم والحييف ، وألفنا الخدمة والرق فلن يستقل لنا رأى ، ولن نهتدى سبيل الحرية كأنما هم لا يعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل ذلك الحييف أعصاراً وكانوا في قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح وأن العالم بأسره كان فريقين : أحراراً يظلمون ، وعبيداً يطيعون . أو لم يكن في بلاد الفرنسيين من قبل هذا العهد صنوف من الرقيق يشتغلون في الأرض لغيرهم ويباعون كما تباع العجماوات ، أو لم يقل كاتبهم فولتير في وسط المائة السابقة .

« لا يزال في بلادنا ستون ألفاً أو سبعون ألفاً عبيداً للربان » .

فما بال هذه العادة لم تمنع الفرنسيين من الوصول إلى ما أدركوه من رفعة المقام وأن يروا أمثال تيارس وجريفي وغمبتا في أبناء كانوا من قبل عبدانا أرقاء . .

ولئن كان من فضل هذه المائة أن يكتب في صدر تاريخها تحرير أرقاء العصر السالف فقد رجونا وحقق الله هذا الرجاء أن يحتم ذلك التاريخ بتحرير الذين كانوا أرقاء هذا العصر ، وحسن ذلك ابتداء وحسن ذلك ختاماً .

ومقالات أحمد لطفي السيد وخطبه كانت في مجموعها دعوة صارخة إلى تعزيز الروح القومية ، وقد يكون من الأوائل الذين بذروا بذورها الحصبة في عقلية الحيل الحديد ، ووجهوه هذه الوجهة التي حولته من التعلق بأذيال « العثمانية » إلى التمسك بأهداب « المصرية » الصميمة .

وكتب قاسم أمين التي تفيض بالزعات الاجتماعية ، والاتجاهات التقدمية كانت في مجموعها أيضاً ذات أهداف قومية صريحة .

أما سعد زغلول فحسب أدبه وخطبه أن يكون من أثرها لإضرام نار الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ والتي لم يقف لهيها في حدود المملكة المصرية بل تعدى هذا اللهب إلى الشرق العربي بكافة أقطاره وشتى شعوبه ، فكانت صيحاته الثورية القومية ذات دوى ورنين ، وأثر مكين ، في قلوب الشرقيين أجمعين .

ومن قبله الزعيم الوطني الثائر مصطفى كامل ، فقد كان أدبه ذا لون قومي

صريح ، وكانت كل خطبه ومقالاته دعوة إلى الثورة والتمرد ، فمن كلمة جاءت عرضاً في إحدى خطبه النارية قوله :

« اذكروا مصر . . . »

فإن من ذكراها ذكرى آلامها .

وذكرى الآلام يجر حتماً إلى ذكر عوامل الشقاء .

اذكروها كما يذكر الولد الحنون أمه الشفيقة وهي على سرير المرض

والعناء . . .

اذكروها بالآلامها وإن كان غيركم يذكر بلاده بمجدها ورفع شأنها . . .

اذكروها فأنتم ما دتم مقدرين لمصائبها ، عارفين بحقيقة آلامها دام الأمل

وطيداً في سلامتها ودام الرجاء .

اذكروها فمن المستحيل أن يرى العاقل النار في داره ، والداء في شخص

أمه ، ويهمل النار ويهمل الداء ، ومن المستحيل كذلك أن يكون الوطن في خطر

ونحن نيام ، وأن يعمل الأجنبي لامتلاك بلادنا وسلب حياتنا بل لاستعبادنا

واسترقاقنا ونحن جامدون لاعمل ولا حراك .

ألقوا ، أيها السادة ، بأنظاركم إلى الأمم الحرة تجددوا كل فرد فيها يدافع

عن وطنه ويدود عن حوض بلاده أكثر من دفاعه عن أبيه وأمّه بل هو يرضاهما

ضحية لوطن ويرضى نفسه قبلهما قرباناً يقدمها لإعلاء شأن بلاده . ويعد الموت

لأجل الوطن حياة دونها الحياة البشرية ووجوداً دونه كل وجود ، فلم لا يكون

المصري على هذا الطراز ، ووطنه أجمل الأوطان وأحقها بمثل هذه المحبة الشريفة

الطاهرة .

اسألوا التاريخ ، أيها السادة ، ما واجب أمة دخل الإنكليز دارها خدعة

وعملوا لامتلاكها وسلبها كل سلطة وكل قوة — يجبكم التاريخ أن واجب أمة هذا

شأنها أن تعمل بكل ما في استطاعتها ضد مغتصبها ، وأن تبذل في سبيل خلاص

وطنها كل ما تمتلك من مال ورجال . »

وشعر شوق وحافظ والمطران — كان الكثير من شعرهم نفحات قومية

تهيب بالشرق إلى التحرر والنهوض .

ومقالات الكواكبي كانت صيحات مدوية في أرجاء الشرق العربي - تلك المقالات التي اشتمل عليها فيما بعد كتابه « طبائع الاستبداد » ، ولا نبالغ إذا قلنا أنه كان أجراً مفكر عربي دعا إلى الثورة والتمرد والتحرر - الثورة على الظلم والاستبداد ، والتمرد على الطغاة المستبدين ، والتحرر من الجهالات والعبوديات .

وأديب اسحق المفكر الحر الذي كان متأثراً بالآداب الأوروبية - بأدب فولتير وجان جاك روسو وبمبادئ الثورة الإفريقية - فقد كان من دعاة الحرية وكانت النزعة القومية تنبثق كاللهب من ثنايا مقالاته وخطبه . . فمن كلماته من مقال كتبه سنة ١٨٨٠ .

« لقد عرف الناس الآن شرور الاستبداد ، وترفعت نفوسهم بالعلم عن الرضا به ، وصار الأمر شورى عند جميع الأمم المتقدمة إلا روسيا . . . وذلك أن صحت تسمية الدولة المستبدة مطلقاً بدولة متمدنة . ان ثورة فرانسوا برزت إلى عالم الفعل عام ١٧٨٩ وصدمت قوة الاستبداد فزلزلتها ، ودفعت سطوة التقاليد فضعضعتها ورفعت عن العيون نقابها ، وعن النفوس حجابها فأنتست من جانبها نور الحرية ، وخلعت جلايب الرق والعبودية ، فتصدى لها أعوان الرق وأنصار العبودية وما آلوا في قتالها جهداً ، فلقيتهم وهي ترى الموت في الحرية حياة ، وفي الحياة في الرق موتاً ، فلم يبلغوا منها قصداً ، ورسمت في عالم الوجود قدمها ، وأدهشت الدنيا بشدة حولها » .

وابراهيم اليازجي ، وهو من علماء اللغة الأفذاذ ، لم يكن أقل اندفاعاً في الدعوة إلى الروح القومية من الكتاب والشعراء ، فكان أدبه يفيض بالنزعات القومية الصارخة فن قوله :

تنهبوا واستفيقوا أيها العرب
فما التعلل بالآمال تخدعنا
كم تظلمون ولستم تشتكون وكم
فشمروا وأنهبوا للأمر وابتسدروا
فقد طمى السيل حتى غاصت الركب
وأنتم بين راحات القنا سلب
تستغضبون فلا يبدو لكم غضب
من دهركم فرصة ضنت بها الحقب

وعبد الحميد الرافعي ، الشاعر السوري الحر ، ابن طرابلس الشام -

كانت له صيحات قومية تدعو إلى « العصبية الحنسية » فن شعره يهيب بنى قومه إلى تعزيز هذه العصبية قوله :

ما تصلح الدنيا ولا ناسها ما لم يل الأقوام أجناسها
هبوا بنى العرب إلام الكرى وقد دعا الآمال دهاها
فكم تقيمون على ذلّة وروضة الصبر ذوى آسها
ألستم نسل القروم الأولى تتعلل الهامات أفراسها
فجردوا العزم الذى طالما شق صدوراً طال وسواسها

ومعروف الرصافي الشاعر العراقي الكبير ، فقد ظل خمسين سنة يهيب بالأمة العربية أن تفتيق وأن تهض ، ولأكثر شعره هذا الطابع القومي .

وارتفع صوت عبد المحسن الكاظمي الشاعر الأبى بالشعر القومي وبهذه النزعات القومية الثائرة :

يا أيها العرب واد عوا العرب أنتى وجدوا
لئن تشاءوا أن تُترا حوا من عناء فاجهدوا
ألستموا من حرموا حقوقهم واضطهدوا
وكلما عنّ لهم ذكر الحمى تنهدوا
أما كفاكم حافزاً ذكر الذين استشهدوا
يا قوم أن تهاونوا فحركم مستعبد
من نام عن أوطانه فذاك ميت يلحد
ومن يمت دون حما ه فهو حى يحمد
الوطن الروح وما أهلوه إلا الحسد
وكيف يسهو بدن عن روحه ويرقد
مجدى وما مجدى إ لا الوطن المجدد
حبيب نفسى وطنى أهله والقصد
رب أناس عبثوا بنا ولم يتندوا
ضلوا الهدى ولقنوا يبطلهم وزودوا
إذا رأوا شاكلة ال قوم رموا وسددوا

هيا بنا نعد ما	تهى إليه العدد
يفوز من عدته	عزيمة لا تحمد
وغيره جنوتها	طول المدى تتقد
إن قيل خطب انبرى	أشبهها والأمرد
بعض لبعض حرم	بعض لبعض عضد
وكلهم على العدى	إذا العدى تمردوا
على سوى نفوسهم	في الأمر لم يعتمدوا
يا حبذا لو عاد بال	بشر القريب العود
نروح في ديارنا	والعيش عيش أرغد
ونفتدى أوطاننا	والعز عز سرمد

والقصيدة طويلة وهى مائتى بيت تقريباً ، وقد كان الكاظمى يربجل الشعر ولا تقل قصيدته الواحدة عن المائة والمائتى بيت وكلها تفيض بالشعر القومى العارم .

لقد كان للقصائد التى نظمها الزهاوى والرصافى والكاظمى والشيبى وغيرهم من شعراء العراق - وهى ذات نزعات قومىة صارخة - كان لهذه القصائد أثرها البليغ فى إهاجة النفوس التى انتهت لا إلى « الوعى القومى » فحسب بل إلى إضرام أكثر من ثورة على الغاصبين .

وكما كان الاتجاه القومى سبيل الكتاب فى القرن التاسع عشر ، فقد ظل هذا الاتجاه سبيل الكثير من الكتاب والشعراء والمفكرين حتى مطلع القرن العشرين وإلى يومنا هذا . . ذلك لأن الأمة العربية لا تزال فى نضالها العنيف مع الأمم المستعمرة . . ولا بد للأديب من أن يتحسس بأحاسيس قومه ويعبر فى نثره وشعره عن هذه الأحاسيس .

ولئن كانت النزعات القومية فى أدبنا بالأمس محدودة النطاق فقد اتسعت اليوم واستفاضت وأصبحت شائعة على ألسنة القادة والزعماء والأدباء والشعراء

تملاً أعمدة الصحف وتصارف في شؤونها الرسائل والكتب . . وما تلك المقالات الرئيسية التي تكتب كل يوم في الصحف ، والخطب التي تلي في المناسبات القومية ، إلا صورة من صور الأدب القومي الذي يؤرخ مرحلة من مراحل جهادنا الطويل ، ولن يتسع المجال لأن نورد نماذج مما تفيض به النفوس في يومنا هذا ، فهذا فوق المستطاع من جهة ولأن القراء على اتصال كل يوم بهذا الأدب الذي يرسم لهم الطريق الواضح في سبيل الانطلاق والتحرر من كل ما يعيق سير هذه الأمة التي دب الوعي في كل نبضة من نبضات جسمها .

ثمة ظاهرة جديدة بأن نشير إليها في مقالنا هذا ، فقد كان لازدهار الحركات القومية أثره غير المنكور في هذا التطور الذهني الذي يساير نهضة الأمة العربية . . فقد كثرت الأدباء والشعراء والمفكرون والعلماء وأخذ إنتاجهم ألواناً مختلفة من شتى فروع العلم وألوان المعرفة . . وهذا شيء طبيعي قد تمشى مع وثبة الأمة وتطورها وبالرغم من اتساع هذه الآفاق التي اشتمل عليها الأدب العربي نتيجة لهذا التطور - بالرغم من ذلك لم يخل أدبنا من هذه التيارات القومية التي تثير فينا حس النضال .

والأدب القومي عند جميع الأمم، وفي مختلف العصور ، بواعث لحفز الهمم وركائز لدعم السيادة ، وما نخلت أمة قط ، حتى الأمم القوية التي تتمتع بسيادتها وجبروتها عن دعم أدبها القومي ، لأنه غذاء دسم للأمة وأي غذاء بل هو بعض مقومات كيانها . . وهو ، إلى قيامه بهذه المهمة الخطيرة في إحياء الشعور القومي والحفاظ عليه ، يظل صورة للتعبير عن خوارج الأمة وأداة لرسم شخصياتها وهو إلى هذا أيضاً حشد رائع من اللوحات الفنية التي تنعكس على ألوانها مباحج الوطن بأرضه وسمائه بجباله وأوديته بأنهره وبخبراته ، بأكواخه وقصوره ، بهوائه ومائه وكل ما يربط الإنسان بالأرض التي أنبتته والسماء التي أظلته . .

لا أريد أن أسترسل في وصف الدور الخطير الذي يلعبه الأدب القومي في حياة الأمم ، فقد مررت بهذه الكلمة استطراداً في معرض كلامي عن النزعات القومية في أدبنا المعاصر . . والذي أريد أن أشير إليه في ختام هذا البحث أن النزعات القومية في أدبنا ، قد بدأت ، كما قلت ، منذ بداية القرن التاسع عشر

ولا تزال حتى يومنا هذا ، ذلك لأن الأمة العربية ما تزال في نضال مستمر مع الأمم ذوات النزعات الاستعمارية . . . وبدى أن تكثر ، نتيجة لذلك ، النزعات القومية في أدبنا الذي يصور اتجاهاتنا في هذا النضال أدق تصوير ، ولا سيما وقد مرت الأمة العربية خلال منتصف القرن العشرين بأحداث جسام ، منذ كان مصيرها مرتبطاً بالأمبراطورية العثمانية ، إلى أن شب النزاع قوياً بين العرب والترك ، إلى اندلاع الثورة العربية من بطاح مكة ، إلى تقسيم البلاد العربية إلى مناطق نفوذ افرنسية وانكليزية ، إلى هذه الثورات التي نشبت في مصر وفلسطين والشام والعراق ضد الغاصبين - كل هذه الأحداث القومية قد أثارت شعور الكتاب ، وقرائح الشعراء بصورة خاصة ، فراحوا يعبرون عن هذه الأحاسيس تعبيراً صادقاً هو مجموعته بعض صور الأدب القومي ، وقد ظهر ذلك بارزاً قوياً في محنة فلسطين الأخيرة حتى كاد أدبنا العربي في هذه الفترة يصطبغ بهذا اللون الدامي الذي عرفه الأدب العربي قبل خمسمائة سنة عندما أضاع العرب في أوروبا الأندلس - ذلك الفردوس المفقود الذي بكيناه بالدم الأحمر . . .

ويضيق المجال لو رحنا أرمز إلى هذه النزعات ، وهي كثيرة في شعر الشعراء وأدب الأدباء ومقالات الكتاب وبحوث المفكرين وحتى في كتب بعض المؤلفين . . . وهي غذاء روحى لنضالنا القومي في هذه النهضة التي تهدف أول ما تهدف إليه - إلى تحرير البلاد العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتستعيد مكانتها السامقة من جهة ، وتعمل من جهة ثانية ، مع الأمم الحرة المخلصة لمبادئها في سبيل هناة الشعوب التي لا تزال ترسف في قيد الاستعمار .

سامى الكبيلى

الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية

للدكتور راشد البراوي

يطلق البعض من الكتاب الغربيين (١) على البلاد العربية (٢) اسم « الشرق الأدنى » ، كما يتحدث عنها البعض الآخر باسم « الشرق الأوسط » (٣) ولكن الاصطلاح الأخير أوسع مدلولاً إذ أن هذا الإقليم ينبغي أن يضم بلاداً أخرى مثل تركيا وإيران ، ولهذا نكون أدنى إلى الدقة لو تكلمنا « عن الشرق الأوسط العربي » . وأياً كانت التسمية فالتاريخ ، منذ عصوره الأولى ، يحدثنا أن هذه المنطقة ، ولها الفضل إذ أمدت العالم بأديانه الثلاثة الكبرى ، قد نشأت في ربوعها أقدم وأرقى الحضارات وعلى رأسها السومرية والفرعونية ، ثم امتزجت هذه الحضارات فيما بينها واستوعبت العناصر الطيبة من غيرها الذي وفد على الإقليم ، وتفاعلت جميعاً لتخلق منطقة متجانسة ، ذات أهداف وثقافة ومصالح مشتركة ، دعمها الإسلام واللسان العربي وهما عاملان أتاحا ، إلى جانب التراث القديم ، الفرصة لإقامة نظم سياسية موحدة في عهود الخلافت المتعاقبة وعلى أيدي العثمانيين وإذا كان الشعور بالتماثل بين الشعوب العربية قد خبا بريقه زمناً خلال الحكم العثماني ، فإنه عاد إلى الظهور واضحاً منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وازداد قوة وحدة منذ الحرب العالمية الأولى ، حتى أوقى ثماره المنطقية بقيام « جامعة الدول العربية » ، ومن هنا نستطيع أن نستخلص أمراً له أهميته وخطورته وهو أن تكوين هذه المنظمة الإقليمية إنما كان محاولة إيجابية في العصر الحديث لإعادة الأحوال الطبيعية التي سادت على مر التاريخ .

وتظل الصورة ناقصة لو اقتصرنا على الجانب السياسي وحده ، ذلك أن هذه البلدان كانت دائماً تمثل وحدة اقتصادية قوية الروابط فيما بينها ، حيث

(١) Epeiser في كتابه The United States and the Near East (١)

(٢) سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر .

(٣) Doreen Warriner في كتابها Land and Poverty in the Middle East (٣)

يعتمد كل جزء منها على الآخر ويؤثر فيه كما يتأثر به . ولهذا فالمتمعن في ميثاق الجامعة ، نصوصه وروحه ، يلتمس أنه يستهدف غاية مزدوجة هي التعاون في كل من الميدان السياسي والمجال الاقتصادي ، إلى جانب نواح أخرى ، وهذه الناحية الاقتصادية هي التي تفسر لنا النص على إنشاء لجنة اقتصادية كإحدى الهيئات المتخصصة من المنظمة ، كما سارت « معاهدة الدفاع المشترك » شوطاً أبعد فتحدثت عن « تعاون الدول المتعاقدة للنهوض باقتصادياتها بتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي » . وهذا الإصرار على ضرورة تنمية الروابط الاقتصادية وليد الحقيقة الواضحة بذاتها وهي أنه على قوة هذه الروابط تتوقف متانة صرح الوحدة السياسية .

مقومات الاستكفاء والتكامل

وبلاد الجامعة تملك من الموارد والإمكانات مما يزيد وحدتها الاقتصادية ويجعلها تقطع مرحلة طيبة في طريق الاستكفاء الذاتي بالقدر الذي يتفق ومصالحها وظروفها في وسط العالم . فهذه المنطقة تنتج حاجة أهلها من الحبوب والزيوت والسكر والدهن والتمر . حقيقة كانت دولتنا المشرق تعانيان نقصاً من ناحية الحبوب قبل الحرب الأخيرة ، ولكنهما كانتا تسدان هذا العجز عن طريق الاستيراد من البلاد المجاورة وهي العراق وفلسطين والأردن . ويستطيع الإقليم أن يشبع حاجة أهله من القطن ، فاذا طرحنا جانباً ضخامة الإنتاج المصري فإن البلاد العربية الأخرى آخذة في توسيع نطاق زراعة هذا المحصول وتقدم لنا سوريا دليلاً كافياً حيث ارتفعت المساحة (بالهكتار) من ١٨٩٦٨ إلى ٧٧٩٦١ فيما بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٠ ، كما زاد الإنتاج (بالطن) من ٢٧٢٨ إلى ٣٥٤٩٥ خلال الفترة ذاتها . وإذا كانت البلاد العربية مازالت تستورد من خارج المنطقة الكثير من سلع الاستهلاك الصناعية فإن هذه الظاهرة قميئة أن تتناقص تدريجياً كلما سارت الثورة الصناعية قدماً ، بحيث تستطيع كل دولة أن تنتج ما تعد ظروفها أكثر ملاءمة له ، من الناحية الاقتصادية ، ثم تعمد إلى تبادل المنتجات . وتتوافر بالإقليم المواد اللازمة لكثير من أمثال هذه الصناعات ، كالقطن والصوف والحريير والزيوت والحلود والأخشاب والنفط وبعض المواد الكيماوية . وبالرغم مما تعانیه

بلاد المنطقة من عقبات في وجه التصنيع مردها إلى النقص في المال والخبرة الفنية ، فان المظاهر التي نشاهدها في السنوات الأخيرة تستطيع أن تكون مرآة تنعكس عليها بعض صورة المستقبل . فالدخل من الصناعات في مصر يعادل ١٠٪ من الدخل القومي عام ١٩٤٥^(١) ، كما أنه يبلغ ٣٥٪ في لبنان طبقاً لأحدث التقديرات . وها هو العراق يتابع السير في الطريق ، فطبقاً للإحصاء الصناعي عن سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بلغت الأموال المستثمرة في الصناعات الرئيسية السبع ٣٩١٤٠٠٠ ديناراً كما ارتفعت قيمة الإنتاج إلى ٣٤٨٠٥٥٥ ديناراً .

ماهي الروابط الاقتصادية

وإذا ألقينا نظرة على العلاقات الاقتصادية القائمة اليوم بين البلاد العربية ، بغض النظر عن الهجرة المحدودة النطاق من جانب رؤوس الأموال والسكان وعقد الاتفاقات الثنائية لأغراض تجارية أو مالية أو غيرها ، فان هذه العلاقات تكاد تقتصر في الغالب على التبادل التجاري في بعض أنواع المنتجات والحامات منها بنوع خاص . ولسنا ننكر أن هذه الصلات التجارية قد نشطت نشاطاً ملحوظاً منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، تمشياً مع التطور الاقتصادي العام لهذه البلاد من جهة وبسبب ظروف الحرب الخاصة من حيث تعذر الاستيراد والنقل البحري مع العالم الخارجي من جهة أخرى . إلا أن الذي نخشاه أنه إذا ما استقرت الأحوال العالمية وعادت التجارة الدولية إلى مجاريها العادية ، أن يتضاءل هذا النشاط ومن هنا يتبين لنا أن المحافظة عليه والعمل على دعمه ورفع مستواه ، ضرورة يملها الصالح المشترك .

وتمت ناحية أخرى لها خطورتها وهي أن نطاق هذه الروابط محدود فعلاً كما ذكرنا ، وتبدو المفارقة واضحة إذا ما عقدنا الموازنة مع المحاولات التي تبذل والمشروعات التي يجري التفكير فيها أو تنفيذها في العالم الخارجي ، كما هو الشأن

(١) هذا عن سنة ١٩٤٥ ، كما أن الدخل الناشئ من الصناعة في تلك السنة يعادل ٣٠٪ من الدخل الناشئ من الزراعة ، يراجع : عبد المنعم ناصر الشافعي : نصيب الصناعة في الاقتصاد القومي ص ٧ ، ١٩٥٠

بالنسبة إلى مجموعة دول البنلوكس وهيئة التعمير الأوروبية والصلاات الاقتصادية بين دول حلف الاطلنطى ومشروع شومان وغير ذلك . فالغرض من أمثال هذه المنظمات ليس تيسير التبادل التجارى فحسب وإنما يمتد ليشمل العمل المشترك لتحقيق الانعاش الاقتصادى بشتى السبل . وإذن فالروابط الاقتصادية بين الدول العربية يجب أن تستهدف التعاون على نطاق إقليمى للهوض بها . ونحب أن نوكد أنه كلما تحقق هذا النهوض فى شتى المرافق زاد التبادل التجارى من حيث الحجم والقيمة والأهمية .

ولعل إقامة الروابط التى تكفل إدراك هذه الغاية أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة إلى البلاد العربية التى ما زالت تدرج فى عداد المناطق المتخلفة ، إذ لا تزيد المساحة المنزرعة عن ١٥.٦٪ من المساحة الكلية ، وسياسة الرى الواسعة النطاق بحاجة إلى الكثير من المشروعات الكبيرة التى تجعل فى الإمكان استغلال مياه الأنهار ، والإنتاج الصناعى متأخر (وإن تفاوتت الدرجة بين بلد وآخر) ، والمواصلات بين البلاد العربية بحاجة إلى التجديد والتحسين والتوسيع . وثمت مسائل أخرى تتناول هجرة السكان من الأماكن المزدحمة فعلا إلى المناطق الأقل ازدحاماً ، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال . هذه كلها هى الروابط الاقتصادية بالمعنى الصحيح ، وإقامتها لن تتم بالدرجة المطلوبة عن طريق الجهود الفردية من جانب كل دولة على حدة ، وإنما يكون ذلك عن طريق الجهود والأعمال ذات الطابع الإقليمى . اننا لن نستطيع السير فى أى اتجاه من هذا القبيل إلا إذا نظرنا إلى الأمور عن أساس إقليمى شامل ، وهذا ما نستشفه من إنشاء اللجنة الاقتصادية المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة ، ومن المجلس الاقتصادى الذى تشير إليه معاهدة الدفاع المشترك ، ومن اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط التى تزعم هيئة الأمم المتحدة إنشاءها .

ان الروابط الاقتصادية ترادف عبارة التعاون الاقتصادى ، وهى تتصل بالمستقبل أكثر من اتصالها بالحاضر ، وهذه هى الحقائق التى ينبغى تأكيدها فى الأذهان .

مبدأ التوجيه الاقتصادي

ولعل في مقدمة ما ينبغي اتخاذه من إجراءات في هذا الصدد المبادرة إلى إنشاء « المجلس الاقتصادي العربي » بحيث ينقسم إلى لجان فرعية متخصصة في شؤون الزراعة والثروة المعدنية والصناعة والتجارة الخارجية والمواصلات الإقليمية وتنظيم مسائل الهجرة والجماعات القبلية والسياحة والاصطياف . ومهمة المجلس دراسة المشروعات المختلفة ووضع الخطط من ناحية خطوطها الأولية والتنسيق بينها بحيث تكون حلقات في سلسلة متصلة تتناول الإقليم بأسره . وعلى المجلس ، بصفته ممثلاً للبلاد العربية ، أن يقدم التوصيات إلى الحكومات التي يتعين عليها المبادرة إلى تنفيذها ما دامت توافق عليها عن طريق ممثلها وبمحض اختيارها . ومن الضروري أن تلحق بالمجلس هيئة دائمة ينحصر عملها في جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات عن الأحوال المختلفة المتعلقة باقتصاديات الدول العربية الأعضاء في الجامعة .

بنك للإنشاء والتعمير

ومن الموضوعات التي يجدر أن تبحث في القريب العاجل ما يتصل بإنشاء « بنك عربي للإنشاء والتعمير » لتقديم القروض إلى الدول الأعضاء أو تيسير الحصول عليها ، لتنفيذ المشروعات الطويلة الأجل أو المشروعات ذات الأهداف الخاصة ، والتي تؤدي في النهاية إلى غاية مشتركة تشمل على البلاد العربية كلها أو بعضها بحكم التجاور والظروف الخاصة . ويمكن أن ندبر المال اللازم لمثل هذه المؤسسة المالية الإقليمية من المصادر التالية :

(١) الحصص التي تدفعها الحكومات الأعضاء ، طبقاً لإمكاناتها المالية .

(٢) يجب على الشركات الأجنبية الكبرى وبخاصة شركات البترول التي

تعمل في العالم العربي أن تستثمر جزءاً من أرباحها في مثل هذا المشروع .

والفكرة التي نشير إليها سبق أن أبدتها بعض الدول الكبرى عام ١٩٤٥

ولكن لم يقدر لها أن تخرج إلى حيز التنفيذ .

ولقد سبق للمؤتمر الاقتصادي الإسلامي المنعقد في كراتشي أن أوصى بإنشاء

بنك مركزى للبلاد الإسلامية تكون مهمته محاولة الإشراف على المصارف المحلية الأخرى ومراقبة عمليات إصدار النقد ، وذلك بالقدر الذى يتفق مع النظم والقوانين السائدة فى هذه البلدان . وإذا كان تنفيذ المشروع قد يبدو عسيراً بسبب ما نلقاه بين أفراد هذه المجموعة من تفاوت بـتـن فى نظمها النقدية والمالية فإنه قد لا يكون كذلك بالنسبة إلى الدول العربية . ولهذا فنحن نطالب بتنفيذ مثل هذا المشروع لأنه يكون عاملاً فعالاً فى خلق وحدة نقدية ، أو التمهيد لقيامها ، فضلاً عما يكون له من أثر فى تيسير المعاملات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء .

الزراعة

تلعب الزراعة الدور الأساسى فى اقتصاديات البلاد العربية ، غير أن الزراعة العربية بحاجة إلى كثير من ضروب الإصلاح كزيادة كل من المساحة المنزرعة ومساحة المحصول . ولعملية التنفيذ جانبان ، فهناك الجانب المحلى الذى يتعلق بمشروعات كل دولة على حدة وهناك الجانب الإقليمى الذى يتصل بالبلاد المتجاورة والتى تعتمد على مصادر مشتركة للحياة ، وهنا يمكن لسوريا والعراق التعاون للانتفاع بمياه الفرات ، كما يستطاع تأليف هيئة بقصد توفير مياه الرى بالنسبة إلى سوريا وفلسطين وشرق الأردن . وثمت عنصر آخر فى المشكلة الزراعية ونقصد به الأيدى العاملة . فهناك بلدان مثل مصر تفيض فيها هذه الأيدى عن حاجة العمل الزراعى ، بينما نجد الأمر على النقيض من ذلك فى بلاد أخرى كالعراق بالرغم من عظم إمكانات التوسع الزراعى فيها . وهنا يتعين دراسة موضوع هجرة السكان على نطاق إقليمى ، فهذه ناحية من النواحي الرئيسية فى موضوع الروابط الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط العربى .

انسياب رؤوس الأموال

وهذه رابطة قوية تدعم الاتجاه نحو الوحدة العربية الاقتصادية ، غير أننا ينبغى أن نسير فى التنفيذ على ضوء الاعتبارات الآتية :

(١) تنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال بالقدر الذى يتطلبه صالح

البلدان التي تعاني النقص في رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنشاء الاقتصادي .
(٢) منح التسهيلات أمام رؤوس الأموال لمباشرة عمليات الإصلاح الزراعي والإنشاء الصناعي وغير ذلك عن طريق تكوين المصارف والشركات ، ولكن نرى أنه ينبغي الاشتراك الفعلي بمعنى أنه إذا أراد رأس المال المصري مثلا إقامة شركة أو مصرف في سوريا أو العراق فليكن مناصفة بين الطرفين أو ما يقرب من ذلك .

(٣) يجب أن لا تكون هذه الهجرة سبيلا إلى منافسة رؤوس الأموال الصغيرة في البلاد التي تشق الأولى سبيلها إليها .

(٤) ضرورة اتخاذ الاحتياطات الواجبة حتى لا تتسرب الأموال الأجنبية تحت ستار الأموال العربية وبذلك تصبح وسيلة للسيطرة على الحياة الاقتصادية في هذه البلدان .

تنمية التبادل التجاري

كثير الحديث عن إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول العربية . ولا ريب أن تحقيق فكرة كهذه مظهر قوى للوحدة الاقتصادية ، غير أننا نعتقد أنها عسيرة التنفيذ بالنسبة إلى الوقت الحاضر بسبب تفاوت النظم الجمركية واختلاف درجة التقدم الاقتصادي . ولكننا نرى طائفة من الأساليب تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري ، كما أنها ، مع غيرها من التوصيات والوسائل الأخرى ، كفيلة أن تؤدي في المستقبل إلى قيام المنطقة التجارية الحرة في العالم العربي .

(١) عقد الاتفاقيات بشأن تبادل المنتجات والسلع عن طريق المقايضة حتى يتسنى التغلب إلى حد ما على الصعاب الناشئة اليوم من العملة .

(٢) منح التسهيلات للمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية لكي تزاوّل نشاطها في البلاد العربية الأخرى .

(٣) تطبيق البلاد العربية ، في حدود ظروفها الاقتصادية الحالية ، المبدأ التفضيلي . ويرى الأستاذ أحمد رمزي في مقاله عن «العلاقات الاقتصادية بين الدول

العربية « أنه يجدر بهذه الدول أن تعقد معاهدات تجارية بالشروط التي تلائمها دون أن يكون لغيرها الحق في المطالبة بتطبيق هذا المبدأ أو الأخذ به عملاً بقاعدة الدولة الأكثر رعاية .

(٤) إقرار حرية تجارة الترانسيت ، في حدود النظم والقوانين الخاصة بذلك في كل بلد عربي مع محاولة التنسيق بينها .

(٥) توحيد النظم المتعلقة بالمقاييس والموازين والمكاييل .

(٦) تكوين الاتحاد العربي من الغرف الصناعية والتجارية وتسهيل تبادل الزيارات بين رجال الأعمال .

(٧) الإكثار من إقامة المعارض الصناعية والزراعية ، وعمل الدعاية الواسعة للمنتجات العربية في مختلف بلدان الشرق العربي وفي المناطق الأخرى .

النقل والمواصلات

وتلعب المواصلات الجيدة دوراً هاماً في عمليات النهوض الاقتصادي الشامل في العالم العربي من جهة ، وتسهيل التجارة بين أجزائه من جهة أخرى ، فضلاً عن تنشيط التجارة المحلية في كل جزء منه على حدة . والظاهرة التي تلفت النظر في الإقليم ما يعانيه من نقص في المواصلات الحديثة الجيدة فنسبة الخطوط الحديدية في سوريا مثلاً هي ٤٧٧ كيلومتر لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع مقابل ٥٦ في الولايات المتحدة و ٧٨ في فرنسا و ١٤٥ في إنجلترا ، ٣٣٣ في بلجيكا ، وهذا فضلاً عن العرض بالنسبة إلى الخطوط المختلفة . أضف إلى هذا أن هناك مناطق يمكن افتتاحها للإنعاش الاقتصادي ولكن يحد من ذلك عدم توافر المواصلات الصالحة .

وقد استرعت هذه الحقيقة ، الوثيقة الصلة بدعم الروابط الاقتصادية ، اهتمام لجنة المواصلات التابعة لجامعة الدول العربية فتقدمت بالتوصيات التالية خلال دور انعقادها ببلدة صوفر عام ١٩٤٦ :

(١) تكون سياسة الخطوط الحديدية التي يراد انشاؤها ذات الاتساع العريض وهو ١٤٣٥ متراً .

(٢) انشاء خط حديدي « شمالي - جنوبي » ويبدأ من الخط العريض الموجود الآن في سوريا ولبنان ويمر بدمشق ويتصل بفلسطين عن طريق الخط الحجازي بعد تعريضه تسهيلاً للاتصال المباشر مع مصر والبلاد العربية .

(٣) مد خط حديدي بدلا من الخط الحجازي الحالي على أن يمد إلى مكة ومنها إلى عسير وانمن .

(٤) العمل على ربط العراق بدولتي المشرق عن طريق خط عريض يمر داخل الأراضي العربية .

وينبغي كذلك وضع سياسة مرسومة مشتركة لبناء الطرق البرية بعد أن عظم استخدام السيارة في العصر الحديث ، فالملاحظ أنه إذا كانت السكك الحديدية ما زالت تحتفظ بميزتها من حيث نقل المقادير الكبيرة لمسافات طويلة ، فان السيارات لها أهميتها في نقل الركاب للمسافات القريبة ونقل البضائع القليلة المقدار والحجم .

وللملاحة البحرية أهميتها الكبرى في الاتصال بين البلاد العربية ، وفيما بينها وبين العالم الخارجي ؛ ولهذا نرى ضرورة المبادرة إلى بحث موضوع تكوين «شركة ملاحية عربية» ، ويتكون رأس مالها عن طريق مساهمة الحكومات العربية فضلا عن الهيئات ورؤوس الأموال الخاصة . وعلى البلاد العربية تفضيل هذه الشركة في نقل المنتجات والسلع ، كما أنه من الضروري كذلك تسهيل عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ العربية بعد توسيعها وإعدادها إعداداً فنياً كافياً ، إلى جانب تبسيط الإجراءات الجمركية . ولسنا نشك أن انشاء مثل هذه الشركة الكبيرة ، فضلا عن الشركات المحلية الأخرى ، يساعد على خلق وتنمية صناعة رئيسية ، كان لها شأن كبير في العصور الماضية ، ونقصد بذلك بناء السفن وإصلاحها ، مما يترتب عليه أيضاً فتح أبواب العمل أمام المواطنين العرب ، من عمال وبجارة وفنيين .

ولقد سبق أن نادينا بتوثيق الصلات بين شركات الملاحة الجوية التي تعمل الآن في البلاد العربية ، وقلنا « ومن الضروري العمل على تعريب رأس مالها حتى يتسنى إبعاد رأس المال الأجنبي عنها خشية تسلطه عليها . ونظراً لضرورة

أن يكون المشتغلون في عمليات الملاحة الجوية من أهل البلاد العربية كالطيارين والمهندسين ومن إليهم ، نرى إنشاء معهد عربي ذي مستوى راق لأمثال هذه الدراسات ، أو توجيه الاهتمام إليها في الكليات الحالية مع تسهيل إرسال البعث إليها من مختلف البلاد العربية^(١) »

هذه كلمة موجزة في موضوع « الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية » ، ونستطيع بعد هذا التحليل أن نستخلص النتائج أو الحقائق التالية :

(١) أن منطقة الشرق الأوسط العربي ، كما كان شأنها في الماضي ، يمكن أن تكون كتلة اقتصادية تحقق قدرًا كافيًا من الاستكفاء الذاتي والتكامل بين أجزائها ذوات المصالح والأهداف المشتركة .

(٢) وهذا الأمر يستدعي توثيق الروابط الاقتصادية بين بلدانها بحيث نتناول شئون التجارة والمالية والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ، أى أن تكون وسيلة لتحقيق النهوض الاقتصادي للبلاد العربية .

(٣) أن تنمية هذه الروابط عملية تقوم على أساسين أولهما التعاون والتنسيق ، وثانيهما رسم سياسة موجهة تسير بنا صوب هذه الغايات .

(٤) أن موضوع توثيق الصلات الاقتصادية إذا كانت له أهميته الحاضرة ، فإن هذه الأهمية تتضاءل أمام إمكانيات المستقبل ومقتضياته .

(٥) والغاية من هذا كله دعم التقارب السياسى بين البلاد العربية ، وتمكينها من مواصلة عملية التحرر من السيطرة الأجنبية ، والخروج بها من دائرة التخلف حتى تلعب دورها في الحياة الدولية تحت لواء التعاون بين شعوب مستقلة ومتكافئة .

(١) « دراسات في السودان واقتصاديات الشرق الأوسط » ص ١٧ (١٩٥١) .

كيف نشيء علاقة علمية بين البلاد العربية ؟

للدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن

أسس النهضة العلمية :

ينبغي أن يكون الغرض من تقوية أو أواصر العلاقات العلمية بين البلاد العربية أن تنهض الحركة العلمية في كل بلد عربي وتزداد قدرة على تحقيق أهدافها الاجتماعية والفكرية . والهدف الاجتماعي للحركة العلمية في العصر الحديث هو زيادة الثروة بحسن استغلال الموارد الطبيعية والاستثمار في الزراعة والصناعة والتجارة على أساس حديث واستنباط موارد جديدة ومسايرة العمران ومتابعة التقدم العالمي في هذا الشأن .

هذا هو الهدف العمراني للتقدم العلمي وميادينه واضحة في المشروعات الإنشائية الكبرى مثل الري والمياه الجوفية واستنبتات السلالات النباتية واستيلاء السلالات الحيوانية المنتخبة وتصنيع الزراعة ومدّها إلى مناطق الصحراء والقفار والجبال وتوليد الكهرباء وإقامة الصناعات المعدنية الثقيلة والصناعات التحويلية الخفيفة وتوجيه الصناع اليدوي صاحب الحرفة القديم التوجيه الصالح ليتطور بمنتجاته تطوراً يفتح أمامها الأسواق . ويتضح الهدف العمراني للتقدم العلمي أيضاً في رفع المستوى الصحي ومقاومة الأوبئة والوقاية منها وتحسين مرافق الصحة العامة وفي إنشاء شبكات الاتصال البري والبحري والجوي والراديو والإذاعة واتباع النظم الحديثة في خدمة الشعب وتأكيد رفاهية المواطنين .

ويخطيء من يظن أن التقدم العمراني يمكن أن يحدث وحده دون تقدم فكري وثقافي مقترن به . ولهذا المسألة وجهان :

الوجه الأول : أن الأمثلة التي أوردناها والتي توضح بعض أهداف التقدم العلمي هي في الواقع أمثلة للعلم التطبيقي الهندسي والزراعي والصناعي والطبي . والعلم التطبيقي لا يوجد وحده ولا يزدهر دون صنوه العلم البحت لأنهما

متكاملان . العلم البحث أفكار وقواعد ومبادئ والعلم التطبيقي كما يتضح من اسمه ولفظه هو تطبيق لتلك القواعد والأفكار والمبادئ في خدمة المجتمع . ولذلك لا يصح أن تولى العناية كلها للعلم التطبيقي ويهمل العلم البحث حتى لا يكون التقدم العلمى أشوه أعرج على غير أساس .

أما الوجه الثانى : فهو أن النهضة العلمية لا تكون بذاتها منفصلة عن مظاهر النهوض الأخرى فى المجتمع وخاصة بالناحيتين الاقتصادية والتعليمية - فهى أوثق صلة بالنهضة الاقتصادية فى مجال التطبيق والاستغلال وهى أوثق صلة بالنهضة التعليمية والثقافية فى مجال العلم البحث والبحوث العلمية .

فاذا صح هذا الاستدلال وجب القول بأن النهضة العلمية فى أى بلد تقوم أساساً على شقين : بحث وتطبيق ؛ وأنها ترتبط بالنهضة التعليمية والثقافية من جهة ، وبالنهضة الاقتصادية من جهة أخرى ، عدا أنها تتصل بجميع أوجه النشاط الاجتماعى الأخرى .

دولاب النشاط العلمى :

هذه هى أسس النهضة العلمية ؛ ولكن علينا أن نتبين مظاهر نشاطها وأجزاءها المكونة لها كما لو كانت دولاباً يدور تدخله مكونات مختلفة من نواح شتى تتفاعل معاً ثم تخرج بعد ذلك أكثر نضوجاً وأشد فائدة وأصلح للمجتمع . فالحركة العلمية تحتاج إلى :

١ - أشخاص عاملين لهم من الملكات الذهنية والإعداد التعليمى ما يجعلهم علماء جهابذة وأساطين فى الفكر والابتكار .

٢ - أجهزة وأدوات لإجراء البحوث ومكتبات عامرة بالمؤلفات والمراجع وأموال لإجراء التجارب والاختبارات والفحص .

٣ - رأى علمى عام ينقد النتائج العلمية ويمحصها قبل أن تخرج من بوتقة العلماء إلى نور الحياة .

فاذا نظرنا فى أمر إعداد العلماء نرى أنه من اللازم قيام نهضة تعليمية

مناسبة قادرة على توفير الحريجين المتخصصين في مختلف فروع العلم البحت ، من رياضيات وفلك وطبيعة (فيزياء) وكيمياء وعلوم الحياة والحيولوجيا ، وكذلك في مختلف فروع العلم التطبيقي ؛ من طب وزراعة وبيطرة وتعليم وهندسة إنشائية وميكانيكية وكهربائية وغيرها . ويتسنى ذلك كله إذا وجدت جامعة أو معاهد عليا في مستوى الجامعات لها برامج راقية ويقوم بالتدريس فيها نخبة من العلماء - ونريد بالعلماء الذين يقومون باجراء البحوث العلمية والذين لهم نشاط ملحوظ في الابتكار والذين لهم اتصال مباشر بأحدث النتائج العلمية في فروع تخصصهم . أما أن يقوم بالتدريس في الجامعات والمعاهد العليا من يحسن فقط التلقين وإلقاء المحاضرات فأمر لا يؤدى في النهاية إلا لانطفاء شعلة التفكير والابتكار في الطالب ذاته . ولا يقتصر المطلوب على إعداد خريجي الجامعات ، بل ينبغي إعداد مساعدين لهم ثقافة علمية متوسطة ليعملوا كحلقة اتصال بين العلماء ذوى المؤهلات الجامعية وبين العمال ، فالتعليم الفني المتوسط لازم للنهضة العلمية لزوم التعليم الفني العالى . كما ينبغي أن يختار الطلبة للانتظام في سلك التعليم العلمى العالى وفقاً لمواهبهم وملكاتهم الفطرية حتى يقبلوا على العمل بشغف وهواية . والكشف عن الملكات الفكرية والتوجيه المهني مسألة لدى علماء التربية ولهم أن يشيروا فيها بما يرون .

ثم إننا إذا نظرنا بعد ذلك في أمر الأجهزة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية ، نلاحظ أن العلم الحديث صار باهظ التكاليف بالقياس إلى ما كان عليه منذ نصف قرن أو أقل ، فالتجارب صارت أكثر تنوعاً والأدوات أكثر تعقيداً وأضبط عملاً والمؤلفات تزداد وتتضخم والمراجع تتشعب وتتضاعف والباحث يعجز عن التقدم دون الإحاطة بما تم على يد غيره من قبله فهو أكثر حاجة إلى الاطلاع من سابقه وعليه أن يتقدم شوطاً طويلاً حتى يجد لنفسه مكاناً في جبهة العلم المترامية الأطراف .

ويكفى أن نضرب مثلاً واحداً بالدوريات العلمية وهي الصحف والمجلات التي تنشر البحوث المبتكرة - فقد قدر عددها منذ سنوات بأكثر من ٣٠ ألف مجلة بمختلف لغات العالم - والنتائج العلمية مشاعة معلنة ولا تخص دولة دون

أخرى ؛ ولذلك فالباحث العربي في سوريا مثلاً يحتاج إلى الاطلاع على جميع المؤلفات والنتائج التي أعلنت في موضوع عمله قبل أن يقوم على نشر نتائج مشاهداته وابتكاره . وقد عقدت مؤتمرات كثيرة بقصد فهرسة النتائج العلمية وتلخيصها وتبويبها .

فاذا عجزت الدوائر العلمية عن الحصول على المال اللازم لتوفير الأدوات والأجهزة والمراجع - وكثيراً ما يحدث هذا في البلاد العربية - يكون العلم بالتالي عاجزاً وقاصراً - وهذا بدوره يجعل الكثير من أولى الأمر يوجهون اللوم إلى العلماء بأنهم لم يبتكروا بعد ولم يخترعوا ولم يبرروا النفقات التي أنفقت عليهم - وهكذا يتبادلون اللوم في حلقة مفرغة دون فائدة .

وربما يحق لنا أن نتساءل : كيف نشأ العلم في الغرب دون أموال توقف عليه وكيف يتقدم العلم هناك كل يوم بل وكل ساعة ونحن هنا وقوف كما كان أبائنا الأولون - الجواب قريب - إن العلم في الغرب ارتبط منذ نشأته بالنشاط التجاري والصناعي القائم ، فاستمد منه العون المادى والحافز على الابتكار، فاندفع قدماً في طريق الرقي والنهوض - أما العلم في الدول العربية فقدم متأخراً ولم يزل ضعيف الصلة بالنهضة العمرانية تعوله الحكومات رياء وتضجر به أحياناً أشد التضجر . وقد قدر الخبراء أن الدول الغربية تنفق ما يعادل ٣ ٪ من دخلها القومي على البحوث العلمية المتكررة البحت والتطبيقية . فاذا أخذنا بآخر إحصاء في مصر عن الدخل القومي وهو ألف مليون جنيه وجب قياساً أن تكون ميزانية البحوث العلمية في مصر ٣٠ مليوناً من الجنيهات - أما الواقع الذى ينفق فعلاً فقد لا يزيد على عشر هذا القدر - وحال مصر أحسن بكثير من حال دول أخرى . فالعلم عندنا فقير بالمال مثل فقره بالرجال أو أشد فقراً . والذى يتصل من قريب أو بعيد بالحركة العلمية في البلاد العربية يجد أن القائمين بالبحث العلمى فيها قلة مستضعفة تجاهد وتغالب النقص والحرمان وتكافح وتصابر الجهل بجهودها وتلقى السخرية من أعمالها وتصمد دون يأس وتعمل في صمت نحو تحقيق أهداف لا غنى عنها للنهضة والرقي في جو من الشك والريب .

ولكن أكثر ما تشكو منه هذه الفئة من العلماء هو عدم وجود رأى علمى يدعم جهودها ويوجه خطواتها وهذا بيت القصيد في هذا المقام .

الرأى العلمى العام :

سلف القول بأن النهضة العلمىة فى الدول الغربىة استمدت مواردها فى بدء نشأتها من مصادر غير حكومىة فنضجت تلك النهضة برعاىة تلك المصادر الممولة لها ، وسرعان ما أقام العلماء مجامع وأكادىمىات تعرض فىها النتائج وتمحص فىها الابتكاراات مثلما كانت أسواق العرب قديماً فى عكاظ وذى الحجاز وغيرهما . فقد روى أن الشعراء والأدباء وذوى النباهة فى الفكر والمقال كانوا يجتمعون فى السوق كل عام ويدلى كل منهم بما يريد؛ فالحسن يلقى التقدير والمخطىء يكشف له عن خطئه حتى يستقيم كلامه أو يعتزل الأدب والشعر . وكذلك كانت أكادىمىات العلوم الأوروبىة فى إىطالىا وفرنسا وهولندا وإنجلترا فى القرنىن السابع عشر والثامن عشر ، فإلىها كان يقدم كل ذى خطر من العلماء والباحثىن وأمماها يعرض بضاعته ونتاج فكره وبحثه فاذا أجزى كان ذلك إىذاناً بنشره وشهادة بصحته وحافزاً له أن يتابع العمل ويسعى إلى التقدير – ومن جهة أخرى كان أرباب الحرف والصناعاات يسعون إلى استئثار الابتكاراات العلمىة ، وخاصة فى الملاحة عبر المحيطاات وفى استخراج المعادن من باطن الأرض وإنتاج الذخائر والمفرقاات وأدواات الحرب نظراً لما يجنونه من فوائد مادىة . وهكذا قدر للعلم أن يجد سوقاً رائجة ناقدة فاحصة فى طرفىه – فالأكادىمىات والهىئات العلمىة المماثلة فى ناحية العلم البحت – والتجارا والصناعا الناشئة فى ناحية العلم التطبيقى . وسار الأمر على هذا النهج حتى اكتمل الرأى العلمى للنهضة العلمىة الغربىة ودعمها فى مختلف مراحل تقدمها وازدهارها .

أما فى البلاد العربىة فالأمر جد مختلف . لأننا تخلفنا عن الركب العالمى طويلا حتى بعدنا عن رأس القافلة بفراسخ كثرىة ، ثم عندما ولينا بعض أمرنا وتبىنا حاجتنا إلى اللحاق بالركب تخبطنا فى التشبه بهم تشبهاً ظاهرىاً دون نظر إلى الجوهر – فأقمنا مؤسساات ومعاهد تشبه ما لديهم واتخذنا رطائهم لغة لنا ، واقتبسنا منهم الزبد الذى يذهب جفاء ، فاستعملنا سيارااتهم وطائرااتهم وأجهزتهم اللاسلكىة وأدوااتهم السىنماىة واستوردنا مصنوعااتهم ومنتجااتهم ولبسنا على هيئة ما يلبسون ، وتمثلنا بهم فى كل صغىرة مظهرىة ولم نتمثل بهم فى كل الخطىر

الجوهري . وكان أولى بنا ألا ننظر إلى الغرب نترسم خطاه ، بل ننظر إلى أنفسنا وأن نحدد أهدافنا ونلتمس السبيل القويم للوصول إليها .

والحق يقال أن دولاً في الشرق وفي الغرب كانت هي الأخرى متخلفة في ركب الحضارة سنين وقروناً ثم هي لها أن تأخذ بأسباب العلم فلم تتبع الطريق الذي نسلكه اليوم في البلاد العربية بل سلكت سبلاً أخرى . ويكفي أن نذكر من تلك الدول اليابان والهند وروسيا . أما اليابان فاحتفظت بكل تقاليدھا وعاداتها المرعية ، ولكنها نقلت عن الغرب وسبقته في الصناعة وحفظت نفسها من التدخل الغربي مع أخذها بأسباب العلم . وأقرب شبيهه بنهضة اليابان ما فعله محمد علي باشا في مصر في أوائل القرن التاسع عشر ، فقد أوجد نهضة إنشائية على أسس علمية آتت ثمرها في سنوات ؛ ولكن تلك النهضة شلت في عهد خليفته ثم نكست بعد ذلك حتى ذوى عودها وصارت هشيماً جهد التابعون أما جهد في بعثه إلى الحياة – أما اليابان فاستمرت نهضتها (التي بدأت بعد عهد محمد علي) في طريقها المرسوم ولم تتوقف إلا بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الأخيرة . ومما يؤخذ على نهضة اليابان أنها لم تؤد إلى رفع مستوى الشعب وإن كانت قد زادت الدولة قوة وبأساً .

أما الهند فنهضتها العلمية حديثة جداً – منذ سنوات قلائل – ولكنها تتبع خطة رشيدة . فالحكومة المركزية تقوم بالإتفاق على المؤسسات العلمية وتنشئ المعاهد الكبرى وتشجع العلماء تشجيعاً كبيراً ويشرف زعيم الهند الكبير جواهر لال نهرو بنفسه على خطى التقدم العلمي ويحضر مجامع العلماء ويشترك في محافلها ويرأس جلساتها ولم نسمع بمثل هذا قط لدينا . وتعترف الدولة الهندية بأهمية العلم وبمركز العلماء في الهيئة الاجتماعية وتربط بينهم وبين العلم الخارجي بكل وسيلة . والعلماء بدورهم يعملون بنشاط ويكرسون كل جهودهم للبحث وينقطعون للعلم مدى الحياة .

أما روسيا فكانت متخلفة حتى ثورتها الاجتماعية الكبرى – وليس لنا في هذا المقام أن نعرض للجانب الاجتماعي من تلك الثورة – ولكن نشير فقط إلى الناحية العلمية – فروسيا اليوم قوة علمية لها حسابها ، ولولا تقدمها العلمي

لعجزت عن الوصول إلى ما هي عليه اليوم من قوة وبأس . وقد اتبعت طريقة خاصة بها في النهوض العلمي ، هي عموماً جماع ما اتبعه محمد علي قديماً ، وأباطرة اليابان من بعده ثم نهرو حديثاً ، أى طريقة تخطيط الإنتاج العلمى على أساس منطقي وتدعيمه وتأصيله وربطه بالإنتاج المحلى من جهة وبالتقدم العلمى العالمى من جهة أخرى .

ذكرنا أن أكثر ما يشكو منه علماء البلاد العربية هو عدم وجود رأى علمى تستند إليه جهودهم وينقد بحوثهم ، وهذا فى نظرنا هو موضع الداء فى كياننا العلمى – والرأى يكون عاماً إذا أريد به رأى الشعب عامة والحكومات والهيئات الصناعية والاقتصادية ، ويكون خاصاً إذا أريد به مجامع العلماء أنفسهم وجمعياتهم وحلقات درسهم ونقاشهم . وكثيراً ما يلجأ العلماء فى البلاد العربية إلى الانتساب إلى المؤسسات العلمىة الخارجية – وخاصة إذا كانوا قد تلقوا العلم فى الخارج – حتى يربطوا أنفسهم بعجلة التقدم الخارجى ، ويؤدى هذا الإجراء عادة إلى انفصالهم عن المجتمع الذى يعيشون فيه فيعجزون عن التفاعل معه والإنتاج فيه .

وأذكر أنه فى إحدى المناسبات بحث أمر عقد مؤتمر علمى عربى ، واقترح أن يجتمع فيه العلماء العرب من كل صنف وأن يدلوا فى اجتماعاتهم معاً بالبحوث التى يعملون فيها أو النتائج العلمىة التى توصلوا إليها ، فقبل إن مثل هذا العمل إذا تم لا تكون له القيمة التى تبرر ما ينفق فيه من جهد وما يبذل له من مال – ذلك أن القائمين على أمر المؤتمر كانوا أشد حرصاً على إظهار قرارات ومقررات للمؤتمر ولم يكن يقنعهم قط أن يتكون رأى علمى من بين علماء العرب عند اجتماعهم .

ومنذ أشهر ادعى أحد العلماء فى الأرجنتين أنه توصل إلى طريقة جديدة لتوليد الطاقة الذرية واقتنع رؤساء تلك الدولة بتلك الدعوى وأشادوا بها أياماً ثم عرضت على الرأى العلمى العالمى فكان نصيبها بعد الفحص والتدقيق أن تلقى فى زوايا النسيان . ولولا الرأى العلمى العام لسمعنا كل يوم أمثلة كثيرة لهذه الادعاءات غير الصحيحة وخاصة فى ميادين الطب والعلاج .

يتضح مما سبق أن مجال التعاون العلمي بين البلاد العربية يتسع للكثير نظراً لتشابه مظاهر النهضة في تلك الدول ولكونها جميعاً تتبع خطة علمية واحدة ، هي خطة النقل عن الغرب تدريجياً . ولذلك يحسن بنا الآن أن نصف وسائل الاتصال العلمي بين الدول الغربية ثم نشير إلى ما يجدر بالدول العربية أن تتبعه منها .

توجد في داخل الدول الغربية المتقدمة علمياً مؤسسات تعاون واتصال بين العلماء القوميين ، وفضلاً عن ذلك يتم الاتصال والتعاون بين علماء الدول المختلفة عن طريق تلك المؤسسات . ومن أهم المؤسسات الداخلية :

١ - الجامعات ومعاهد التعليم العالى . وقد أشرنا إلى أن وظيفة هيئة التدريس الأولى هنا هي إجراء البحوث العلمية المبتكرة وليس مجرد تلقين المعلومات ونقلها من بطون الكتب إلى صدور التلاميذ . وقد أصبنا ببدء (الأمية الجامعية) فاعتبرنا الجامعة - كما كتب عميد مصرى جليل - مجرد فندق تروج تجارته بمظهره الخارجى وعدد النازلين فيه وحسن استقبالهم وتوديعهم . وينبغى أن تكون الجامعة مركزاً للعلم والابتكار وأن تعد بكل وسيلة تجذب الطلاب والأساتذة فى البحث والتقصى والتجربة والاختبار .

ب - أكاديميات العلوم : الأكاديمية العلمية هي المجمع العلمى الأول وهي ندوة العلماء ، ألفت الأكاديميات الأولى فى إيطاليا وفرنسا ثم فى إنجلترا وغيرها وضمت الصفوة المختارة من علماء كل بلد . وتعتبر الجمعية الملكية بلندن (وهي أكاديمية العلوم البريطانية) الهيئة العلمية العليا . والمثلة للرأى العلمى العام والعضوية فيها أكبر شرف يطمح إليه كل مشتغل بالعلم . وتخصص الأكاديميات من أموالها منحة وجوائز سنوية للمتفوقين وتنفق على نشر البحوث وإذاعتها وتمنح مكافآت لتشجيع الباحثين وإعانات لمواصلة البحث . وتضم من بين أعضائها المتخصصين فى كل فرع وفن . ومن أحدث الأكاديميات عهداً أكاديمية العلوم الروسية - وهي تختلف عن الأكاديميات القديمة بأن لها وظيفة تنفيذية فى كيان الدولة وأن لها صوتاً مسموعاً فى وضع خطط الإنتاج والمشروعات العلمية والصناعية المختلفة .

ج - الجمعيات العلمية : تفرعت عن الأكاديميات جمعيات علمية تختص كل منها بفرع علمي واحد وذلك لنظراً لتشعب الفروع العلمية وعدم إمكان جمع كل المشتغلين بها معاً في صعيد واحد . فوجدت مثلاً جمعية لعلماء الفلك وأخرى لعلماء الرياضيات وثالثة لعلماء النبات وهكذا . وتقوم كل جمعية بعقد اجتماعات علمية ونشر البحوث المبتكرة بعد إجازتها واختبارها ومنح مكافآت وجوائز ، كما أن مقرها يضم عادة أوفى مكتبة للاطلاع في فرع تخصصها .

د - النقابات العلمية : إذا اعتبرنا البحث العلمي مهنة ينقطع المرء لها بعد أن يعد إعداداً خاصاً ، وجب إذن وفقاً للقواعد السارية في المجتمع الغربي أن يكون للمشتغلين بالعلم مصالح مشتركة قبل الحكومة والهيئات التي توظفهم ووجب تبعاً لذلك أن يولفوا معاً (نقابة) تعنى بمصالحهم المادية وترعى شروط عملهم ونظام مرتباتهم وقواعد إجازاتهم ومعاشاتهم وما إلى ذلك . ولم تصل الحركة النقابية بين العلماء بعد إلى درجة من النضج التي وصلت إليها بين طوائف عمال الصناعة والتجارة والمواصلات الآخرين ولكنها أكثر شهاً بنقابة الأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن العليا .

هـ - مكتب براءات الاختراع : إذا كان العلم قوياً ومنتجاً وجبت المحافظة على حقوق المنتج من حيث أسبقيته في الاختراع وأحقته في الإفادة من تطبيقه وتنشأ لهذا الغرض مكاتب لتسجيل براءات الاختراع وحفظ حقوق أصحابها وسرعان ما تصبح سجلات تلك المكاتب قاموساً حاوياً لكل طريف وتليد من نتاج الفكر وخلاصة العبقريات ، يرجع إليها الباحثون ويسترشد بهديها العلماء وكثيراً ما تعتمد بعض المؤسسات إلى شراء حق تطبيق الاختراع من صاحبه ثم بعد ذلك تحبسه عن السوق حماية لبعض منتجاتها الخاصة مما لزم معه تعديل قوانين براءات الاختراع عدة مرات .

و - مشروعات البحث المشترك : تتلقى الهيئات العلمية منحاً سخية وتوقف عليها أموال وموارد غنية ، وينص في المنح أو الوقف على ضرورة رعاية نوع من النشاط العلمي ، وليكن مثلاً مكافحة السرطان أو إبادة الجراد أو الكشف عن

المحيطات وغير ذلك . فتنشأ هكذا معاهد بحث مشتركة تصبح كل منها مركزاً علمياً هاماً للتقدم في الفرع المخصص له . وقد تقوم الحكومات من جانبها بإنشاء مثل هذه المعاهد لتأدية وظيفة عامة مثل معهد الطبيعة الوطنى في لندن ومعهد المعايير القومى فى واشنطن ومعهدى باستير وكورى فى باريس ومعاهد القيصر ولهم الألمانية (التى تسمى الآن باسم ماكس بلانك) .

ز - مؤسسات النشر العلمى والتلخيص : تنشأ مجلات علمية أسبوعية أو شهرية تحوى أبناء التقدم العلمى وأهم أخبار العلماء كما تنشر فيها ملخصات للبحوث المبتكرة وملاحظات علمية شتى . وتؤلف هيئات خاصة للاطلاع على جميع البحوث العلمية التى تنشر فى مختلف أنحاء العالم وتلخيصها وتبويبها وعرضها فى مجموعات مفهوسة يسهل بها على الباحثين الاطلاع على أحدث ما وصل إليه زملاؤهم فى البلاد الأخرى . وتقوم بعض هذه الهيئات بنسخ صور من البحوث لمن يطلبها مقابل دراهم قليلة .

ح - المؤتمرات والجامع العلمية : تعقد مؤتمرات علمية دورية أو غير دورية ، يجتمع فيها العلماء لاستعراض مشكلاتهم العامة أو بعض المسائل الخاصة وقد يكون الموضوع هاماً جداً فيسمح للجماهير بحضور الجلسات والاشتراك فيها وقد يكون خاصاً جداً فلا تدعى إلى حضوره إلا الصفوة المنتقاة فيكون الاجتماع مجرد حلقة نقاش أو لجنة بحث . ومن أشهر هذه المؤتمرات اجتماع (المجمع البريطانى لتقدم العلوم) الذى ناهز السنة المائة والعشرين من عمره وهو يعقد مؤتمره مدة أسبوع من كل عام ويختار مقراً له مدينة مختلفة كل عام إما داخل الجزائر البريطانية أو خارجها .

هذه هى أهم أنواع المؤسسات العلمية التى توجد داخل كل دولة من الدول الغربية المتقدمة . وقد رأينا بالنظر إلى الوظيفة التى تؤدىها كل مؤسسة أنها فى الواقع أداة اتصال بين أساتذة العلم وطلابه (فى الجامعات والمعاهد الدراسية العليا) وبين جميع العلماء الأفاضل (الأكاديميات) وبين المشتغلين بكل فرع من الفروع العلمية على حدة (فى الجمعيات العلمية المختلفة) وبين المخترعين ومن يبدعهم تطبيق الاختراعات وإخراجها إلى حيز الوجود (فى مكتب تسجيل البراءات)

وبين جميع المشتغلين بالبحث العلمى باعتبارهم أعضاء فى مهنة لها مكانتها فى المجتمع الحديث (النقابات العلمية) وبين العلماء وأفراد الشعب عامة (فى مؤسسات النشر العلمى والمؤتمرات) .

فهذه المؤسسات هى أدوات للاتصال ومراكز للتعاون وبدونها يصعب قيام النهضة العلمية وتقدمها .

المؤسسات العلمية الدولية :

امتد الاتصال العلمى دائماً خارج الحدود القومية . وأكبر حافز له على ذلك أن العلم تراث مشترك للإنسانية وليس وقفاً على دولة دون أخرى . وسبب آخر لامتداده الدولى أن مادة العلم تحتاج إلى تبادل المعلومات ومقارنة الخبرة وتأكيد المشاهدة مما قد لا يتسنى أدائه على الوجه الأكمل إلا بالتعاون مع الهيئات العلمية الخارجية .

وكان الاتصال العلمى الدولى فى بادىء الأمر قاصراً على المكاتبات بين أفراد العلماء هنا وهناك أو بالتزاور والانتقال فى وقت لم تكن قد وجدت فيه بعد جوزات السفر ولا تأشيرات الدخول والخروج والمرور . ولكن سرعان ما تركز الاتصال بين الهيئات العلمية المقابلة ، فتبادلت الأكاديميات والجامعات البحوث والنتائج العلمية ، ثم اتصلت الجمعيات العلمية القومية بعضها ببعض عبر حدودها فتكونت بذلك فى العصر الحديث مؤسسات علمية دولية ، الغرض الأساسى من وجودها هو ضمان اتصال العلماء بعضهم ببعض وتبادل المعلومات والخبرة والإفادة كل من جهود الآخرين . وفيما يلى نورد بياناً موجزاً بأهم تلك المؤسسات .

١ - الاتحادات العلمية الدولية : شعر العلماء فى أواخر القرن التاسع عشر أنهم فى حاجة إلى الاتصال والتعاون فى مشروعات بحث مشتركة دون التقيد بالحدود الجغرافية والقومية . فاجتمعوا معاً مكونين (اتحادات علمية دولية) كان أسبقها إلى الوجود (الاتحاد الفلكى الدولى) ثم تلتها اتحادات أخرى للكيمياء والفيزياء (الطبيعة) والعلوم البيولوجية وللطبيعة الأرضية ومساحة الأرض وغيرها .

وكل اتحاد من هذه الاتحادات هيئة دولية قائمة بذاتها لها ماليتها التي تستمدتها من الدول الأعضاء فيها ولها مكتب دائم وتتعقد دورياً مؤتمرات دولية يجتمع فيها العلماء من كل حذب وصوب .

وقد شعرت هذه الاتحادات بعد تكونها وتكاثرها أنها في حاجة إلى هيئة مركزية تنظم علاقاتها معاً وعلاقاتها بالدول والهيئات الدولية المختلفة . ولذلك ألف قبيل الحرب العالمية الأخيرة (المجلس الدولي للاتحادات العلمية) وهو هيئة منظمة منسقة لا تقوم بذاتها بعقد مؤتمرات أو إجراء بحوث .

ب - المؤتمرات العلمية الدولية : ذكرنا أن الاتحادات العلمية الدولية تعقد مؤتمرات دورية خاصة بها ، ولكن ثمت هيئات أخرى كثيراً ما ترى من المناسب أن تدعو إلى عقد مؤتمرات لبحث مسائل علمية خاصة . وفي الغالب تقوم الدولة التي سيعقد المؤتمر فيها باستضافة أعضائه . وفي طريقة أخرى تقدم النفقات وتقوم بالدعوة هيئات علمية أو مؤسسات محلية لها القدرة الكافية على توفير النفقات .

وقد كثرت المؤتمرات في السنوات الأخيرة وتضخم عددها ، وانتقد البعض كثرة التردد إليها وحضورها . ولكن نقطة الضعف هي في حسن اختيار المبعوثين إليها - لأن العضو الذي يحضر المؤتمر إذا كان عالماً مشغلاً فعلاً بالانتاج العلمي المبتكر لن تفوته فائدة الاتصال بالعلماء الآخرين وتبادل وجهات النظر معهم . أما إذا كان غير مشغول فعلاً بالعلم فسيكتفى بالحضور دون النقاش وبالاستماع دون الإدلاء برأيه فلا تتم له الفائدة المرجوة من الاجتماع كله .

ج - المنظمات الإقليمية :

في مطلع هذا القرن أصبح العلم ضرورة لازمة لكيان الدولة وثبتت قيمته هذه خاصة في الحرب العالمية الأولى إذ تأرجحت مقدرات النصر والهزيمة في ميزان تمسك به يد العلم ويتفق صعوده وهبوطه على الكفاءة العلمية . ولذلك رأت مجموعات من الدول ذات صالح مشترك فيما بينها أن توثق عرى الاتصال بين علمائها . ولم يكن التقارب الحربي في معترك السياسة الدولية هو الحافز الوحيد لهذا التكتل الإقليمي ، بل كانت هناك وحدة اللغة مثلاً أو الجنس أو الدين

أوالوحدة الموضوعية أى وحدة موضوع التعاون والاتصال . فمثلاً ألفت الدول الاسكندنافية الشمالية فيما بينها مؤتمرات وهيئات علمية خاصة بها وبلغت دول البنلوكس (أى بلجيكا وهولندا ولكسمبورج) نفس الشيء وكذلك دول أمريكا اللاتينية وأخيراً مجموعة الدول العربية .

وليس هذا مجال شرح الدوافع السياسية والقومية التي أدت إلى نشأة الكتل الإقليمية الدولية فى أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط ، إنما هى ظاهرة علمية يجدر بنا ملاحظتها فى هذا المقام وهى وجود تكامل مقابل فى المسائل العلمية . فدول أمريكا اللاتينية تعقد سنوياً مؤتمراً علمياً مشتركاً وتتعاون فيما بينها تعاوناً وثيقاً فى جميع المحافل العلمية وتدفع تلك المحافل دائماً إلى الاعتراف بأهميتها والعناية بمطالبها ورغباتها . بل ان الولايات المتحدة الأمريكية وهى زعيمة الاتحاد الأمريكى كثيراً ما تنزل على رغبة الدول اللاتينية فى المسائل الثقافية .

د - وكالات هيئة الأمم المتحدة :

أنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وكان لها نشاط ثقافى محدود فى مجال التعاون العلمى الدولى لا يكاد يتعدى تقديم إعانة رمزية للمجلس الدولى للاتحادات العلمية وإنشاء مكاتب إحصائية للتربية والصحة والعمل . وعندما فشلت عصبة الأمم وألغيت وأنشئت هيئة الأمم المتحدة الحالية اهتم الذين وضعوا دستورها بإبراز واجباتها العمرانية نحو العالم وذلك بإنشاء ثلاثة وكالات رئيسية تنفرع عن المجلس الاقتصادى الاجتماعى وهذه الوكالات هى هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) . وجعلت لكل من هذه الهيئات ميزانية خاصة بها واكتسبت وظيفة تنفيذية أهم مظاهرها تنسيق العمل بين الدول الأعضاء فى ميدان إنتاج الأغذية وتبادل المحاصيل الزراعية ومقاومة الآفات والأوبئة التى تؤثر فى قيمة الثروة النباتية والحيوانية . وكذلك فى ميدان الحجر الصحى الدولى ومراقبة الأوبئة ومعالجة الأمراض المتوطنة ورفع مستوى الحياة الصحية .

أما هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فهى تنقسم إلى شعب ثلاثة كما يتضح من اسمها . وشعبة العلوم فيها تعمل على تنمية جميع وسائل التعاون

العلمي بين الدول الأعضاء وتنشط تبادل الأساتذة والطلاب وتتولى تحضير المشروعات العلمية الدولية مثل مشروع دراسة المناطق الصحراوية والحافة وتعد مؤتمرات محلية علمية لأغراض شتى وتقدم إعانات كثيرة للاتحادات العلمية الدولية وبعض مكافآت للبحث العلمي والدرس .

وقد أنشأت تلك الهيئة مكتباً خاصاً بالتعاون العلمي لمنطقة الشرق الأوسط جعلت مقره في القاهرة ويقدم هذا المكتب خدمات جليلة لكل من يتصل به من الباحثين العلماء في المنطقة ويقوم بإحصاء البحوث العلمية المحلية التي تنشر ويعرف بها . كما أنه يخدم علماء المناطق الأخرى بقيامه كأداة اتصال بينهم وبين الهيئات العلمية في الشرق الأوسط .

وتشارك معظم الدول العربية كأعضاء في وكالات الأمم المتحدة المذكورة وترسل كل عام وفودها إلى مؤتمراتها وتدفع نفقات الاشتراك فيها عن طيب خاطر ولكن قد يحسن بين الحين والحين أن تنظر تلك الدول في مدى إفادتها من الاشتراك في تلك الهيئات وأغلب الظن أن نتيجة النظر ستكون أن الفائدة أقل مما ينبغي وأن السبب لا يرجع إلى تحيز تلك الهيئات وتحيزها بقدر ما يرجع إلى عجزنا عن تفهم وظيفة تلك الهيئات وتدبير أمر التعاون معها .

هـ - وأخيراً نشير إلى نوع جديد مستحدث من العلاقات الدولية العلمية لا يدخل ضمن نطاق الأمم المتحدة ولكن يتم بالاتفاقات المباشرة بين الدول المختلفة في صورة من الصور . فن صوره أن يعقد معاهدة ثقافية بين دولتين أو أكثر تنص بنودها على التعاون الثقافي والتبادل وكثيراً ما يكون هدف تلك المعاهدات الثقافية إقتصادياً أو سياسياً في الأصل ولكن قد يتم عن طريقها تعاون علمي واتصال وخاصة بتبادل المعلومات والبيانات وتزاور الأساتذة والطلاب .

وصورة أخرى وجدت في سني الحرب الماضية هي تكوين مكاتب علمية إقليمية لدولة في دولة أخرى . ومثل ذلك المكتب البريطاني للشرق الأوسط ومقره القاهرة وكان يختص في سني الحرب بدراسة وتنفيذ المشروعات العلمية التي تؤدي إلى توفير النقل البحري وتمويل العمليات الحربية التي كانت تجرى حينئذ في مختلف جهات الشرق الأوسط ولكن عمل هذا المكتب استمر بعد الحرب وانضم إليه

عدد كبير من العلماء الذين يقومون باجراء دراسات مختلفة على استغلال الموارد الزراعية والمعدنية والغابات والثروة الحيوانية وغير ذلك .

وقد أنشأت بريطانيا مكتباً مماثلاً لها في سني الحرب في الصين الوطنية ولكن اختصاصه كان أضيق وعمله محصوراً في مساعدة العلماء الصينيين على إجراء بحوثهم ودراساتهم على الرغم من اشتداد الحصار الياباني عليهم .

وأنشأت كل من فرنسا وبريطانيا وكندا مكاتب علمية للاتصال في الولايات المتحدة الأمريكية وكان لتلك المكاتب أهمية قصوى في المراحل الأولى لإنتاج القنابل الذرية .

وصورة ثالثة من صور الاتصال العلمي وهي مشروعات النقطة الرابعة وما يتصل بها . والنقطة الرابعة اسم مختصر لبرنامج واسع لمساعدة المناطق المتأخرة على التقدم وضعته حكومة الولايات المتحدة ودعت الدول إلى الاشتراك فيه بتوقيع إتفاقيات خاصة في كل حالة . ومرة أخرى ليس لنا أن نعرض للجانب السياسي والحربي لهذا المشروع الذي اشتركت فيه الآن بضعة دول عربية ولكن نكتفي بالإشارة إلى أهميته العلمية . فهو يمهّد السبيل إلى سفر مبعوثين كثيرين من أبناء الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للإطلاع على أحدث الوسائل المتبعة في الشئون العلمية والزراعية والاجتماعية كما أنه بوساطته يقدم خبراء وأساتذة أكفاء إلى الشرق الأوسط وتنشأ مشروعات جديدة للاستثمار والعمران .

فهذه الصور المختلفة من العلاقات العلمية الدولية تختلط فيها السياسة بالعلم بالاقتصاد اختلاطاً يصعب معه فصل أحدها عن الآخر . وهذه ظاهرة نشاهدها اليوم في الحضارة عموماً فكأننا اليوم نعيش في غابة من العلاقات المتشابكة والأطراف المتداخلة فكل درب يؤدي إلى درب وكل طريق يلتقي بكل طريق آخر .

ذكرنا أن الاتصال العلمي يتم أولاً بتكوين هيئات داخل كل دولة وظيفتها تركيز الجهود العلمية القومية ثم بعد ذلك يتم الاتصال بين الهيئات المقابلة في الدول المختلفة أو بينها وبين الهيئات الدولية العامة مباشرة . فاذا أردنا أن نبحث كيفية إنشاء علاقات علمية بين الدول العربية وجب تبعاً لذلك أن نوضح جانبي الإجابة الداخلي والخارجي — أي يجب تنمية المؤسسات الداخلية في كل دولة

ثم تشجيع سبل التعاون بينها وبين نظيراتها في الدول الأخرى . ويسهل علينا الآن أن نرجع إلى الفقرة (الرابعة) من هذا البحث فيتضح لنا أن من وسائل التعاون والاتصال العلمي بين البلاد العربية :-

ا - اشترك الجامعات والمعاهد العلمية العربية العليا في المكتب الدولي للجامعات على أن يتم قبل ذلك الاتصال بين الجامعات العربية ذاتها والتعارف فيما بينها على مشكلاتها الرئيسية . وقد قدم منذ عام اقتراح بعقد لجنة دراسة لمشاكل التعليم الجامعي في البلاد العربية . ويضم متحف التعليم الملحق بالإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية النواة الخاصة بمثل هذه الدراسة .

ومشكلة الجامعات العربية الكبرى أنها تحاول جاهدة أن تكون مركزاً للعلم والابتكار بينما كل الضغط الخارجي يدفعها لأن تكون مدرسة للتلقين فحسب . وثمة مسائل كثيرة أخرى منها التدريس باللغة العربية والمصطلحات وتقابل الشهادات والإجازات وتبادل الأساتذة والطلاب والمؤتمرات الجامعية ونشاط الشباب الجامعي ب - توجد في بعض الدول العربية جمعيات علمية وأكاديميات علمية يرجع تاريخ بعضها لأكثر من قرن من الزمان فينبغي تركيز نشاط تلك الجمعيات وتبادل مطبوعاتها وتزاور أعضائها ورؤسائها ومحضرنا مرة أخرى اقتراح عقد مؤتمر علمي عربي يضم ممثلين للجمعيات والأكاديميات العلمية العربية . كما يحسن إخراج قائمة سنوية بهذه الجمعيات وأوجه نشاطها ومدى استعدادها للتعارف والتعاون .

والمشاهد أن هذه الجمعيات أوثق صلة بالجمعيات المقابلة لها في الدول الغربية . وهذا بعض الإرث الذي ورثه الجيل الحاضر عن الأجيال السالفة . فقد نشأ العلم عندنا نقلاً عن الغرب ناطقاً بلغته مشعباً بثقافته تابعاً له واستمرت الصلة قوية بالأصل الأجنبي حتى غدا العلم في البلاد العربية والهياكل العلمية غريبة عن البيئة التي نعيش فيها .

وقد نشرت الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية في سجلها الثقافي بياناً موجزاً بالهياكل العلمية العربية يحسن متابعته ومداومة استعماله .

ج - يقوم مجلس فؤاد الأول الأهل للبحوث العلمية في مصر بتحضير

سجل شامل للمشتغلين بالعلم في مصر وهو في طريقه إلى النشر . ويتم الآن تحضير سجل مماثل للمشتغلين بالعلم في لبنان فيحسن عمل سجلات مشابهة لباقي البلاد العربية حتى يمكن الاتصال مباشرة بين علماء الدول المختلفة . كما ينبغي أن تصدر طبعات متلاحقة من هذه السجلات حتى تكون البيانات الواردة فيها صحيحة دائماً .

وقد أدى مجلس فؤاد الأول خدمة علمية كبرى بنشره دليل المراجع العلمية في المكتبات المصرية فصار مرجعاً لا غنى عنه لكل باحث والدول العربية الأخرى في حاجة إلى مثله .

وتقوم جمعية خريجي كليات العلوم في مصر بالدعوة إلى إنشاء نقابة للمهن العلمية تضم جميع المشتغلين بالعلم وترعى مصالحهم الطائفية ولا زالت الفكرة قيد البحث وإنما أشرنا إليها لأنها تدل على أننا نسير في أعقاب الدول الغربية التي سبقتنا وأن الاتصال العلمي بين علماء البلاد العربية قد يتم عن طريق مثل هذه الهيئات المركزية الشاملة .

ويوجد في مصر أيضاً المجمع المصري للثقافة العلمية الذي أنشئ منذ أكثر من عشرين عاماً ومن أهم مظاهر نشاطه عقد مؤتمر سنوي يدرس فيه موضوع علمي على أساس شعبي وتطبع هذه الدراسات في كتاب سنوي قيم . وأرى أن من الأوفق أن يدعى بعض علماء الدول العربية لحضور هذا المؤتمر السنوي وربما أمكن ذلك على نفقة حكوماتهم أو الجامعة العربية حتى يكون هذا المؤتمر ممثلاً إلى حد ما لجمهرة العلماء العرب .

وهكذا تفعل الباكستان فقد عقدت في خلال شهر مارس سنة ١٩٥٢ مؤتمرها العلمي السنوي ودعت إليه أحد كبار العلماء المصريين فكان حلقة اتصال بيننا وبين العلم في الباكستان — وهذه سنة حميدة يجدر بنا الاقتداء بها فيما بيننا .

د — يوجد دائماً مجال التعاون بين البلاد العربية في مشروعات علمية مشتركة مثل استثمار الصحارى ومقاومة الجراد وغيره من الآفات الزراعية وصناعة الأجهزة العلمية وتقطير مياه البحر والكشف عن المياه الجوفية وغير ذلك . وهذه مشروعات تنفيذية تحتاج إلى مال وجهد وإدارة مركزية منسقة . ولكن

تمت أهداف أقرب من الامتثال والتعاون والاتصال في المؤتمرات والاجتماعات الدولية
والمؤسف حقاً أن الحكومات العربية لا تختار ممثلها في المؤتمرات والاجتماعات
الدولية لإقبال الاجتماع بأيام . ولذلك يحضر المندوبون العرب كستمعين مشكورين
ولهم العذر كل العذر في ذلك . بينما الدول الأخرى تنظر نظرة جدية إلى هذه
الاجتماعات وتدرس كل ما سيعرض فيها وترى رأيها في كل شأن من شئونها .
أذكر أنني في هولندا قابلت موظفاً في وزارة المعارف الهولندية فوجدته قد مثل
هولندا في هيئة عالمية كبرى منذ إنشائها وأنه يعرف كل صغيرة وكبيرة من عمل
تلك الهيئة لأنه رئيس لجنة الميزانية فيها وأن الهيئات العالمية الأخرى تستعين به
حينما تعرض لها مشكلات مماثلة . ولا تدرج الدول العربية على سياسة واحدة
في اختيار المندوبين أو تقرير الاشتراك من عدمه . وتتوزع المسؤولية الخاصة
بهذا الشأن بين إدارات وهيئات مختلفة وكثيراً ما تشترك وزارة الخارجية مثلاً
باسم الحكومة بينما تدفع وزارة المعارف قيمة الاشتراك باعتباره عملاً ثقافياً وتولى
وزارة ثالثة اختيار المندوبين وهكذا .

هـ - وتنص لائحة الاتحادات العلمية الدولية وكذلك دساتير وكالات
الأمم المتحدة على تأليف شعب قومية في كل دولة . وتختص الشعبة القومية
بالاتصال بالمكتب الدائم للاتحاد أو الهيئة اتصالاً مستمراً فيما بين دورى الانعقاد
فالالاتحاد الفلكى الدولى المصرى له شعبة قومية مصرية تتألف من علماء فلك
مصريين يتصل بها الاتحاد ولحانه وتداوم النشاط فترة ثلاث سنوات حتى ينعقد
المؤتمر الدولى التالى .

ولكن الحكومات العربية لم تعره العناية الكافية بعمل الشعب القومية بل أن
بعض تلك الشعب لم تكون قط وبعضها صدر قرار بتكوينها ولم تجتمع قط .

ويرى بعض الوزراء وكبار الموظفين أن تأليف الشعب القومية يحد من
اختصاصهم ويشرك غيرهم معهم في الاتصال بالهيئات الدولية وفاتهم أن الدولة
هى المشتركة وأن مصلحتها هى العليا . وفي كل اجتماع دولى يرى العلماء أن عدم
تأليف الشعبة القومية وقلة نشاطها لا معنى له سوى أن الأموال الحكومية تذهب
هباء فى طلاء مظهرى أو لأغراض خاصة .

فكل دعوة للعناية بتأليف الشعب القومية ووضع أعمالها على أساس سليم من الدراسة والبحث يؤدي إلى حسن الاتصال العلمي بين البلاد العربية وبالتالي إلى نهضة العلم فيها .

و - ومن أهم مشاكل البلاد العربية في الحقل العلمي مشكلة اللغة والمصطلحات العلمية . فاللغة العربية لم تستعمل كلغة للعلم في العصر الحديث ولآن تم الكثير من الدراسات العليا في المعاهد العربية باللغات الأجنبية دون اللغة العربية . وبديء في إدخال مصطلحات العلوم الحديثة وترجمت كتب كثيرة ولكن اختلفت المصطلحات واختلطت الترجمات وأصبح من الأيسر الرجوع إلى الأصل الأجنبي دون الاطلاع على الترجمة العربية . وهذا حال يؤدي إلى تباعد بين الأجيال المقبلة وقصور في الإنتاج العلمي . وقد بذلت الجامعات العلمية العربية (التي تعنى باللغة) جهوداً مشكورة في هذا المجال ولكن نظرتها إلى الموضوع كانت عادة من الوجهة اللغوية فحسب وفي حرصها على سلامة الاشتقاق وتطابق المعنى وعروبة الحرس نسبت غرضاً هو جوهر القصد في اللغة وهو أداء الأفكار والتعبير . والرأى عندي أن اللغة العلمية العربية تحتاج إلى الإكثار من الترجمة والتأليف مع التعريف والمقارنة حتى يختار الذوق العام الألفاظ المناسبة دون التقييد والتزمت الذي يحرص عليه علماء اللغة ومن نحاً نحوهم من المترجمين والمربين .

وقد بدأ العلم الحديث في أوروبا مستعملاً لغة واحدة مشتركة هي اللغة اللاتينية فأدى ذلك إلى سهولة الاتصال والتراسل بين العلماء المختلفين - ثم وجدت اللغات القومية فيما بعد ولكن وسائل الاتصال والتعاون العلمي كانت قد رسمت أقدامها بحيث لم تصبح الحدود والفواصل القومية عائقاً أمام التبادل العلمي . أما نحن في البلاد العربية فقد بدأنا بعلم أجنبي بلغة أجنبية ولآن لم ننجح لا في تأصيل هذا العلم ولا بنجاح الثروة اللغوية اللازمة لتداوله ومما يزيد الأمر صعوبة أن العلم الغربي يتقدم كل يوم وتدخل فيه مصطلحات جديدة ، فعلينا إذن أن نسير الشوطين ونحمل العبثين : اللحاق بالماضي ومسايرة الحاضر .

ز - ولا تقتصر أهمية اللغة ومصطلحاتها على التدريس للطلبة في

المدارس والجامعات ، بل أن الثقافة العلمية العربية في حاجة هي الأخرى إلى التنشيط والتشجيع والوسيلة الوحيدة لذلك هي بالنشر والإذاعة أى بالكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة وهكذا نجابه مرة أخرى مشكلة اللغة ومشكلة المراجع العلمية . واننا في أشد الحاجة إلى صحيفة عربية تنشر الأخبار العلمية الطريفة وتقدم الأنباء العلمية في صيغة مبسطة يسهل على القارئ العادي تتبعها فتثير في نفسه الرغبة في الاطلاع وتزيد من ثقافة الشعب العلمية . وقد يقوم بهذا العمل مؤسسات أهلية مثل جمعية خريجي العلوم أو غيرها . والمثل الذي ينبغي الاقتداء به في هذا الشأن هو (مكتب الخدمة العلمية Science Service) الأمريكي .

ح - وتنتشر (الأمية العلمية) أيضاً بين ولاية الأمور انتشاراً فاضحاً والمقصود بالأمية العلمية هو الجهل بأن طرائق العلم الحديث ونتائجه يمكنها أن تحل مشكلات الحياة العصرية سواء أكانت اقتصادية أم عمرانية حلاً أفضل بكثير مما يصل إليه المرء بالطرق القديمة التقليدية . ولولاة الأمور بعض العذر فيما هم فيه نظراً لأن العلماء أنفسهم لا يشرحون وجهات نظرهم بوضوح وجلاء ولا يقنعون من بيدهم الأمر بالمنطق والتدليل والتجربة بصلاحيات الطرائق العلمية . وقد ظهر هذا الداء نفسه - مع الفارق - في إنجلترا وفرنسا وأمريكا واقترحت وسائل مختلفة لعلاجها منها تأليف شعب برلمانية علمية تضم بعض أعضاء البرلمان الذين يجتمعون بالعلماء ويستنون بآرائهم في مختلف المسائل التي يقترح استصدار تشريعات بشأنها والتي تكون لها صفة علمية خاصة . ويتبع الكونجرس الأمريكي طريقة تكوين لجان تحقيق من أعضائه تفحص أعمال الإدارات الحكومية وتستمع إلى آراء المختصين وتشير برأى في كل مسألة علمية . وفي عهد الرئيس هربرت هوفر ألفت لجنة خاصة لفحص النشاط العلمي وصلته بالعمران في الولايات المتحدة ونشر تقرير جامع مفصل في أكثر من ٣ آلاف صفحة لا زال حتى اليوم بعد عشرين عاماً من نشره الأساس في كثير من المشروعات العلمية وأوجه النشاط الإنتاجي المتعلقة بها .

وتنشر إدارة البحوث العلمية والصناعية في إنجلترا تقريراً سنوياً عن عملها يمثل إلى حد كبير النشاط العلمي الحكومي في بريطانيا .

ط - ولما كان ينقصنا في البلاد العربية تأريخ الحركة العلمية الحديثة فيها أو على الأقل تسجيلها ، فقد عمدت الحكومات العربية في مستهل نهضتها العلمية إلى إرسال البعث من أبنائها إلى الخارج كما استدعت كبار الأساتذة الأجانب للتدريس في معاهدها وكتلياتها الجامعية وكذلك استقدمت خبراء وعلماء كثيرين وقامت بتنفيذ مشروعات علمية كثيرة ولكن تفاصيل هذه الأعمال لم تسجل أو تكتب معاً ولم ينقد مدى التقدم في هذه السياسات نقداً علمياً موضوعياً حتى يستبين وجه المنفعة فيها من الضرر والمورخ الذي يبغى الاطلاع على بعض التفاصيل القريبة العهد يعجز عجزاً تاماً عن تبين مصادرها . فالحاجة ماسة إلى تأريخ العلم المعاصر وتسجيله . وقد أشرنا إلى الجهود التي تبذل في حصر أسماء المشتغلين بالعلم وبالجمعيات العلمية المختلفة والبحوث ومراجع المكتبات ويحسن بالإضافة إلى ذلك تسجيل السياسة العلمية في إرسال البعث أو إنشاء المعاهد ومعامل البحوث وكذلك في استخدام الخبراء والاتصال بالخارج .

وقد دخل العلم في البلاد العربية غريباً عن بيئتها غير مرتبط بصناعتها ولا بثقافتها ولغتها العربية . فكان أمرنا والعلم عجباً نشكو من تأخر الصناعة وبدائية الزراعة وكساد التجارة وفي الوقت ذاته نرى الغرب صناعته مزدهرة وزراعته يانعة وتجارته رائجة ونعرف أن العلم هو السبب الأكبر في هذا الرقي والتقدم ثم لا نكلف أنفسنا مشقة البحث عن عجزنا في تطبيق العلم والإفادة بنتائجها كما يفعل غيرنا .

فادخال العلم الحديث في دولة متأخرة نسبياً أمر يحتاج إلى بحث ودرس وتمحيص دقيق إذا شيء له أن يؤدي الغرض المقصود به وهذه مسألة لم تدرس بالتفصيل من قبل لأن الأوروبيين لا تهمهم دراستها ولأننا للآن لم ننتبه إلى خطورتها على الرغم من الفشل الكثير والكبوات المتتالية التي نكبوها في سعينا نحو الرقي العلمي والعمراني .

وفي أحاديث كثيرة لي مع رجال هيئة اليونسكو في القاهرة وباريس أشرت إلى هذه المسألة فوجدت أنهم يهتمون بها تحت عنوان آخر هو (آثار العلم في المجتمع - أو وقع التقدم العلمي في المجتمع) ولكنهم يدرسونها في مختلف أنحاء

العالم ولم يجدوا التشجيع الكافي من الدول العربية وخاصة أنهم يخشون دراستها بأنفسهم فيسهل تأويل تلك الدراسة بأنها لأغراض غير بريئة كما حدث في مسائل مشابهة كثيرة . ولذلك ينبغي أن تولف لجنة دائمة تضم أعضاء مراسلين في مختلف البلاد العربية تكون وظيفتها جمع ونشر المستندات الخاصة بالحركة العلمية في البلاد العربية في بدء نشأتها وفي مختلف مراحل نموها ونهضتها .

ى - ويمكن أن يتم الاتصال العلمى بأن تعد رحلات لعلماء مختارين يلقون فيها محاضرات عامة ودروساً خاصة إما داخل نطاق الجامعات على هيئة أساتذة زائرين وإما بدعوة من جمعيات وهيئات علمية . وكذلك يمكن إعداد حلقات بحث ودراسة قد لا يزيد عدد الحاضرين فيها على العشرة أو أقل وقد يصل العدد إلى مئات وعندئذ تغلب الحلقة إلى مؤتمر علمى عربى عام .

والمرء قد لا يوصى صادقاً بعقد حلقات بحث أو مؤتمرات دون تحضير دقيق - لأن هذه الوسيلة الميسرة للاتصال قد أسىء استعمالها كثيراً وبيت الداء فيها عدم حسن اختيار المنتدبين إليها وعدم تحضير مادة الدراسة وربما سوء فهم الغرض من عقدها - فتتظلم المؤتمرات ووضع برامجها والمسائل التى تبحث فيها عمل تخصص لا يمكن أن يتم عفو الخاطر دون نظر إلى الظروف المحيطة بالاجتماع أو تقدير لاحتمالات الفشل والنجاح .

خاتمة :

هذه هى بعض أوجه الاتصال العلمى بين البلاد العربية ولكن يحسن أن نعيد مرة أخرى أن تنظيم المؤسسات العلمية داخل كل دولة عنصر هام سابق على حسن الاتصال بينها وبين مثيلاتها فى الدول الأخرى - وأن الغرض من التعاون والاتصال ينبغى أن يكون دائماً العمل على رفع المستوى العلمى بزيادة خبرة العلماء أو حسن تزويدهم بالآلات والمعدات والمراجع أو زيادة الوعى العام بأهمية العلم والدور الجوهرى الذى يقوم به فى بناء كيان الدولة الحديثة ونظام الحضارة المعاصرة .

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

الأستاذ المساعد بالمعهد الملكى للأرصاد

جامعة فؤاد الأول

نهضة المرأة العربية

للدكتورة درية شفيق

لم تعرف للمرأة العربية قبل الإسلام نهضة ما ، ذلك أن الإسلام الذي يعيرون عليه تسامحه في تعدد الزوجات قد جاء للحد من هذا التعدد الذي كان مطلقاً لا قيود له ولا حدود، فرأى أن يحد منه ويقصره في حالة الضرورة القصوى على أربع زوجات على الأكثر ثم شرط لذلك شروطاً انتفت معها رغبة الراغبين في الزواج بأكثر من واحدة .

وإذا كان الإسلام في هذه الناحية قد أباح الزواج من أربع لضرورة اجتماعية فإن مجتمعنا الحالي لم يعد يحتمل أكثر من زوجة واحدة وقلما نجد إلا في ظروف خاصة مسلماً يبنى بأكثر من زوجة نظراً للحياة الدقيقة التي نعيشها وللأوضاع الاقتصادية التي تحول دون الإسراف في هذا الحق المشروط ، وكان فضلاً من أن الإسلام وضع حداً لتعدد الزوجات فقد انتهى به الأمر أخيراً إلى الانصراف عنه .

وعاون الإسلام في نهضة المرأة العربية فرفع من مقامها بالقضاء على عادات وتقاليد أخرى قديمة أخصها عادة وأد البنات كما جعل الإسلام من بعض النساء خبيراً وحجة في الدين والحياة حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوماً عن السيدة عائشة (خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء) ولم يقل النبي الكريم هذا القول إلا وهو مؤمن بأن السيدة عائشة رضي الله عنها على خلق ودين ، وأنها قميئة بأن تكون مثلاً يؤتم به ويؤخذ عنه ، فقد وضع رسول الله ثقته في سيدة وفي ذلك نصر لكل سيدة تعرف واجبها ودينها ، ومن أعظم مزايا الإسلام التي أرست قواعد النهضة النسائية للمرأة العربية أنه شرع القوانين التي تحمي المرأة في دنياها وتكون شخصيتها المعنوية فأصبح لها حق الزواج وحق الطلاق ،

ونصيب في الإرث وحق في التعلم وحرية الحياة وكانت من قبل كتماً مهملاً لا يعنى به .

ومن ظواهر نهضة المرأة العربية أن الشريعة الإسلامية السمحة كفلت لها من الحقوق وأنشأت لها من أنواع السياجات والحمايات ما لم تكفله لزميلتها الغربية شريعة أخرى ، ولسنا هنا بسبيل تعداد هذه التشرييع واستعراض حقوق المرأة ومكانها فيها ولكننا نتناول مكان المرأة من التشريع الإسلامي ومكانها من القانون المدني الفرنسي من ناحية هي فصل الخطاب في تطور نهضة المرأة العربية ؛ هذه الناحية هي أهلية كل من الزوجة المسلمة والزوجة الفرنسية في التصرف في مالها الخاص وإبرام ما يقتضيه ذلك من العقود والمعاملات ، فأما الشريعة الإسلامية فقد كفلت للزوجة حقها في ذلك مطلقاً من كل قيد فهي تستطيع أن تبيع من مالها أو تشتري من مالها ويقع كل ما تجريه في ذلك من التصرفات سليماً يقره القانون ولا مطعن عليه إلا فيما يتصل بذلك من أحكام القانون العام فهي من هذه الناحية تقف مع الرجل على قدم المساواة لا يسبقها ولا يتقدم عليها . أما الزوجة الفرنسية فأنها تفقد بالزواج جدارتها لإجراء هذه التصرفات إذ أن ما تقدم عليه منها لا يقع صحیحاً إلا إذا أقره زوجها ، فالزواج يحد من أهلية المرأة الفرنسية ويجعل للزوج فيما يتعلق بطائفة من تصرفاتها نوعاً من الوصاية عليها ، لعلها من حيث الكنه والجوهر لا تختلف عن تلك الوصاية التي شرعها القانون لحماية ناقص الأهلية أو عديمها .

وإذن فهضة المرأة العربية يرجع تاريخها إلى بزوغ فجر الإسلام وكان من المنتظر بعد أن نشرت هذه الشريعة ألويتها وأعلامها على البلاد العربية أن تمضي النهضة النسائية في الشرق العربي قدماً نحو النضج والاستواء ، ولكن عوامل مصطنعة حالت دون تفسير السباحة التي انطوى عليها الدين الكريم ، فوقفت عصور الجهالة دون تقدم تلك النهضة وحالت بالعنف والشدة دون بلوغ المرأة العربية مكانها الصحيح من الحياة العامة والخاصة وأصبحت المرأة نزيلة الحريم لا تعرف من أمرها شيئاً .

ثم يضمنى محمد على الكبير على مصر والشرق العربى لوناً جديداً من الحياة فينشئ بين مدارسه مدرسة للبنات كانت طالباتها من المصريات والسودانيات والحبشيات .

ولأول مرة بعد عدة قرون تنظم جماعة من النساء لتلقى الدروس الدينية والمدنية على السواء .

ثم يقبل عصر اسماعيل فاذا النهضة النسائية تأخذ مكانها بن النشاط الذى دب فى أوصال الحياة المصرية وإذا مدارس البنات تتعدد وينافس فى إنشائها زوجات الخديو ، يرعى الأمير بنفسه هذه النهضة حتى تتعلم فتيات مصر وينشأ جيل من الزوجات الصالحات العارفات أقدارهن وكان فى ظن الخديو أن هذه النهضة من شأنها أن تعاون على خلق جيل جديد من النساء ينشئ الرجال التنشئة الصحيحة المفيدة .

وقد رَقِيَت الحياة فى عهد اسماعيل فشهدت قصوره تطوراً فى النظم الاجتماعية لم يعرف فى مصر الحديثة ؛ شهدت قصوره الحفلات الكبيرة الرائعة وشهد عصره أذواق الملابس الجديدة حتى ألوان الطعام تنوعت ودخل فيها جديد وقد حدثتنا الوثائق المكتشفة أخيراً أنه اشترك لزوجاته وسيدات قصوره فى سبع محلات للأزياء فكانت نماذج الأزياء فى مصر والشرق العربى تخرج من قصوره وهذه العناية بشئون الناس وإن كانت خاصة إلا أن وراءها قلباً كبيراً يعرف للمرأة حقها ، ونوايا طيبة بدا أثرها على مر الزمن .

والنهضة النسائية فى عصر اسماعيل لم تأت من فوق ان صح التعبير أى لم تكن من اسماعيل وحده بل رأى وجوبها بعض ذوى رأى من المصريين وفى مقدمتهم رفاعه رافع الطهطاوى وهو فلاح أصيل نشأ فى مدينة من مدن الصعيد ثم درس فى الأزهر وثقف فى فرنسا وكان حجة فى كثير من العلوم والمعارف وأستاذاً من أساتذة الصحافة فى الشرق العربى إذ كان محرراً للوقائع المصرية ومشرفاً على تحرير (روضة المدارس) . وقد ساهم هذا الرجل فى تطور النهضة النسائية العربية بما بثه من أفكار وبما نشره من كتب عن تعليم البنات وتوجيهها .

وإذا نحن أسرفنا قليلا في التحدث عن النهضة النسائية المصرية فإننا نتحدث عن مرآة صادقة للنشاط النسائي في الشرق العربي كله .

ويجدر بنا ونحن نعدد نهضة المرأة العربية أن نذكر فضل أصحاب الفضل على هذه النهضة فقد مضت حياة المصريات منذ أواخر عهد اسماعيل إلى نهاية القرن التاسع عشر رتيبة لا حياة فيها حتى وجد أنصار للمرأة من خاصة المثقفين المصريين وفي مقدمتهم قاسم أمين وانه لحديث معاد إذا نحن فصلنا في الجهد الذي بذله قاسم لتحقيق الهدف السامي ، هدف نهضة المرأة العربية عامة والمصرية خاصة وقد وضع الرجل عدة كتب ونشر كثيراً من المقالات يدعو فيها إلى تعليم المرأة وتحريرها وقد بسط في كتاباته وجوه الإصلاح وما ينبغي إجراؤه لتيسير هذا الإصلاح وتحقيقه وذلك بأن تحصل المرأة على قسط أساسي من التعليم كي تقوم بمهمتها قياماً مرضياً فان التعليم كما يقول يجعلها قادرة على تنظيم بيتها وميزانيتها وتربية أولادها كما أنه يكون دعامة من دعائم الوفاق بينها وبين زوجها فالرجل المتعلم لا يمكن أن يشعر بسعادة صحيحة إلا مع امرأة يرتفع مستوى ثقافتها إلى مستوى قريب من مستواه ثم تناول مسألة الحجاب والحريم فهدم وجهة النظر القائلة بهما وبين أن روح الإسلام يتطلب ابعاد ما يقترن بهذا الدين الخفيف من التقاليد الاجتماعية التي تحول دون الوصول إلى معناه الحقيقي ، وقد كان الحيل يعتقد أن الحجاب من مقتضيات الدين والدين براء من ذلك ، فالحجاب ضد التعاليم الدينية لأنه يحرم المرأة من العلم ، والعلم واجب على كل مسلم ومسلمة . ثم كان الحجاب عدواً لحرية المرأة ، والحرية أول شرط من شروط الشرف فتجريد المرأة من الحرية يعادل تجريدها مما لها من قيمة انسانية ومعنوية

وما كاد قاسم أمين يظهر في هذا الميدان حتى بدا في الأوساط المصرية تياران مختلفان في الآراء ، احدها يؤيده والآخريناهضه ، وكانت الأغلبية الساحقة لا تميل إلى تحرير المرأة وذلك طبيعي في جيل اعتاد رجاله أن يروا في المرأة متاعاً أو حيواناً أليفاً يسهل قياده ، لذلك حاربوا فكرة قاسم أمين الذي يطالب بالحد من اختصاصهم ويدعو إلى سلب سيطرتهم ويرفع المرأة إلى جانبهم .

ومنذ بدأت المعركة بين قاسم أمين وخصومه والمرأة تنال حقاً بعد حق

حتى أنه في عشرين سنة تقريباً من جهاد أنصار المرأة أفلحت المرأة المصرية في أن تنتقل من دائرة الحریم إلى دائرة المحاماة ، وانتقلت من حياة تكاد تخلو من الحياة إلى المطالبة بالحقوق البرلمانية ، أنها بخطوة كبيرة انتقلت لا في مصر وحدها بل في الشرق العربي كله من الجهل التام إلى النجاح الباهر في الدراسة ، ومن البيوت المغلقة إلى وسط المجتمع الصاحب ، ومع أن الخطوات التي قطعها المرأة في سبيل نهضتها خطوات عظيمة إلا أن الملاحظ على المرأة العربية بوجه عام أنها تحتفظ تماماً بشخصيتها وأنوثتها في معمعان الحياة العامة .

ولا يمكن ونحن نتحدث عن نهضة المرأة العربية أن ننسى السيدة هدى شعراوي التي أخذت بشخصيتها القوية ترشد نساء الشرق العربي إلى الطريق القويمة وطفقت تعمل في جد وجلد على إزالة الحواجز والتغلب على العقبات غير مكرثة بما تسمعه من ذم ونقد ولم يقيم في سبيلها عائق يحول دون بلوغ غايتها وقد كانت تمثل المرأة العربية عامة والمصرية خاصة ولم تحجم عن بذل أي مجهود أو تضحية للوصول إلى الهدف الرائع الذي وضعت نصب عينها . وقد أنشأت لذلك اتحاداً كافح في سبيل تقدم المرأة وانتزع ثقة الرجال فيها انتزاعاً . فاذن للبنات بالالتحاق في الجامعة وكان ذلك نصراً عظيماً للمرأة في مصر ، ومضت تساهم هدى شعراوي في النشاط الدولي النسائي ولم تكن في الحقيقة تمثل في الهيئات الدولية النشاط النسوي المصري وحده بل كانت تمثل نشاط الشرق العربي في هذه الناحية وبذلك أصبح للاتحاد النسائي طابع وطني وطابع دولي . وقد تكلمت هدى هانم شعراوي في أكثر من عشرة مؤتمرات تدافع عن حقوق المرأة العربية مبينة بالدليل المادى استعدادها ونجاحها وتفوقها .

وليس في مقدورى وأنا أروى صورة لنهضة المرأة العربية أن أتعب التطورات التي أصابت تلك النهضة في البلاد العربية بلداً بعد بلد فان المعروف أن الهيئات النسائية المصرية تضم بين أعضائها أعضاء من البلاد العربية يقمن في بلادهن بما تقوم به الهيئات المصرية حذوك الرأس بالرأس ويختلف مدى النجاح في تلك البلاد ، ولكن هناك أشياء نجحت فيها المرأة العربية في كل مكان فثلاثتال المرأة العربية حق التعليم بلا قيد ولا شرط في معظم الممالك والجمهوريات

العربية ، وتنسأوى المرأة والرجل فى معظم الوظائف العامة . وقد نجحت المرأة السورية خاصة فى بلوغ الحق السياسى فأصبح لها أن تبدى رأبها فى الانتخابات العامة وتختار المرشحين لمجلس النواب كالرجل تماماً ، وكذلك فى لبنان .

وفى مصر اليوم حكومة أعلن رئيسها فى صيف عام ١٩٤٩ من برنامجها منح النساء حق الانتخاب ، ولا تقصد المرأة العربية بمطالبها بحقها السياسى التدخل فى الأمور السياسية أو الحزبية وإنما تطالب بذلك لتستطيع الاشتراك فى التشريع والتنفيذ وخاصة ما كان متعلقاً منها بشئون المرأة والطفل .

وإذا أمعنا النظر فى نهضة المرأة العربية نجد أنها ليست طبلاً كما يزعم الزاعمون فإن الأجيال الناشئة الآن من تكوين أمهات تعلمن أو تتقنن ، وإن حياتنا الاجتماعية التى خلت إلى حد بعيد من الدجل والخرافات مصدرها أن مستوى المرأة الفكرى فى البلاد العربية قد ارتفع وأن تلك المؤسسات الضخمة لرعاية الأطفال أو رعاية المرضى أو العجزة فى البلاد العربية جميعاً تكاد تكون كلها من صنع المرأة وحدها . وإذا رجعنا إلى حالة البلاد العربية منذ خمسين سنة لا نجد هذه الإنسانية المتغلغلة فى نفوس الناس ذلك لأن المرأة كانت محرومة من المساهمة فى الأعمال العامة متروكة وراء الحدران تقضى أيامها فى تافه القول والعمل واليوم نجد الطبيبات فى الريف والمدن يساهمن مساهمة فعالة فى كفاح الأمراض وكان ذلك أمراً عسيراً مع الرجال سواء منهم الجهلاء أو المتعلمون فإن الطبيبة تستقبل فى كل بيت وقلما كان هناك بيت يقبل زيارة الطبيب لمعالجة نسائه وبناته واليوم فى كل قرية ومدينة أكثر من مدرسة ومؤسسة اجتماعية تنافس المرأة الرجل فى خدمتها ورعايتها واليوم لا تكاد تخلو صحيفة من النساء العاملات فيها ولا تكاد تخلو مكتبة من كتاب مؤلفته امرأة ولا تكاد تخلو محكمة من محامية تدافع عن العدل وتنافح فى سبيل الحقيقة .

وإذن فهضة المرأة العربية ليست حبراً على ورق وليست حديثاً معاداً بل هى حقيقة واقعة لا ينكر فضلها وينبغى أن تذكر مآثرها . وإذا كان هناك أحد فى شك من هذه النهضة فلينظر إلى بيته فسوف يجد إلى جانبه زوجاً وابنة مساويات له فى النظر إلى الحياة وهذا وحده لم يكن معروفاً منذ خمسين سنة حين كانت المرأة أو البنت معطلة عن العلم خلواً من كل تفكير سليم .

وربة شفيق

تأثير الأقاليم الإسلامية في الشعر والدين

للدكتور شوقي ضيف

— ١ —

من المعروف أن العرب كانوا كلما فتحوا أمة سياسياً وديناً فتحوها أيضاً لغوياً وأديباً ، فالدولة العربية كلها استخدمت لغة الفاتحين في التعبير عن عقولها وقلوبها ، لم تتخلف عن ذلك أمة ، إذ كان نهر اللغة العربية من العنف والقوة بحيث يرفع كل الحواجز والعوائق الجنسية والدينية التي صادفها في كل الأقاليم الإسلامية .

وهذا الوضع للعرب ولغتهم لا يزال يأخذ بألباب الغربيين ، فهذه أمهم وحكوماتهم تحاول جاهدة أن تحدث مثل هذا الانقلاب في بعض الشعوب التي تستعمرها ، فيقصر الانقلاب وتقصّر المحاولة ، وتبوء ، وخاصة في الشعوب العربية ، بالفشل الذريع . وكلنا نعرف محاولات فرنسا في الجزائر ، ونقلها هناك لكثير من سكانها واستخدامها لوسائل التربية والتعليم الحديثة . ومع ذلك كله لم تصب شيئاً من النجاح الذي أصابه العرب في فتوحهم .

ولا ريب في أن ذلك النجاح يعد معجزة القرآن الكريم الثانية بجانب معجزته الأولى ، إذ جمع أولا العرب في جزيرتهم على دين سماوي واحد ، ثم جمع ثانياً الشعوب المفتوحة على لسانه العربي المبين . وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الشعوب لم يكن لها أدب رائع على نحو ما كان القرآن والشعر العربي ، وقد يرجع إلى أن البلاد المفتوحة اعتنقت الدين الإسلامي .

وسواء أكان السبب هذا أم ذاك ، فما لا جدال فيه أننا لا نمضي في القرن الثاني للهجرة حتى تصبح العربية لسان أهل إيران والموصل والعراق والشام ومصر والمغرب ، ويتكلمها ساميون وحاميون وآريون ، بل يتخذونها أدواتهم لتسجيل حياتهم الفكرية والوجدانية . واندماج فيها كل التراث الفارسي والهندي واليوناني

الذى لقيته في طريقها بجميع خصائصه ، وتمثلته تمثلاً رائعاً بحيث أصبحت لغة الحضارة والمدنية في العصور الوسطى ، وبحيث كانت جامعة قرطبة في أسبانيا المنارة الإسلامية المتوهجة وسط ظلام أوربا المخيم على العقول والأذهان .

ونفض هذه الحضارة والمدنية العرب والموالي جميعاً ، وكان للأخيرين عمل واسع في نهضة الدراسات الدينية والعلمية . ونهضوا نفس النهضة بالأدب ، بحيث لم يعد فيه عربى ومولى ، فقد أصبحوا لا يقلون عن العرب ذلاقة لسان وفصاحة بيان ، بل أخذوا يتفوقون عليهم .

وقلما نسمع بكاتب مشهور أو شاعر ممتاز في القرن الثاني للهجرة إلا ويكون منهم ، فعبد الحميد وابن المقفع وسهل بن هرون ، كل هؤلاء الكتاب البارعين من الفرس ، وبشار وأبو نواس وأبان بن عبد الحميد وأبو العتاهية ومسلم وابن الرومي ، كل هؤلاء الشعراء المبدعين من الأجانب ، فيهم الفارسي والنبطي والرومي .

فالعربية لسان الجميع ، وهى لغة الحياة العقلية والوجدانية ، يتخذها سكان الدولة العربية أداة تعبيرهم في جميع شئونهم العلمية والأدبية . وكان للفرس في أول الأمر القدح المعلى في ذلك ، إذ أقبلوا على تعلمها بحماس منقطع النظير ، وتصادف أن العباسيين اتخذوا عاصمتهم في العراق بالقرب منهم ، واتخذوا منهم الوزراء والكتاب ، فانبعثوا من ورائهم محققون لأنفسهم أمجاداً في الأدب العربي . وتلا الفرس غيرهم من الأمم والشعوب الإسلامية ، فشاركوا في هذا الأدب بشعره ونثره ، وبذلك كان أدب الأقاليم الإسلامية كلها ، شرقت أو غربت ، وتقاربت أو تباعدت .

— ٢ —

وكل شيء كان يؤكد أن تفرق هذه الأقاليم فيما بينها ، وأن يظهر تأثير بيئاتها في الأدب العربي بنوعيه من شعر ونثر ظهوراً بيناً ، بل ظهوراً من شأنه أن يوجد حواجز بين آداب الأقاليم المختلفة . فيختلف أدب كل إقليم ويتميز بما توجهه طبيعته الجغرافية ووراثاته الحنسية والثقافية والروحية .

غير أن من ينظر نظرة فاحصة في الأدب العربي وأمثلته التي نشأت له في الأقاليم المختلفة يجد هذه الأمثلة تلتقي وتشابه ، بل تكاد تتحد ، لسبب بسيط ، وهو أن أصحاب هذه الأقاليم لم يشعروا بانفصال في أنفسهم ، إذ حاولوا - جهدهم - أن يتصلوا بغيرهم ، وبالإطار العام لهذا الأدب الذي غزاهم وفتح عقولهم وقلوبهم لرواسبه المعنوية والتصويرية .

ونحن لا نستطيع أن نفهم هذه الظاهرة من التشابه الشديد بين آداب الأقاليم الإسلامية وشعرها خاصة إلا إذا اطلعنا على الطريقة التي كان يصطنعها الكاتب أو الشاعر كي يحسن فنه . وهي طريقة اصطلحت عليها كل البيئات ، وذلك أن من يريد أن يكون أديباً كاتباً عليه أن يقرأ نماذج الكتاب الأولين من أمثال عبد الحميد وابن المقفع والجاحظ وابن العميد ، حتى يعرف أساليبهم وخصائصهم ، ثم يحاكيهم محاكاة دقيقة . وكذلك الشأن في الشعر ، فمن أراد أن يكون أديباً شاعراً عليه أن يقرأ نماذج بشار وأبي تمام وأبي نواس والبحرئى والمتنبي وأضرابهم ، حتى يقف على أساليبهم ودقائق هذه الأساليب ، ثم يقلدها تقليداً يوشك أن يكون طبق الأصل .

وبذلك كان الشاعر يرتفع عن إقليمه ويتخلص منه جاداً ومن وراثاته وظروفه المختلفة ليحقق لنفسه نجاحاً في عالم الشعر العربي ، وحتى يثبت مهارته وأنه يجرى في نفس الدروب التي سلكها أسلافه . ومن هنا لم تُعْطَ فرصة حقيقية للأقاليم كي تؤثر في هذا الشعر التأثير المنشود الذي يقيم حدوداً وفواصل بين البيئات المتغايرة وما تنتج من شعر وفن .

وكأنما رُبط العالم العربي كله بأسلاك فنية واحدة ، فأى اهتزاز في منطقة تشعر به المناطق الأخرى ، وسرعان ما تتجاوب معها . ويخيل إلى الإنسان كأنما تعاهدت الأقاليم الإسلامية على أن يكون شعرها متشابهاً لا يتميز فيه إقليم من إقليم بشيء معين .

ونشعر شعوراً واضحاً أن الشعر العربي أصبح صناعة ، وهي صناعة تتداول بين الأقاليم الإسلامية على نحو ما تتداول صناعة الفقه أو على شاكلة ماتتداول صناعة النحو ، فهناك مثل وتقاليد لا يعدوها الشعراء إلا على نحو هؤلاء

الفقهاء والنحاة في مؤلفاتهم . فهذا مثلاً مذهب مالك يدرس في الحجاز إقليمه الأصلي ، ويدرس في مصر والمغرب والأندلس ، وتؤلف فيه عشرات الكتب ، وكل إقليم يقدم نشاطه ولكن لا تظن أن المذهب يختلف من إقليم إلى إقليم . قد تظهر بعض آراء جديدة ، ولكنها في فروع قليلة . وهذا نفسه نلاحظه في النحو وكثرة ما ألف فيه شرقاً وغرباً .

وكذلك الشأن في الشعر العربي ، فالعراقيون والفرس والحراسانيون والشاميون والمصريون والمغاربة والأندلسيون والصقليون ، كل هؤلاء يعملون فيه ، ولكن لا تظن أنه يتميز ويتفصل بين هذه الأقاليم أو بين هذه الأمم والشعوب فصورته العامة واحدة ، والتمايز أو التفصل إنما هو في الفروع وفي بعض المعاني الحزبية .

وربما كان إقليم العراق أنشط الأقاليم وخاصة في القرون الثاني والثالث والرابع ، إذ أخرج نخبة ممتازة من الشعراء ، ولكن هذه النخبة لم تلبث أن حولت الشعر إلى نماذج أصبحت مثله العليا التي لا يصح للشعراء أن يخرجوا عليها أو يشذوا عنها .

فأبان شرقت أو غربت لا تجد إلا هذه المثل وإلا أبا نواس وبشاراً والبحرئى ومسلما وأبا العتاهية وأبا تمام وابن الرومي وابن المعتز والمتنبي . فهم يدرسون في كل إقليم ، وهم الأصول التي لا ينبغي للشعراء أن يتجاوزوها أو يعدلوا عنها .

ويشعر الإنسان أن قصائد هؤلاء الشعراء وأضرابهم أصبحت مقدسة ، فلا يصح الانحراف عن صورها يمينا ولا شمالا ، ولا يصح لبيئة أن تثور عليها ، وتستخرج من لدن ضميرها وروحها وحياتها الواقعة صورة جديدة .

ولذلك كنت تقرأ في كتاب مثل « جريدة القصر وجريدة العصر » للعماد الأصفهاني ، وهو موسوعة شعرية للأقاليم العربية المختلفة في القرن السادس للهجرة ، فلا تجد حين تقروءه صفات خاصة يمكن أن تضيفها إلى إقليم معين كأنما انعدمت الخصائص والصفات والفروق . ونعجب نحن الآن حين نجد هذا التشابه والتلاحم ، ولكن عجبنا يزول حين نعود إلى هذه الحقيقة ، وهي أن

هو"لاء الشعراء في مشارق العالم الإسلامي ومغاربه لم يشعروا بالفوارق الإقليمية ولا بالمشاعر الوطنية على نحو ما نشعر نحن حديثاً ، بل شعروا أنهم يعيشون في إقليم واحد وعالم واحد وبمشاعر وإحساسات وصور ذهنية وخيالية واحدة .

ومن أجل ذلك كان من الصعب أن يتبين شخص خصائص مميزة واضحة لإقليم إسلامي تفصله عن الأقاليم الأخرى ، لأن العالم العربي لم يتفصل في العلم ولا في الأدب شعره ونثره . تفاصل في السياسة ، وتكونت فيه وحدات سياسية ، ولكن هذه الوحدات لم تنته بالمسلمين إلى الشعور بأنهم يعيشون مستقلين بعضهم عن بعض في الشؤون الفكرية والفنية .

ولا ينتهي الإنسان من قراءة الجريدة أو قراءة أي كتاب يضم الأقاليم الإسلامية وشعرها مثل اليتيمة للثعالبي والمغرب لابن سعيد حتى يقف على هذا التشابه الفنى لصور الشعر العربي ، وحتى ييأس أن يكون هناك خلاف حقيقي بين إقليم وإقليم .

ولا يكاد يظفر بميزة خاصة لبيئة حتى يجدها شائعة في البيئات الأخرى ، فمن المشهور مثلاً أن شعر الطبيعة نما في الأندلس حتى غدا ميزة لها ، ولكن لا نقرأ هذا الشعر حتى نجد لا يختلف في شيء عن شعر المشاركة من أمثال ابن الرومي والصنوبري . وقل ذلك في الشعر الصوفي ، فهو منتشر في كل الأقاليم ، ولا فارق فيه بين إقليم وإقليم .

وقد نجد نوعاً من الابتكار كبديع أبي تمام ، ولكنك لا تلبث أن تجد نقاد العرب أنفسهم يردونه إلى مسلم بن الوليد ، بل إلى بشار وأبي نواس ، بل إن ابن المعتز يرده في كتابه « البديع » إلى الشعر الجاهلي والقرآن الكريم .

وتكثر مصر بسبب مزاجها الفكاهة من التورية واللعب بالألفاظ ، فينتشر ذلك عنها ، وتشاركها فيه كل البيئات الإسلامية ، حتى الأندلس نراها تتجه هذه الوجهة عند ابن خاتمة معاصر لسان الدين بن الخطيب .

فليس في الشعر العربي موضوع يختص به إقليم ولا لون فني من ألوان البديع يفرد به إقليم ، وإنما الذي فيه التقارب والتماثل ، حتى يشبه مصنعاً كبيراً

يدخله عمال محترفون ، فيجدون قوالب مهيئة ، فيصبون فيها ما يسمى شعراً ، وهو شعر يتحد في أكثر صوره وأطرافه ، لأن من طبيعة القوالب المهيئة أن تخرج أعمالاً متشابهة إن لم تكن متحدة تمام الاتحاد .

وكل ذلك معناه أن عوائق قوية حالت بين الأقاليم الإسلامية وبين أن تؤثر في الشعر العربي تأثيرات عميقة ، وهي ترد على الأقل إلى هذا الظاهر ، وهو أن الشعراء اصطالحوا فيما بينهم على صور فنية خاصة ، وساقوا شعرهم كله في هذه الصور ، لا يجيدون عنها ولا ينحرفون .

واقراً في كتاب الذخيرة الخاص بشعراء الأندلس لمؤلفه ابن بسام فستجد المؤلف يهتدى في التعليق على شعر كل شاعر بالعرف على مثاله المشرقي الذي يقلده ، فهذه القصيدة صيغت على نمط قصيدة لأبي نواس ، وتلك نظمت على نمط قصيدة للبحرئى أو لأبي تمام أو ابن الرومى أو المتنبى أو لأبي العلاء ..

والمعاني الجزئية للشعراء يتعقبها بنفس الطريقة ، فهذا المعنى مسروق من فلان أو فلان من العباسيين أو من سبقوهم ، وكأننا بازاء ساقية جحا وما قيل من أنها كانت تأخذ ماءها من البحر ثم تدفعه ثانية إلى البحر . وما البحر إلا الشعر العربي ، وما الساقية إلا الأقاليم التي دار شعرها على التقليد للنماذج السابقة . ويضيق التقليد ويتسع حسب اختلاف الشعراء في أمزجتهم أو في عقولهم ، ولكنهم على كل حال يعدون جميعاً مقلدين ، يتبعون النماذج التي تقدمتهم ، ويصوغون شعرهم عليها صياغة ، وكأنما جفت الينابيع التي يمكن أن تمدهم بضرب من الفردية يدفعهم إلى شيء من الاستقلال والانفصال .

— ٣ —

وربما كانت الأندلس أسبق الأقاليم إلى محاولة استلهاهم بيئتها وابتكار صورة جديدة في الشعر العربي على نحو ما هو ذائع مشهور عن الموشحات والأزجال . ولكن هذا نفسه ينبغى أن نحتاط فيه حين نقوله ، فإن من يقرأ الموشحات مجدها تستمد في مادتها ومعانها من الشعر العربي العام ، فالشاعر فيها يتغزل أو يمدح أو يهجو أو يصف الطبيعة أو يسوق خمرة بنفس الرواسب الفنية المألوفة لنا في الشعر العربي .

وكأنما التجديد الحقيقي في الموشحات يقتصر على الوزن والصياغة الموسيقية فهي تتألف من مراكز وأغصان ، تهيء لأن يكون هناك مغن وجوقة ترد عليه ، وهي تجدد في الأوزان بما تزيد في التفعيلات أو بما تحذف ، ولكن هذا كله تجديد في الشكل تحت تأثير الغناء والموسيقى . أما الجوهر فلا يختلف في شيء عن جوهر القصيدة العربية من حيث الخواطر والمعاني والصور .

ونحن لانعدم أن نجد صورة طريفة أو معنى مبتكراً في موشحة من الموشحات كما هو الشأن في القصيدة الإقليمية ، فلم يقفل باب الاجتهاد على الوشاحين والشعراء ، ولكنه تحاذل وتضاءل ، ولم يفتتح إلا لبعض صور ومعان قليلة .

وهي لا تعد شيئاً من حيث التعبير عن البيئات ، بل إنها جهود فردية محدودة ، فالفنانون لا يزالون مشدودين إلى مثل الفن القديمة ، أو كما كانوا يقولون ، إلى عمود الشعر العربي وأصوله ونماذجه .

ومعنى ذلك أن الشعر العربي رغم ما ظهر فيه من الموشحات الأندلسية له روح واحدة تسيطر عليه ، لم يستطع خلاصاً منها ولا انفكاً عنها . وهذه الروح هي التي كانت تصل بين الشعراء في البقاع والأمصار المتباعدة ، بحيث إذا ظهر أي لون جديد أو اتجاه جديد لم تلبث الأقاليم الأخرى أن تجاربه أو تقلده ، وقد تبدد فيه الإقليم الأصلي كما حدث في الموشحات ، فقد ظهرت في الأندلس ، ولم يلبث ابن سناء الملك المصري أن وضع لها أصولها في كتابه « دار الطراز » ونظم موشحات لا تقل روعة عن موشحات نظرائه في الأندلس ، وتعاقب من بعده على التوشيح المصريون والشاميون والعراقيون يحسنون ويجيدون ويتقنون .

وكل ذلك يجعلنا نقول إن مادة النسيج في الشعر العربي كانت أقوى من أن تنزع عنها الأقاليم مقوماتها ومكوناتها . وقد يكون هذا راجعاً إلى شيء من المحافظة في اللغة العربية ، أو قل إنها تميل إلى المحافظة الشديدة ، فانطبعت الأقاليم الإسلامية في شعرها وفنّها بهذا الطابع ، وأصبح من غير الممكن أن تنشأ اتجاهات ومذاهب جديدة تصيب الشعر بثورة عنيفة على نحو ما نعرف في المذاهب الغربية الحديثة .

على كل حال لم تخرج الموشحات عن عالم الشعر العربي المألوف للمشاركة إلا من حيث الوزن والصياغة ، وسرعان ما تناولتها الأقاليم الأخرى وحاولت أن تتفوق فيها على الأندلس ، وأهم الأسباب في أنها تمكنت من ذلك فعلا تملكها للمادة الأساسية التي تكونها ، ونقصد المعاني والحواطر وقوالب التشبيهات والاستعارات وكل هذه الرواسب التي تكون القصيدة العربية فهي نفسها التي نصادفها في الموشحة . ومن هنا أصبحت الموشحات صورة عامة من صور الشعر العربي لا صورة محلية خاصة ببيئة معينة . أنتجت الأندلس ولكن سرعان ما ساهمت فيها البيئات الأخرى وزاحت بيئتها الأصلية .

ونستطيع أن نلاحظ نفس الملاحظة في الأزجال ، ومعروف أنها لا تتألف من اللغة الفصيحة ، وإنما تتألف من اللغة العامية ، وقد اخترعها الأندلسيون على لسان ابن قزمان . وسرعان ما انتشرت في العالم الإسلامي كله ، حتى ليقول ابن سعيد صاحب المغرب إنه سمع أزجال ابن قزمان « مروية ببغداد أكثر منها بجواضر المغرب » .

ولا ريب في أن الذي أتاح للأزجال الأندلسية الانتشار إلى أقصى الشرق إنما هو هذه المادة التي نشب إليها والتي كانت تتألف منها ، إذ كانت تنزع انتزاعاً من مادة الشعر العربي في المعاني والأخيلة . وبذلك أمكن أن تدور على الألسنة في الأقاليم الإسلامية الأخرى وأن يفهمها الناس ويتداولوها فيما بينهم . فحتى الأزجال لا تفصل في حملتها عن الشعر العربي ، بل تستمر فيها طوابعه بجانب الألفاظ العامية البلدية .

على أن استخدام كل إقليم لعاميته فيها جعلها أقرب إلى أن تمثل من الشعر الفصيح ، لأن الزجالين حاولوا أن يصوروا واقع حياتهم بأوسع مما حاول الشعراء إذ لم يكونوا مقيدين مثلهم بنماذج معينة يرتفعون في تقليدها عن أوساطهم وعن عصورهم وبيئاتهم .

وبذلك كانت الأزجال أقوى وأوضح من الشعر في تمثيل البيئات الإسلامية وما جرى فيها من حياة سياسية واجتماعية . وحتى مزاج الشعب نفسه وخصائصه نستطيع أن نلمحها في الأزجال بأجلى وأحد مما نلمحها في الشعر الفصيح .

ويتضح ذلك بالرجوع إلى الأزجال في إقليم مثل مصر ، فمن الظواهر التي تميز هذا الإقليم ظاهرة الفكاهة ، ولها صورة معروفة في الشعر الفصيح هي التورية ، ولكنها صورة محدودة جداً ، وقد شاركت فيها الأقاليم الإسلامية بحكم اندماجها بل فنائها بعضها في بعض .

وإذا تركنا الشعر المصري الفصيح الذي لا يكشف لنا كسفاً واضحاً هذه الظاهرة إلى الأزجال وجدناها مجسمة عند زجالين كثيرين . ويكفي أن نرجع إلى ديوان « نزهة النفوس ومضحك العبوس » لابن سودون الذي كان يعيش في عصر المماليك لئرى كل شيء في مصر يتحول عنده إلى هزل وفكاهة ، وكأنه أراجوز ، تشد أسلاكه ، فيتحرك حركات مضحكة ، والديوان كله ضحك ودعابة .

وكان في الجيل الماضي الشيخ محمد النجار صاحب مجلة الأرغول زجالاً من الطراز الأول وتعرض في أزجاله للحياة المصرية المعاصرة له وللمرأة المتمدينة حينئذ والسفور ولكل ما وقع تحت عينه وأجراه فكاهة ومزاحاً .

ولعل في هذا ما يدل على أن ما استعصى على الأقاليم من التأثير العميق في الشعر العربي وصلت إليه عن طريق آخر هو الأزجال ، وما يزال الفرق بعيداً في عصرنا بين أن نقرأ للزجالين والشعراء ، فداًئماً يتصل الأولون بالحياة الواقعية من سياسة واجتماع اتصالاً مباشراً بخلاف أصحاب الشعر الفصيح ، كأن هذا الشعر لا يزال يستعصى على تمثيل بيئاته وأقاليمه إلا ما جاءه من إمدادات غريبة ، وتوجهات لا هي إقليمية ولا شرقية .

سوقى صيف

آراء في العدالة الاجتماعية

للمؤستاذ - سبر قطب

قد يكون اصطلاح : « العدالة الاجتماعية » من مواليد العصر الحديث . ولكن مدلول : « العدالة الاجتماعية » قديم . أقدم من هذا بكثير . والذي لاشك فيه أن الإسلام ، سواء بمبادئه النظرية أو بواقعه التاريخي ، كان أسبق نظام اجتماعي عرفته البشرية ، غني بتقرير مدلول العدالة الاجتماعية ، ثم بتطبيقه في واقع الحياة .

ويكفي لتقرير هذه الحقيقة التاريخية أن نذكر أن مولد الإسلام قد عاصر أواخر عهد الرق وأوائل عهد الإقطاع في تاريخ البشرية ، أو في التاريخ الأوربي على أقل تقدير ، ... والقواعد التي يقوم عليها كلا العهدين هي أبعد ما تكون عن مدلول العدالة الاجتماعية ، والمسافة بينها وبين القواعد التي قام عليها النظام الاجتماعي الإسلامي مسافة شاسعة تقاس بعشرات القرون .

ولقد احتاجت أوروبا لكي تخرج نهائياً من عهد الرق ، وتقطع عهد الإقطاع ، وتجتازه إلى الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية ، إلى ثلاثة عشر قرناً منذ مولد الإسلام . بينما كان النظام الإسلامي منذ نشأته يحمل مبادئ لتحقيق العدالة الاجتماعية أفضل وأكثر تقدماً من خير المبادئ التي تضمنتها النظم الثلاثة الأخيرة : الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية - مما سببته بعد قليل - والتي تتلاقى أحياناً مع بعض المبادئ الإسلامية تلاقياً جزئياً ، يخيل معه لمن لا يتعمقون الأشياء أن هذه النظم ، أو بعضها ، تتفق في طبيعتها مع النظام الإسلامي . وهو مجرد وهم واشتباه .

وعلى أية حال فإن تضمن النظام الإسلامي لمثل هذه المبادئ - وقد كان مولده معاصراً لأواخر عهد الرق وأوائل عهد الإقطاع - يجزم بأن النظام الإسلامي لم يكن مرحلة تاريخية مهدت لها الأحوال الاجتماعية المعاصرة في العالم أو في

الحزيرة العربية إذ ذاك - كما يزعم بعض الباحثين الغربيين ويتابعهم بعض مقلدة المسلمين - إنما كان نظاماً ذاتياً أنشأته الشريعة الإسلامية ، غير مسبوق ، وغير نابع من الظروف المعاصرة لنشأته ، والدليل البسيط على هذه الحقيقة أن البيئات الأخرى التي تركت للتطور الطبيعي ، قد احتاجت بعد مولد الإسلام إلى نحو عشرة قرون لتشهد نشأة النظام الرأسمالي ، وإلى أكثر من اثني عشر قرناً لتشهد نشأة النظام الاشتراكي وميلاد الفكرة الشيوعية . . وما يزال النظام الإسلامي إلى هذه اللحظة أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية من هذه النظم كلها ، وما يزال أقدر على التطور وعلى تلبية الحاجات المتجددة للجماعات البشرية من تلك النظم أيضاً .

ولعله يحسن هنا أن نذكر شيئاً عن مدلول « العدالة الاجتماعية » في النظم الاجتماعية الثلاثة الأخيرة لنوازن بينه وبين مدلولها في النظام الاجتماعي الإسلامي ، بوجه عام .

لقد كان ميلاد النظام الرأسمالي خطوة كبيرة في تحقيق لون من العدالة الاجتماعية إذا هو قيس إلى النظام الإقطاعي قبله .

ونظام الإقطاع عبارة عن أسلوب من الإنتاج ، الصفة المميزة له هي التبعية الدائمة Serfdom ويعرفونه بأنه نظام في ظلّه يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بأداء مطلوبات اقتصادية معينة ، سواء أكانت تلك المطالب تؤدي على هيئة خدمات يقوم بها ، أو على شكل مدفوعات أو (استحقاقات) يؤديها نقداً أو عيناً . ولتوضيح ذلك نقول : إن المجتمع الإقطاعي ينقسم إلى طبقتين : الأولى وتشمل ملاك الأبعاديات الإقطاعية ، والثانية وتتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم . فمنهم الفلاحون والعمال الزراعيون والعبيد . وإن كان عدد هؤلاء الأخيرين ظل يتناقص باطراد وسرعة . فهؤلاء الفلاحون أي المنتجون المباشرون ، لهم الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم في كسب معاشهم وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش ، كما يمارسون في بيوتهم الصناعات البسيطة التي تتصل بالزراعة ، ولكنهم في مقابل ذلك يلتزمون بأمر عدة ، مثل الخدمة الأسبوعية في أرض الشريف مع آلهم

وماشيئهم ، والخدمة الإضافية في المواسم الزراعية ، وتقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات الخاصة وعليهم كذلك أن يطحنوا غلالهم في المطاحن التي يقيمها الشريف ، وأن يعصروا كرومهم في معصرته .

« وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء ، أى إنه يشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى أهل منطقته . كما أن المفروض فيه أنه مسئول عن حماية هؤلاء الفلاحين ، ودفع العدوان عنهم . ومن هنا نجد أنفسنا أمام تبادل في الالتزامات .. وهذا النظام يختلف عن الرق القديم . فالفلاح يقوم بزراعة الأرض مقابل هذه الالتزامات المتبادلة . ولم يعد سلعة تباع وتشترى ، ولم يعد القانون يجيز عقابه بالتعذيب أو الصلب ، واختفت تلك المبارزات الوحشية المألوفة لدى الرومان والتي كان يذهب ضحيتها الأرقاء » (١) .

ومن هنا نجد أن النظام الرأسمالي كان خطوة كبيرة في تحقيق لون من العدالة الاجتماعية كما أسلفنا . ولقد بدأت بذور هذا النظام على أثر الحروب الصليبية ، حينما خرج الأوروبيون من عزلتهم ، واختلطوا بالمسلمين في الشرق ، ورأوا ما عندهم من نظم اجتماعية ، ومن عدالة لا وجود لها في أوروبا ؛ ثم جددت عندهم عوامل اقتصادية أوجدت طبقة جديدة وهي الطبقة « البرجوازية » المولفة من التجار . ثم وجد رجال الصناعة ، ونمت الصناعات وأصبحت مصدراً لتجميع الأموال ، وبذلك هدم النظام الإقطاعي . وحل محله النظام الرأسمالي .

إن نقطة التحول في النظام الرأسمالي فيما يختص بتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية ، هي قيام هذا النظام على مبدأ الفردية . أى حرية الفرد في اختيار نوع العمل الذي يريده ، وطريقة الحياة التي يحبها ، والوسيلة التي يستغل بها نشاطه في كافة الميادين ، فلا يصبح مشدوداً إلى الأرض ، ولا تصبح حياة الجماعة سياسياً وقضائياً مرتبطة بمزاج الشريف ، وإنما تنظمها الدولة في ظل قوانين عامة بستمى أمامها الجميع ، وتسمح بالمنافسة الحرة القائمة على الجهد الشخصي .

غير أن تقدم النظام الرأسمالي في طريقه ، قد حول المنافسة الحرة إلى نوع من الاحتكار يقضى على المنافسة . كما أن تجمع رؤوس الأموال في ناحية والعمال

(١) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البراوي .

الذين لا يملكون إلا جهدهم في ناحية أخرى ، كاد يرتد بالبشرية إلى لون من عهد الإقطاع ، لأن العمال لم يعودوا يملكون حريتهم حقيقة بازاء قوة رأس المال ، وحل التعارض بين مصالح الطبقتين محل التناسق الذي كان ملحوظاً عند نشأة النظام الرأسمالي .

ولكن لا يفوتنا على أى حال أن نقرر أن هذا النظام كان خطوة كبيرة في تحقيق مدلول العدالة الاجتماعية . وكان التحرر من ربقة الأرض . والحرية الفردية هما المدلولان الواضحان للعدالة الاجتماعية في ظل هذا النظام .

أما مدلول العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي ، فقد جاء كرد فعل طبيعي للاحتكار الذي انتهت إليه المنافسة الحرة في النظام الرأسمالي ، ولتعارض المصالح بين طبقة أصحاب المصانع والطبقة العاملة . ويتمثل في تأمين المرافق المتصلة بالخدمات العامة ، وامتلاك الدولة لموارد الثروة الضخمة التي يعجز الأفراد عن استغلالها ، منعاً للاحتكار . كما يتمثل في امتصاص الثروة الفائضة عن طريق الضرائب التصاعدية المباشرة ، مع ضمان حد أدنى لائق لمستوى حياة الأفراد من حيث العمل والمسكن والصحة والتعليم . . . وبذلك تتقارب الفوارق بين طبقات الأمة . . . وذلك مع إبقاء حق الملكية الفردية وحق الحرية الفردية في اختيار نوع العمل ونوع الحياة ونوع الاعتقاد ، ومع اختيار الحكم الديمقراطي من الناحية السياسية .

أما الشيوعية فمدلول العدالة الاجتماعية فيها - كما هي مطبقة - هو تحريم الملكية الفردية إلا في الحدود الاستهلاكية ، وجعل مرافق العمل كلها في يد الدولة ، وتوجيه العمال كل إلى نوع من العمل ليست له الحرية في اختيار سواه ، كما أن العامل ليست له حرية الانتقال من مصنع إلى مصنع ولو كان نوع العمل متحداً ، ما دامت الدولة هي التي تنظم سير العمل . وذلك منعاً لاستغلال صاحب رأس المال للعامل واستغلال ما يسمونه « فائض القيمة » وهو الفرق بين قيمة الجهد الذي يبذله العامل في إنتاج السلعة والسعر الذي تباع به هذه السلعة ، والذي يتجمع شيئاً فشيئاً في يد صاحب رأس المال ، فينتهي إلى تضخم ثروته . . . أى إن الدولة تحرم الأفراد جميع حرياتهم الفردية في مقابل حمايتهم من سوء

استغلال التنافس الفردى الذى ينتهى إلى الاحتكار أو استغلال جهود العمال ،
وفى مقابل ضمان الحد المعقول من المطالب المادية . . ويدخل فى هذه الحريات
المنوعة حرية العبادة العلنية وحرية القول وحرية العمل وحرية الاستثمار .

فى مقابل هذه المدلولات المختلفة للعدالة الاجتماعية فى تلك النظم الثلاثة ،
التي سبقها الإسلام جميعاً بنحو عشرة قرون ، نجد مدلولها فى النظام الاجتماعى
الإسلامى أشمل وأقوم ، وأكثر تحقيقاً لما فيها جميعاً من الخير ، وأنقى لما فيها
جميعاً من المساوىء .

ان مدلول العدالة الاجتماعية فى النظام الإسلامى ينبع من العقيدة الإسلامية
ذاتها فى أن الله الواحد خلق الناس جميعاً متساوين فى القيمة الإنسانية ، وفى
الحقوق والواجبات . ومن ثم يجب أن لا يقع أى تفاوت بينهم إلا بناء على تفاوت
فى العمل الصالح الذى يؤديه الفرد فى حياة الجماعة . وبشرط ألا يؤدى هذا
التفاوت إلى إيقاع أى ضرر بالجماعة .

ولتحقيق هذا المعنى فى سياسة الحكم جعل التشريع - وهو مصدر التفاوت
فى السلطة - لله وحده وللرسول الذى أرسله الله لبيان شريعته وتنفيذها . بحيث
لا يشرع فرد للجماعة ولا تشرع طبقة فيها طبقة . إنما يخضع الجميع لشريعة
واحدة ليس من الخائز عقلاً - وهى من عند الله - أن تكون فيها محاباة لفرد
ولا طبقة ، أو تحقيق لمصلحة ليست عامة للجماعة وجعل نظام الحكم نظاماً
شورياً . يستمد الحاكم فيه سلطته من اختيار الجماعة له . وسلطته هذه مقصورة
على تنفيذ الشريعة . وليس له حق زائد لا يتمتع به فرد من رعاياه .

أما فى الميدان الاجتماعى فقد جعل التكافل هو قاعدة الحياة . ومم يجعله
تكافلاً اقتصادياً فحسب . إنما هو تكافل كامل بين الفرد والجماعة التي يعيش فيها .
وبينه وبين الدولة ، ثم بين الدولة المسلمة وسائر الدول فى سبيل تحقيق العدل
المطلق للجميع .

هذا العدل المطلق يتمتع به كل فرد بنسبة متساوية مع الآخرين سواء أكان
حاكماً أم محكوماً ، عربياً أم غير عربى ، أبيض أم أسود ، مسلماً أم غير مسلم ،

ما دام خاضعاً للنظام الاجتماعى الإسلامى . وهذا النظام يضمن لغير المسلم حرية الاعتقاد وحرية العبادة وحرية « الأحوال الشخصية » ، ويكتفى منه فقط بالخضوع - كالمسلم - للنظام العام فى العقوبات والمعاملات المادية .

وأما فى الميدان الاقتصادى فإن مدلول العدالة الاجتماعية يشمل : حرية الملكية الفردية وحرية الاستثمار وحرية الانتفاع بالمال ولكن يقيد كل حرية منها بمصلحة الجماعة . يقيد مبدأ حرية الملكية الفردية بمبدأ آخر هو أن المال مال الله وأن الله قد استخلف فيه الجماعة . « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ... » . « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه .. » - والشارع - وهو النائب عن الجماعة - هو الذى يملك الأفراد قسطاً من هذه الملكية العامة بعقد خاص - حقيقة أو حكماً - بحيث لا يقوم حق الملكية (كبقية الحقوق) إلا بإثبات (١) الشارع وبذلك تكون الملكية الفردية طارئة لأصيلة . ويبقى حق الجماعة الأصلية قائماً فى استرداد بعض هذه الملكية أو كلها كلما كان ذلك ضرورياً لتحقيق مصلحة للجماعة . أولدفع مضرة ولو متوقعة . والنص : « إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد » وبذلك يحتفظ بمزايا الملكية الفردية التى يحتج بها النظام الرأسمالى ، ولكنه يمنع الضرر الذى ينشأ فى بعض الحالات من إطلاقها كما تحتج الماركسية .

ويقيد مبدأ حرية الاستثمار بمبدأ آخر ، وهو تحريم الربا وتحريم الاحتكار وبجواز تأميم بعض المرافق العامة عند الاقتضاء ، وبقدر الحاجة . قياساً على شيوعية الماء والكأ والنار التى ورد بها الحديث : « الناس شركاء فى ثلاث .. الماء والكأ والنار » والنص على تحريم الربا قاطع فى القرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين - فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب الله ورسوله » . والحديث الصحيح بتحريم الاحتكار قاطع كذلك : « من احتكر فهو خاطىء .. » وبهذا يتقو عيوب حرية الاستثمار ويحقق أهداف المذهب الاشتراكى . ولكن فى حدود مرنة ، تراعى الحاجة وتعمل بقدرها . . . ويزيد عليه تحطيم ذلك الأساس الخاطىء للاقتصاد . نظام الربا المعيب الظالم . الذى لا يتفق مع العدالة . فليس من العدالة أن يربح رأس المال دائماً وأن يكون المدين

(١) « الملكية ونظرية النقد » للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ العريضة بكلية الحقوق .

معرضاً في الوقت ذاته للربح والحسارة ، بينما هو الذي يبذل الجهد في الاستثمار
وصاحب المال مستريح قاعد ، يلد له المال المال .

ويقيد مبدأ حرية الانتفاع بمبدأ الاعتدال . . أي مجانية السرف
والترف ، ومجانية البخل والكنز ، مع ترتيب حقوق في المال تبدأ بحق الزكاة ،
ومتوسطها ٢.٥٪ من رأس المال في كل عام . وتنتهي بأخذ الفضل كله ،
وهو ما يزيد على الحاجة الطبيعية المعتدلة لصاحب رأس المال عند الاقتضاء .
يعتمد هذا المبدأ الأخير على الحديث الصحيح : « في المال حق سوى الزكاة »
وعلى قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » وعلى قول
عمر بن الخطاب الذي لم ينكره أحد من المسلمين في وقته : « لو استقبلت
من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء »
ولو أن هذه العزيمة لم تنفذ ، ولكن عدم إنكار المسلمين على عمر يفيد تقرير
للمبدأ عن طريق الإجماع .

كذلك يتمثل مدلول العدالة الاجتماعية في النظام الإسلامي ، في ضمانات
الدولة لحق العمل للقادرين عليه وهذا يتضمن تدريبهم عليه وإيجاد أدوات العمل
لتحقيقه . يقرر هذا المبدأ تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم مع رجل جاء
يسأله ، فلم يعطه مالا ، إنما هياً له فأساً ، وكلفه أن يذهب فيحطب بها ،
فبييع ما يحطبه ويعيش ولا يسأل الناس ، كما كلفه أن يغدو عليه فيخبره
عن حاله .

وفي الوقت الذي يقرر فيه الإسلام كفالة حق العمل للقادرين عليه ،
يقرر كذلك ضمانات الضروريات لكل فرد حقاً خالصاً لمجرد الولادة والحياة ،
سواء قام بالعمل في حالة القدرة أو لم يقيم به في حالة العجز . وقد فرض عمر
ابن الخطاب للوليد والعاجز والمريض وهم لا يؤدون عملاً .

ولقد أباح الإسلام للمحتاج في سبيل الحصول على الضروري للحياة أن
يقاتل ويقتل من يمنعه عنه وهو في يده . وذهب الإمام ابن حزم في هذا إلى
اعتبار المحتاج شهيداً إذا قتل في سبيل الحصول على الضروري لحياته ، وإلى

اعتبار المانع إذا قتل حينئذ مهدراً دمه ومن أهل النار . كذلك ذهب إلى اعتبار أهل المحلة التي يموت فيها فرد من الجوع قتلة تؤخذ منهم الدية .

ولم يقف الإسلام عند حد ضمانه الضروريات لجميع أفراد الأمة ، إنما ذهب إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين جميع الأفراد والطبقات . واتخذ لذلك وسائل عملية أشرنا إلى بعضها فيما مضى من مثل تحريم الربا وتحريم الاحتكار - وهما الوسيلتان الباغيتان لتضخم الثروات في جانب والحرمان في الجانب الآخر - ومن مثل تأميم مصادر الثروة قياساً على الماء والكلاً والنار . . . « ويرى المالكية في أشهر أقوالهم أن ليس شيء من الأنواع الثلاثة : المعادن والفلزات والسوائل في محالها (مناجمها) من الأموال المباحة حتى يتملكها من وجدها واستولى عليها . . . وإنما هي ملك للمسلمين استولوا عليها باستيلائهم على أرضها لأنها منها ، وثمرة من ثمراتها ، ولكنها مع ذلك لا تعد تابعة لها ، فلا تملك بامتلاكها ، إذ ليس لملكها تملك الأرض وتطلب عادة ، فبقيت للمسلمين (١) » .

وذلك حرصاً على تحقيق العدالة الاجتماعية في محيط أوسع من محيط الضرورات . محيط منظور فيه إلى تقريب الفوارق بحيث لا يبقى منها إلا ما يقوم على زيادة في العمل الصالح والجهد المبذول . وحتى هذا فهو مقيد بهذا القيد ، قيد التوازن الاجتماعي في محيط الجماعة .

...

بهذا يحقق الإسلام كافة المزايا التي تريد النظم الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية أن تحققها كل في محيطه . ويمنع كل المساويء المتخلفة من كل نظام من هذه النظم .

والشيء الظاهر في النظام الإسلامي أنه لا يحاول أن يقف في وجه الميول الفطرية في الإنسان إلا حين تتجاوز منطقة الأمان ، حين تبدأ أضرارها ومفاسدها وهو يضع أسباب الوقاية في مبدأ الأمر بتقرير طرق معينة لاستثمار المال ، وتحريم الطرق التي تسبب تضخم الثروة بغير حق . وبتقرير العمل لكل قادر

(١) كتاب أحكام المعاملات للاستاذ الشيخ علي الحنيف الأستاذ بكلية الحقوق .

وتقرير الضروريات الأولية لكل إنسان . وإلى جانب الطرق الوقائية استخدم الطرق العلاجية بتقرير حق الزكاة . ثم حق أخذ الزائد عن الحاجة من المال . ثم حق أخذ المال كله عند الاقتضاء . ولكن في حدود الاقتضاء بلا زيادة . لأن الأصل أن يلتقى كل جهد جزاءه وأن يستمتع صاحبه به ، ما لم تقتض الضرورات الاجتماعية حرمانه جزئياً أو كلياً من ثمرة هذا الجهد ، لمصلحة أعلى من مصلحته الشخصية في بعض الأحيان .

وهذه المرونة هي التي تجعل النظام الاجتماعي الإسلامي أكثر قبولاً للامتداد والحيوية في المستقبل من سائر النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية حتى اليوم . كما أنه كان في الماضي أسبق هذه النظم وجوداً . وهو بعد هذا وذاك أشمل وأوسع آفاقاً « صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ؟ » .

سید قطب

الفكر العربي المعاصر

أتجاهه وخصائصه

للدكتور زكي نجيب محمود

- ١ -

ليس كل ما يكتب بالعربية فكراً عربياً ؛ فالفكر لا تتحدد قوميته باللغة التي كتب بها ، بل ينتسب إلى قومية منتج ، كائنه ما كانت اللغة التي استخدمها ذلك المنتج في التعبير عن فكره ؛ فلو نقلنا إلى اللسان العربي شيكسبير من انجليزيتته ، أو راسين من فرنسيتها ، فلا يصبح الأدب المنقول أدباً عربياً بسبب الثوب العربي الذي ألبسناه إياه ، كما لا يصبح الرجل من الإنجليز أو من الفرنسيين أعرابياً إذا ما لبس العباة العربية .

لقد نظم طاغور بعض شعره بالإنجليزية ، لكن هذا الشعر يضاف إلى الأدب الهندي رغم لغته ، لأن القلب الشاعر هندي يشعر بما يشعر به الهنود ؛ على أنه يجوز أن نستثنى من هذا التعميم ، الكاتب الذي ينشأ في وطن غير وطنه فيصبح وكأنه من أبناء هذا الوطن الجديد ، ويندمج مع أهله في أفكارهم ومشاعرهم ؛ ومن أمثلة ذلك « كتراد » البولندي الذي كتب قصصه بالإنجليزية بعد أن نشأ وتربى بين الإنجليز ، فجاء أدبه فصلاً من تاريخ الأدب الإنجليزي ولذلك أيضاً أمثلة كثيرة لرجال من الفرس كتبوا ما كتبوه باللغة العربية ، وجاءت كتابتهم جزءاً من الفكر العربي ، لتأصل الروح العربية في نفوسهم .

فلا مندوحة لنا - إذ نتناول بالتحليل فكرنا العربي المعاصر - عن اطراح ما نقلناه من اللغات الأجنبية على اختلافها ، لا فرق في ذلك بين قديمها وحديثها ، ولا بين ترجمة كاملة وتلخيص ، لكي نحصر أنظارنا فيما هو فكر عربي خالص .

ثم لا يكون هذا الفكر العربي الخالص الذي نخلص إليه بعد تنحية الفكر المنقول فكراً معاصراً ، إلا إذا كان أصحابه الذين أنشأوه وأنتجوه من أبناء الجيلين أو الثلاثة الأجيال الأخيرة - وهي الأجيال التي يمكن أن نتفق على أنها تحدد معنى المعاصرة - بحيث يجوز لنا أن نطلق لفظ « الفكر العربي المعاصر » على ما أنتجه أبناء الدول العربية في الثلث الأخير من القرن الماضي وفي هذا النصف المتقضى من القرن الحاضر ؛ ولا مندوحة لنا مرة أخرى عن اطراح الكتب التي نشرناها في هذه الفترة من تراثنا القديم ، والتي ليس لنا من فضل إلا فضل بعضها ، وهو كفضل الذي يخرج من جوف الأرض آثار آبائه الأقدمين - نعم إن الكشف كشفه ، لكن فضل الكشف عن الآثار لا يجعلها من صنع يديه ؛ فله إن شاء أن يفخر بمجد آبائه على ألا ينسى أن مجده هو من ذلك كله لا يكون إلا لنسبته إلى هؤلاء الآباء .

نريد - إذن - أن نبعد عن أنظارنا ونحن بصدد البحث في الفكر العربي المعاصر ، كل منقول عن لغة أجنبية ، لأنه ليس فكراً عربياً ، وكل قديم منشور ، لأنه ليس فكراً معاصراً ، لنرى بعد ذلك ماذا يبقى بين أيدينا مما أنتجناه إنتاجاً مبتكراً أصيلاً ؛ فقد يسهل علينا عندئذ أن نتعقب اتجاهنا الفكري ، وأن نلمح الخصائص التي تميز فكرنا .

لكن أين عسانا واجدون هذا الفكر الذي نريد أن نضعه موضع البحث والتحليل ؟ إن الفكر لا يكون هواء ساجحاً في الفضاء ؛ بل هو شيء مدون في الكتب والصحف ؛ فإذا أردنا جمع الفكر العربي المعاصر ، فعلياً بما أخرجته المطابع خلال الفترة التي حددناها ، مما كتبه أبناء البلاد العربية عن ابتكار وأصالة ؛ غير أن المطابع العربية قد أخرجت خلال الثمانين عاماً التي ذكرناها ، ألوف الكتب وعشرات الألوف من المجلات والصحف ؛ وإنه ليتعذر علينا - بل قد يستحيل - أن نغربل هذا الإنتاج كله لنميز بين ما هو أصيل وما هو دخيل ؛ ولذلك فحسبنا إنتاج طائفة قليلة من قادة الفكر ، الذين أجمع الرأي على أنهم فينا صفة ممتازة ؛ فان وجدنا هؤلاء في جملتهم يتجهون وجهة معينة ، ويتسم تفكيرهم بسمة مميزة كانت لنا بذلك النتيجة المنشودة .

هأنذا أضع أمامي طائفة من الأسماء التي لمعت في مجالنا الفكري إبان الفترة التي حددناها ، وأحاول أن أستخرج ما بينها - أو ما بين أكثرها - من عناصر مشتركة ؛ فأول ما يستوقف النظر في إنتاجهم ، جهاد متصل في سبيل الحرية ، لكنه جهاد تختلف ألوانه فيما بينهم ؛ فكثرتهم تدعو دعوة صريحة إلى الحرية السياسية من المستعمر الأجنبي أو من المستبد الداخلي ؛ حتى لتجد نقرأ منهم قد وصلوا أنفسهم بالأحزاب السياسية صلة جعلتهم يرتفعون بارتفاعها وينخفضون بانخفاضها ، بل إن منهم من أوغل في هذه الصلة بالأحزاب السياسية إيفالا حتى تبوأ من حزبه مكان الرئاسة .

استنفذ الجهاد السياسي شطراً كبيراً من جهدنا الفكري ، فانطبع تفكيرنا - إلى حد ما - بالطابع الذي اقتضاه العراك الحزبي في ميدان السياسة ، وهو أن يكون أصحاب الأقلام على وعي تام بتفصيلات الحوادث التي تتصل بقضاياها السياسية - الداخلية والخارجية - وأن يرهفوا قدراتهم الحدلية ، بحيث يستطيع الكاتب أن يقرأ مقالة خصمه انيوم ليرد عليها غداً ؛ فلا عجب أن يتسم تفكيرنا بقصر المدى وسرعة الإنتاج ، وارتبط بالصحافة ارتباطاً وثيقاً ، فجاءه من هذا الارتباط بالصحافة الخير مرة والشر ألف مرة ، وسرجه الحديث في هذا لنعود إليه بعد قليل .

أقول إن الدعوة إلى الحرية طابع يميز الفكر العربي المعاصر ، وإن هذه الدعوة قد جاءت صريحة من الأقلام التي نهض أصحابها بخدمة الأحزاب السياسية وأقول « خدمة الأحزاب السياسية » وأعني ما أقول بمدلوله الحرفي ؛ لأن الأحزاب السياسية جاءت أولاً ، ثم نهضت أقلام المفكرين للدفاع عنها بعد ذلك ؛ فلم يكن المفكرون هم الذين أنشأوا الاتجاهات السياسية كما كان ينبغي أن يكون . . حدث ذلك - مثلاً - في فرنسا في القرن الثامن عشر ، فظهر روسو وفولتير وديدرو ومن إليهم ، وخلقوا الجو الفكري الذي شق للسياسة طريقها حتى كانت الثورة الفرنسية وما بعدها ؛ وحدث ذلك في إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، حين جعل الكتاب يكتبون في الاشتراكية قبل

أن تكون الاشتراكية حزباً سياسياً ، حتى إذا ما خلق الحزب السياسى ونهض على قدميه ، لم تعد ترى أئمة الفكر عندهم يلجقون به كما يلحق التابع بمتبوعه والخدام بسيده . . . وفى رأى أن انعكاس الوضع عندنا فى البلاد العربية له مغزاه وهو أن شعلة الحرية قد أضاءها رجال العمل لا رجال الفكر ؛ ومن هنا جاء ما كتبه المفكرون فى الحرية السياسية مقالات حزبية صحفية تسير وراء الحوادث اليومية ، ولم يظهر بيننا المفكر الذى يكتب فيها رسالة لها نصيب من عمق أو اتساع ، كما فعل مفكرو الغرب حين شقوا الطريق برسائلهم فى الحرية السياسية لما قام بعدهم من أحزاب سياسية تكونت فى ضوء تعاليمهم وآرائهم .

على أن الدعوة إلى الحرية السياسية لم تكن كل شىء ، إذ ظهرت دعوات أخرى إلى حريات أخرى ، وها هنا نجد لمفكرينا فضلاً فى الابتكار والإبداع ؛ فلتن فات قادة الفكر منا أن يمسكوا بزمام الدعوة إلى الحرية السياسية ، بأن تركوا هذا الزمام فى أيدي الساسة واكتفوا هم بالسير فى مواكب الأحزاب ، فهم فى سائر أنواع الحرية أئمة ورواد ؛ ولنا فى ذلك عزاء أى عزاء ، إذا علمنا أن هذه الحريات الأخرى أبقى أثراً وأدوم حياة .

لقد شغلتنا المطالبة بالحرية السياسية حتى أوشكنا أن نفهم « الحرية » بهذا المعنى وحده ، لولا جهود موفقة لقادة الفكر عندنا ، علمتنا أن الحرية تكون فى التعبير عن الرأى تعبيراً لا تقيده القيود ؛ قل الرأى الذى تراه ، وقله مخلصاً صادقاً ، واحتمل فى سبيله صنوف الأذى التى ربما نزلت بك نتيجة إعلانك لرأىك ، تكن نصيراً للحرية أكبر نصير ، مهما يكن نوع ذلك الرأى ، ولو لم تذكر كلمة « الحرية » أبداً من أول المعركة إلى آخرها . . . ولا شك أن كثيرين من قادة الفكر العربى المعاصر ، قد وقفوا دون آرائهم وقفات عنيدة فكانوا بذلك دعاة للحرية بمعناها الصحيح .

إننا إذ نقول إن الدعوة إلى الحرية سمة مميز فكرنا العربى المعاصر ، نضع فى اعتبارنا مظاهر قد تبدو تافهة إذا أخذت فرادى ، لكنها هى القطرات التى يتكون منها التيار الدافق ؛ فاذا رأيت الشعراء يجاهدون فى تحطيم التقاليد الشعرية الموروثة ما استطاعوا إلى تحطيمها من سبيل ، وإذا رأيت ألواناً جديدة تخلق

في أدبنا خلقاً من العدم أو شبهه ، كالفن والفن المسرحية ، وإذا رأيت البائع في الطريق يحاول أن يحدد حقوقه إزاء الشرطي الذي يمثل الحكومة ، والشاب الناشئ يريد أن يثبت شخصيته أمام أبيه أو معلمه ، والزوجة تجاهد في اكتساب حقها كاملاً في محيط الأسرة . . . إذا رأيت هذا كله ممثلاً فيما ينشره المفكرون بيننا ، فاعلم أنه تيار فكري واحد يدفعنا نحو الحرية ونحو الكرامة الإنسانية ، مهما تعددت ألوانه فيما أنتجه هؤلاء المفكرون .

— ٣ —

وأعود فأنظر إلى إنتاج هذه الصفوة الممتازة من مفكرينا خلال الفترة التي حددناها فألاحظ إلى جانب جهادهم في سبيل الحرية بشتى ألوانها ، ميلاً قوياً ظاهراً نحو « التعقيل » — أعني نحو أن يقيموا النهضة العربية الحديثة على أساس من منطق العقل ، بدل أن يركنوا إلى عاطفة القلب وحدها ؛ وذلك اتجاه — بغير شك — نحو ما هو خير وأفضل .

وقد كان لهذا « التعقيل » وجهان : الأول اعتراف من المدنية الأوروبية والثاني مجهود جبار نحو إعادة التراث العربي القديم مصحوباً بدفاع عقلي يحاول أن يبرر له مكاناً من ثقافة العصر الحاضر وفكره .

لقد قدمت لهذا البحث بمقدمة أقول فيها بوجوب استبعاد الفكر المنقول ترجمة أو تلخيصاً ، واستبعاد الفكر المنشور من التراث القديم ، لكي نخلص إلى ما هو فكر عربي معاصر ، فنبتين خصائصه على ضوء التحليل الصحيح ؛ فإذا ما عدت الآن أذكر اعترافنا من المدنية الأوروبية وإعادة تراثنا العربي القديم على أنهما وجهان لحركة « التعقيل » التي تميز اتجاهنا الفكري المعاصر ، فإنما أذكرهما لما نشأ عنهما من « اتجاه » الأنظار نحو وجهة معينة ، لا لخصولهما الفكري في ذاته ؛ وذلك شبيه بمن يدير جسده نحو الشمال — مثلاً — ثم يترك قدمي في هذا الاتجاه الجديد من تلقاء نفسه ، وبالخطى التي تستطيعها قدمك وساقك .

فلما كان أوضح جوانب المدنية الغربية اليوم هو إنتاجها العلمي — من حيث النظريات العلمية وتطبيقها تطبيقاً عملياً على السواء — كان من الطبيعي

أن يؤدي اتصالنا بتلك المدنية وأهلها - اتصالاً مباشراً أخذ يتزايد زيادة مطردة في القرن الأخير - إلى نقل كثير من علومهم ، وإلى اصطباغ التعليم عندنا بتلك الصبغة العلمية إلى الحد الذي استطعناه : نقلنا عنهم علوم الطب والهندسة والرياضة والطبيعة والنفس والاجتماع والاقتصاد وغيرها ، وفوق هذا كله نقلنا عنهم المنهج العلمي ذاته وأخذنا نطبقه في ميادين جديدة عندنا - إلى هنا نحن ناقلون لفكر غيرنا ، لكن أنظارنا قد اتجهت بهذا النقل وجهة جديدة ، وهي أن ننظر إلى شتى أمورنا الإصلاحية الهامة نظرة عقلية علمية ، فكانت هذه الوجهة الجديدة بغير شك طابعاً يميز فكرنا المعاصر .

فها هو ذا - مثلاً - مفكر من طليعة رجال الفكر المعاصر عندنا ، يكتب كتاباً في الشعر العربي القديم ، فيقدم له بمقدمة طويلة يزعم فيها أن البحث الأدبي القويم ينبغي أن يقام على المنهج الديكارتي في التشكك وبلوغ اليقين ؛ وهذا إمام فكري آخر ، يفسر القرآن أو جزءاً منه تفسيراً يراعى فيه أن تظهر أحكامه للناس متسقة مع العقل العلمي الحديث ، وهكذا وهكذا . . . وإنك لتقرأ مئات المقالات التي يكتبها قادة الأدب عندنا ، فتراهم خبيعاً يصعدون عن رغبة أكيدة شديدة في أن نلتق بزماننا في كل أمورنا الاجتماعية إلى منطق العقل دون اندفاع العاطفة .

على أن ذلك ليس شيئاً مذكوراً في حركة « التعقيل » ، بالقياس إلى موجة آخذة في الاتساع والقوة ، تميل بنا نحو اطراح الارتجال في تناولنا للأمور العامة كلها ، فترانا اليوم في أغلب الميادين الفكرية والعملية على السواء ، أميل إلى الأخذ بالمنهج العلمي في شئون الإصلاح ؛ فهناك تجارب في الزراعة وتجارب في التعليم ، وهناك إحصاءات رسمية تنبئ عليها أحكامنا في شئون الصناعة والتجارة وغيرها ، على أننا بطبيعة الحال لا نزال في أول الشوط ، ولا يزال حكم العاطفة يعاودنا آناً بعد آناً ؛ لكننا مع ذلك لا نخطيء إذا زعمنا ما زعمناه من أن محاولة الركون إلى أحكام العقل سمة أخذت أخيراً تظهر في تفكيرنا ، وهي في طريقها إلى أن تكون طابعاً مميزاً للفكر العربي المعاصر .

ذلك كله يقال في الأثر الذي تركته فينا حركة النقل عن المدنية الغربية ؛

وبنى أن نرى كيف يظهر طابع « التعقيل » في نشرنا للتراث العربي القديم : إن فتح النوافذ والأبواب أمام المدنية الغربية لم يصادف هوى عند طائفة من الناس بالقليلة الشأن أو العدد ؛ فبين ظهرانينا فريق كبير جداً كان يتمنى بحكم تربيته ونشأته أن يكون نهوضنا كله نمواً من الداخل ورجوعاً إلى الماضي ؛ فلما رأوا بأعينهم أن تيار الحضارة الغربية العلمية جارف بمس أوضاع الحياة كلها ، لم يروا بدأ من النشاط والحركة في اتجاههم وهو الجرى إلى الوراء لاستخراج كنوز الماضي لعلهم يجابهون بها الغرب الدخيل ؛ لكنهم لم يقتصروا في هذا على مجرد نشر القديم نشرأ مزوداً بالشرح والتعليق - وحركة هذا النشر الآن على أشدها - بل أضافوا إلى ذلك « تعقيل » هذا التراث ما استطاعوا إلى ذلك من سبيل ؛ وأقصد بالتعقيل هنا صياغة القديم صياغة جديدة ، لعله يبدو متسقاً مع أوضاع المدنية العلمية الحديثة ؛ وإن شئت فانظر كم من طليعة المفكرين اليوم قد شغل نفسه بعرض جديد لأعلام الإسلام وحوادثه البارزة ، وانظر كم منهم قد اتجه بقلمه إلى شرح القديم والتعليق عليه ، شرحاً وتعليقاً يقصدان إلى عقل القارئ الحديث بنزعة العلمية وميوله العقلية ؛ ولسنا بحاجة إلى القول بأن التطور الذي أصاب نظام التعليم في الأزهر والمعاهد الدينية بإضافة المواد « الحديثة » إلى برامجها ، هو باب من أبواب « التعقيل » الذي سار في هذا الاتجاه الثاني .

فلئن كان فكرنا العربي الحديث يتسم بطابع « العقل » الذي يحاول كبح جماح العاطفة في شتى ألوانها ، إلا أن هذا الطابع نفسه يتفرع فرعين - كما أسلفنا - ففرع منهما يبث في نهضتنا الفكرية « عقلاً » خلال ما ينشره من العلوم المنقولة من الغرب ، وفرع آخر يفعل الفعل نفسه بوسيلة أخرى ، هي عرض البضاعة القديمة في ضوء جديد « معقول » ؛ ومن ثم كان هذا الصراع الفكري العجيب عندنا ؛ إنه صراع بين الجديد والقديم ، لكنني أراه يختلف عن كل صراع من نوعه ، لأن الفريقين لا يختلفان على المعيار الذي تقاس به الأمور ، فكلاهما يحتكم إلى منطق العقل ، وكلاهما يحاول أن يبين أنه إلى ذلك المنطق أدنى من خصومه ؛ ولو سمحت لنفسى بإبداء رأى شخصي هنا ،

لقلت إن الفريق الأول يصدر عن منطق أسلم وأصدق ، فوقفهم يخلو من التناقض الذى يعيب موقف الآخرين ، وموضع التناقض عند هؤلاء الآخرين هو أنهم يأخذون بالأساس نظرياً - أعنى أساس العقل فى الحكم على الأشياء - ثم يجفلون مما يترتب على ذلك من نتائج .

— ٤ —

قلنا فيما أسلفناه من حديث ، إن الدعوة إلى الحرية طابع يميز فكرنا المعاصر ، ثم أضفنا إلى ذلك أن الحرية السياسية بوجه خاص ، تستنفذ الشطر الأعظم من مجهود المفكرين ، وأن رجال الفكر فى هذا الميدان - لسوء الحظ - ليسوا ذوى أصالة ، لأن الزمام فى أيدي الساسة وهم هؤلاء تابعون ، فنشأ عن ذلك أن باتت الصحف اليومية أوسع ميدان لأقلامهم ، ومن هنا تأثرت الحركة الفكرية المعاصرة بالصحافة أبلغ الأثر وأعظمه ؛ وقد ذكرنا فيما مضى أن الصحافة قد عادت على حركتنا الفكرية بالخير مرة وبالشر ألف مرة ، وهاهنا نعود إلى شىء من التفصيل .

أما الخير الذى أصابه الفكر من الصحافة ، فأهمه سهولة تدريب الكاتب على بلورة أفكاره ، فلو كان كل كاتب ناشئ لا بد أن ينتظر حتى يفرغ من تأليف كتاب بأكمله ، لكان الأرجح أن ينثنى كثير من الكتاب عن الكتابة والتفكير ؛ وكذلك كان للصحافة إلى جانب ذلك فضل آخر على الحركة الفكرية المعاصرة ، وهو أنها عملت على ليونة الأسلوب وسهولته وانسيابه وسلاسته ليتمشى مع مقتضيات الحوادث اليومية ؛ وهذا ولا شك كسب عظيم ، لأن الأسلوب الذى لا تكلف فيه علامة على صدق التعبير ، والصدق فى التعبير عن الرأى هو بدوره علامة قوية على الحرية التى ننشدها .

وأما شر الصحافة على فكرنا المعاصر فهو مستطير جسم ، لأنها طبعت الفكر العربى المعاصر بالسطحية والتفاهة وقلة النضوج ؛ فهذه هى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية تفتح صفحاتها لأقلام الكتاب كلما أشرقت الشمس مع الصباح أو غربت مع المساء ، وهؤلاء هم الكتاب المفكرون يسرعون كل يوم إلى مكاتبهم يلقفون نتفة من هنا ونتفة من هناك لتكون لهم مقالة

في هذه الجريدة أو تلك . . . فكاتب من ألف كاتب هو الذي يصم أذنيه عن نداء الصحف السيارة ، لهدأ إلى مكتبه عامين أو أكثر ، حتى ينضج كتاباً كاملاً في موضوع ؛ إن الثمرة الطيبة بحاجة إلى زمن حتى تنضج ، ولا بد أن تكون طوال هذا الزمن في مأمن من الزعازع والأعاصير ومن المطر والحشر ، لكن الصحافة عندنا قد جن جنونها فأطاحت بعقول المفكرين معها في سرعة دورانها .

إنني لا أقصر القول هنا على الإنتاج الأدبي وحده ، بل إنه ليشمل أبحاثنا العلمية ومشروعاتنا الإصلاحية كذلك ؛ فكم من باحث علمي لا يجد في نفسه الأناة التي تدعوه إلى التمهّل والروية والتثبت ، لأنه أمام صحافة مستعدة لنشر بحثه مهوراً باسمه ، فسرعان ما يزيغ بصره ، فيضحى بالأمانة العلمية في سبيل النشر السريع والشهرة العاجلة ؛ وكم من رجل مسئول من رجال الدولة ، لا يتأني بمشروعه الذي قد يكلف الخزانة ملايين الخنبيات ، لأنه يخشى أن تفوته فرصة النشر السريع .

حب للحرية والتسامح وسعة الأفق ، وترجيح لأحكام العقل أو محاولة ذلك ، ثم سطحية دعت إليها الصحف . . تلك هي السمات البارزة التي تطبع الفكر العربي المعاصر .

زكي نجيب محمود

الحروب الصليبية وأثرها في العالم الإسلامي

للدكتور عبد اللطيف همزة

قيل في وصف العصور الوسطى أنها عصور (تيوقراطية) أى دينية . ومن أجل ذلك لم يكن بد من وقوع الصراع الهائل بين العقيدتين المسيحية والإسلامية . وشاء القدر أن يكون أشد المعارك خطراً بينهما ما وقع في فلسطين وأن تدوم هذه المعارك الطاحنة قرنين من الزمان ، أعنى من سنة ٤٩٠ - ٦٩٠ للهجرة ، وسنة ١٠٩٦ - ١٢٩١ للميلاد .

وتعتبر الحروب الصليبية - من وجهة النظر الأوروبية - بروزاً للغرب المسيحي في الشرق الإسلامي . وقد اقترن هذا البروز بظهور مراكز تجارية للأوروبيين في الموانئ السورية ، ومراكز تبشيرية لرجال الدين يبشرون فيها بالمسيحية .

أما الشرقيون فينظرون إلى هذه الحروب على أنها اعتداء من الغرب على الشرق ، وبسببها كان المسلمون ينسون إلى حد ما جميع الفروق المذهبية بينهم في ذلك الوقت مستجيبين في ذلك إلى العاطفة الدينية العليا ، وهى عاطفة المسلمين - شيعة وسنيين - ضد المسيحيين أتباع للكنيسة الشرقية أو الكنيسة الغربية .

أجل - نجحت (الحرب الصليبية الأولى) في تأسيس دولة لاتينية من إمارات : الرها ، وأنطاكية ، وطرابلس ، وبيت المقدس . وبدأت هذه الدولة الصليبية وسط الممالك الشرقية الإسلامية أشبه شىء بالرقعة السوداء في الثوب الأبيض . وبقيت هذه الرقعة لاصقة بهذا الثوب حتى انتزعها المسلمون انتزاعاً على أيدي نفر من ملوكهم وأمرائهم ؛ نخص بالذكر منهم ثلاثة وهم : عماد الدين زنكى ، ونور الدين محمود المعروف بالشهيد ، وصلاح الدين الأيوبي .

ذلك أن مركز المقاومة الإسلامية ضد الخطر الصليبي إنما بدأ في (الموصل) حيث ظهر الأتابك زنكى على أنقاض دولة السلاجقة واستولى من اللاتين على أولى إماراتهم وهى الرها .

ثم انتقل مركز المقاومة إلى (دمشق) وحاكمها نور الدين محمود . وعلى أيامه أتت (الحملة الصليبية الثانية) يقودها لويس السابع ملك فرنسا ، وكتراد الثالث ملك ألمانيا . وأغارت الحملة على دمشق وحلب ثم ردهم (الشهيد) منزهين ، واسترد فوق ذلك مدناً كانت بأيدي الفرنجة .

وأخيراً انتقل مركز المقاومة إلى (مصر) وذلك منذ نجاح صلاح الدين وعمه أسد الدين شيركوه في انتزاع هذه البلاد من يد العاضد الفاطمى وردها إلى الخليفة العباسى . ثم ما زال صلاح الدين بالفرنج المقيمين بالمشرق حتى كسره كسرة حاسمة في حطين . ويومئذ هاج المسيحيون في أوروبا ، وأنوا لملاقاة صلاح الدين في (حملة صليبية ثالثة) لم تستطع أن تغير شيئاً من الموقف ولا استطاعت أن تسترد من المسلمين بيت المقدس .

ومنذ ذلك الوقت والحروب الصليبية نفسها تنشب في كل مكان إلا في فلسطين . فهى حيناً تيمم وجهها شطر الديار المصرية حيث ملوك الدولة الأيوبية ، كما رأينا ذلك في الحملة التى أتت إلى مصر بعد وفاة صلاح الدين ؛ وهى (الحملة الصليبية الرابعة) . وهى حيناً تتجه شطر (القسطنطينية) كما حدث ذلك في (الحملة الصليبية الخامسة) . وهى فى مرة ثالثة تعود إلى مصر ، وتختار لها ثغر (دمياط) قفل الديار المصرية فى ذلك الوقت ؛ كما حدث هذا فى حملتين متتاليتين هما (الحملة الصليبية السادسة) و (الحملة الصليبية السابعة) . والعجيب أنه بدأ للويس التاسع فى هذه الحملة الأخيرة ، وبعد خروجه من سجن المنصورة أن يتجه إلى (تونس) ، ولكن حظه فيها لم يكن أسعد من حظه فى مصر .

معنى ذلك أن أوروبا سلكت فى العصور الوسطى كل الطرق الممكنة للتغلب على الشرق الإسلامى فلم تستطع . وما إن أتى عام ٦٩٠هـ حتى استولى المماليك على (عكا) وطردها بذلك آخر صليبي من الساحل الشرقى للبحر

الأبيض المتوسط . ومنذ يومئذ والصلبييون يعيشون في الحزر التي احتلوها من قبل ؛ مثل جزيرة (قبرص) . وقد استولى الإنجليز عليها منذ الحرب الصليبية الثالثة ، وجزيرة (رودس) وقد احتلها فرسان الاسبتارية في بعض تلك الحروب ، وجزيرة (كريت) التي استولى عليها البنادقة .

تلك إذن قصة الحروب الصليبية التي انتصر فيها الشرق على الغرب ، وتركت آثاراً واضحة في كل من الشرق والغرب . وقد تحدث الأستاذ باركر Barker في فصل من كتاب تراث الإسلام عن أثر هذه الحروب في الغرب المسيحي . وبقى علينا أن نتحدث عن أثرها في الشرق الإسلامي .

والحق أننا لا نكاد نعرف حركة من حركات التاريخ تركت آثاراً قوية كتلك التي تركتها الحروب الصليبية . وقد بدا هذا الأثر قوياً في الشرق الإسلامي من حيث السياسة والحرب ، ومن حيث العلم والأدب واللغة والفن ومن حيث المجتمع والأخلاق ، ومن حيث المال والاقتصاد . و سنتحدث عن الجانب الحسن من هذه الآثار ، ثم نتبع ذلك بالحديث عن الجانب القبيح منها . ولا مفر لنا من توخي الإيجاز التام في هذا الحديث .

وخلق بنا عندما نصف الجوانب الطيبة أن نشيد هنا بذكر البطلين العظمين نور الدين وصلاح الدين ، وقد رسم كل منهما للمسلمين المثل الأعلى في الجهاد والفروسية ، بل المثل الأعلى لأهم ما في الطباع الشرقية الإسلامية . وهي طباع وأخلاق تذكرنا أحياناً بالخلفاء الراشدين ، ومن تبعهم باحسان كعمر بن عبد العزيز . وقد استطاع كل من هذين الرجلين أن يهيء العالم الإسلامي لقبول فكرة الحرب . وسلك كل منهما في سبيل ذلك طرقاً من أهمها التعليم لتصحيح عقائد المسلمين ، وليث فكرة الجهاد ضد الصليبيين ؛ وذلك عن طريق (المدارس) التي كثرت كثرة رائعة في كل بيئة من البيئات الإسلامية الظاهرة ، وعن طريق (الخواتم) التي يجتمع فيها المتصوفة لعبادة الله ، والدعاء للمسلمين بأن ينصرهم الله . وقد كان هذا الأمر

الأخير شيئاً عظيماً في نظر المسلمين منذ عهد نور الدين . حتى قيل لهذا الأمير يوماً ما : إن لك في بلادك إدارات كثيرة ، وصلات عظيمة للفقهاء والفقراء والصوفية ، فلو استعنت بها الآن لكان أمثل . فغضب من هذا وقال : والله إنى لأرجو النصر بأولئك ، فانما ترزقون وتنصرون بضعفائكم كيف أقطع صلوات قوم يقاتلون عنى وأنا نائم في فراشى بسهام لا تخطىء ، وأصرفها إلى من لا يقاتل عنى إلا إذا رآنى بسهام قد تخطىء وقد تصيب ؟ .

وهكذا تحول العالم الإسلامى الشرقى كله إلى ميدان لهذه الحروب . واشترك فى الترويح لها يومئذ الملوك والأمراء ، والعلماء والفقهاء ، والمتصوفة والأدباء ؛ كل بطريقته وفى الحدود التى رسمتها له طبيعته ومهنته . وبلغ من قوة الروح المعنوى عند المسلمين فى ذلك الحين أن كان من علماء الدين من غامر بنفسه فى هذه الحروب ، كما فعل ذلك (الفقيه عيسى الهكارى) وكثيرون غيره . وهكذا شهدت الحروب الصليبية الفقيه المقاتل ، كما شهدت القسيس المحارب . وكان ذلك مما امتازت به الحروب فى القرون الوسطى . وأعود فأحدث عن العمل الذى قامت به كل طائفة من الطوائف السابقة على حدة .

فأما طائفة (العلماء) فكان عليها أن تغذى الجانب الإدراكى فى نفس المقاتل العربى فى تلك الفترة . فقد كان على العربى الذى طلب إليه أن يجاهد فى سبيل الوطن الإسلامى أن يعرف أنه إنما يجاهد فى سبيل الدين ، ومن أجل وطن عظيم هو الوطن الذى منه ما هو مسرى للنبوّة ومعراج للملائكة ، ومنه ما ذكر مراراً فى الكتب المقدسة ، فما أخلقه إذن بتضحية المقاتل العربى فى كل بقعة من بقاع العالم الإسلامى . وهذا هو السبب فى كثرة ما ظهر يومئذ من الكتب فى (فضائل البلاد الإسلامية) . فكتب فى فضائل الشام ، وكتب فى فضائل مصر ، وكتب فى فضائل بيت المقدس ونحو ذلك . بل هذا هو السبب كذلك فى كثرة ما ظهر من الكتب فى موضوع (الجهاد والفروسية) . وفيها - كما فى الكتب المتقدمة - كثير من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والسير التاريخية ما يكفى لحض المسلمين على الاستشهاد . وبلغ من حب صلاح الدين للجهاد أن جمع له بهاء الدين بن شداد طائفة من الأحاديث

النبوية في هذا المعنى ، كانت تقرأ له في الميدان ، وهو راكب على جواده ،
والمعركة دائرة بينه وبين الفرنجة .

وأما (الشعراء والخطباء) فكان عليهم تغذية الجانب الوجداني من نفس
المقاتل العربي ، بما أنشأوه من القصائد الشعرية ، والخطب الحماسية ،
والمجالس القصصية . وقد حفظ لنا التاريخ قدراً عظيماً من الشعر خاصة .
وحسبنا هنا أن نشير إلى أشعار ابن منير ، وابن القيسراني ، وأسامة بن منقذ ،
والمهذب بن الزبير ، وابن أسعد الموصلي ، والعماد الأصفهاني (من شعراء الدولة
النورية) ، وأشعار أسامة بن منقذ (مرة أخرى) وابن أسعد الموصلي ، والعماد
الأصفهاني ، وابن جبير وابن التعاويذي ، وابن الساعاتي ، وابن سناء الملك ،
والحواثي المصري (من شعراء الدولة الصلاحية) ، وأشعار البهاء زهير ، وجمال
الدين بن مطروح ، وكمال الدين بن النبيه ، وابن عنين (من شعراء الملوك
الأيوبيية) .

وخليق بنا أن نلفت نظر القارئ هنا إلى الشعر الذي قيل في أيام
مشهورة من أيام تلك الحروب ، كيوم حطين ، ويوم دمياط ، ويوم المنصورة
ونأسف الآن لأنه ليس لدينا متسع في هذا المكان لذكر شيء من هذه الأشعار
التي تمتاز بالقوة والحق والجمال ، ولها بسبب ذلك مكان ممتاز في تاريخ الشعر
العربي كله .

فاذا تركنا الشعر إلى النثر وجدناه يقوم بتسجيل الحوادث السياسية
والوقائع الحربية ، وإبلاغها إلى مقام الخلافة العباسية ، وعجبنا كيف روعي
في هذا النثر الرسمي من الأناقة الفنية ما سما به إلى مرتبة من الفن لم يستطع أن
أن يرقى إليها الشعر . وتكفينا الإشارة هنا إلى نثر القاضي الفاضل ، والعماد
الأصفهاني ، وابن الأثير الجزري لنرى أن الجهد الفني الذي بذل في كتابة
الرسائل الديوانية لا يمكن أن يقاس به الجهد الفني الذي بذل في نظم القصيدة
الشعرية .

وهذا كله من حيث النثر الرسمي . أما النثر العلمي فنه ما كتبت به كتب
(التاريخ) ومنه ما كتبت به كتب (الجغرافيا) . وقد أصاب كلا من هذين
العلمين من التطور ما يتفق وعصر الحروب الصليبية .

ففي (التاريخ) كثرت كتب السيرة خاصة : كسيرة أسامه بن منقذ وقد كتبها هذا الشيخ السورى بنفسه ، وكتاريخ الأتابكة الذى كتبه ابن الأثير كما نعرف ، وكسيرة صلاح الدين الأيوبي ، وهى من تأليف القاضى بهاء الدين بن شداد الذى تقدم ذكره . وفى الغرب المسيحى خلفت الحروب الصليبية طائفة من الأساطير التاريخية . ومنها قصة (الطلمس) وقصة (الكونت روبرت اوف باريس) وغيرهما . وهكذا استحالت قصة الحروب الصليبية فى العالم الإسلامى إلى (سيرة) واستحالت فى العالم الأوروبى إلى (أسطورة) .

وأما فى (الجغرافيا) فلهذه الحروب أثر فيها عند الأوربيين ربما كان أوسع مدى من أثرها عند المسلمين . أما الأولون فقد ازدادت معلوماتهم الجغرافية عن الشرق ، واكتسبوا لأنفسهم نظرة واسعة إليه ، وذلك منذ أتوا بأنفسهم إلى هذا الشرق لمحاربتة . وأما المسلمون فلم ينتقلوا من ديارهم لهذه الغاية . ومع هذا فحسب العصور الصليبية أنها تركت لنا كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموى وكتاب (الإشارات إلى معرفة المزارات) لأبى الحسن الهروى . والأخير أقل أهمية من الأول . وذلك كله فضلا عن المصورات الجغرافية التى عنى بها رجال الدولة الفاطمية ، وصنعوها من النسيج ، وطرزوها بالذهب والحريز ونحو ذلك .

وأما فى (اللغة) فقد أضافت إليها الحروب الصليبية مفردات عدة . منها طائفة كبيرة من الألفاظ الأوروبية ، ومنها طائفة أخرى من الألفاظ التركية . ومن الأولى على سبيل المثال ألفاظ : البرنس ، والمركيس ، والكلوته ، والفرنجة الخ ومن الثانية على سبيل المثال كذلك ألفاظ : الاسفهلار ، والأتابك ، والدوادار ، وغير ذلك من أسماء أدوات القتال والسفن الحربية وما إليها .

ونختم الحديث عن الجوانب الطيبة للحروب الصليبية بهذه الحسنة التى تركتها . ونعنى بها هنا (التسامح الدينى) الذى نتج من طول اختلاط الفرنج بالمسلمين فى تلك الحقبة . ومن أجله كان الفرق عظيما جداً بين الملك الكامل محمد وفرديريك الثانى فى أواخر الحروب الصليبية من جهة ، ونور الدين وصلاح الدين فى أوائل تلك الحروب من جهة ثانية . أما الأولان فكانا

متسامحين إلى درجة لم ترض المسلمين ولا أرضت الكنيسة المسيحية بنوعها .
وأما الآخرون فكانا من التحمس الديني ، والتعصب الحقيقي على نحو ما رأينا .

بقي أن نتحدث عن السبيء من الأثر الذي تركته الحروب الصليبية ،
وقد ظهر ذلك في الفكر ، والتصوف ، والاقتصاد ، والأخلاق ، ومنها خلق
الجهاد نفسه . وحسبنا هنا الإشارة إلى أمثلة طفيفة من كل ذلك . (أما الفكر)
فقد أصيب بالشلل أو العطب في بعض جوانبه . فاختفت الفلسفة في تلك العصور
أو كادت تختفي ، وتعرضت لبغض المسلمين جميعاً على وجه التقريب . ومن
أجل ذلك ارتكب صلاح الدين خطأ عظيماً في حياته بقتله (شهاب الدين
السهرووردي) . وبدلاً من أن يشتغل المسلمون بالفلسفة وما إليها اشتغلوا يومئذ
بالأحلام ، والرؤى ، ووصف الجنة ونعيمها ، ونسائها وشرابها ، وأتوا في ذلك
بأوصاف تبعث على الشهوة المادية الخالصة . ومن العلماء الذين أكثروا القول
في ذلك (ابن القيم الجوزية) .

وأما (التصوف) فنجم من رجاله طائفة مشعوذة فهمت من الجهاد أنه
انزواء في ثنايا الخوانق ، وأنه كسل وخمول وانصراف إلى المأكل والمشرب ، ولذلك
فر الكثيرون من مواطن القتال ورضوا أن يكونوا من الخوالم .

وأما (الاقتصاد) فقد ساءت حالته في العالم الإسلامي لطول أمد الحروب
الصليبية ذاتها . وبدلنا على ذلك أن الفرنج كانوا إذا طلبوا هدنة المسلمين جمع
صلاح الدين قواده وأمرائه ، فكان من رأى صلاح الدين في كل مرة أن يستمر
في الحرب ، وكان من رأى قواده في كل مرة أن يستجيبوا إلى طلب الفرنج ،
وذلك بحجة أن البلاد قد خربت وأن الأجناد قد تعبت ، وأن الأقوات قد نفذت
وأن الأسعار قد غلت ، حتى أصبح التبن أغلى من التبر ، والشعير إن وجد
غالى السعر .

وأما (الأخلاق) فقد انهارت لأسباب شتى . منها سوء الحالة الاقتصادية
ومنها حياة الحمول والكسل التي يحياها الصوفية ، ومنها انتشار الغلمان من
الأتراك والأكراد والفرنجة ، وكان هؤلاء سبباً في شيوع الشذوذ الجنسي في العالم

الإسلامي ، ومنها انتشار النساء الفرنجيات اللواتي كن سبباً من أسباب الفساد الخلقى الخ .

وأما (الجهاد) فقد قعد عنه الكثيرون من المسلمين ، وسمعنا عن بعض القضاة أنفسهم أن منهم من دخل دين النصرانية هروباً بحياته من شرور الحرب الصليبية . بل رأينا من أمراء المسلمين من استنجد بعضهم على بعض بالفرنجية . وسمعنا عن بعض أعوان صلاح الدين أنهم تعبوا من حمل السلاح ، وتعبت خيولهم من عرك اللجم ، فأظهروا الكسل والتراخي في مقاتلة العدو ، وضاق صلاح الدين نفسه ذرعاً بهذه الحالة ، فكان القاضي الفاضل يبعث إليه في أيام المحن برسائل منها قوله :

« يامولانا - أليس الله تعالى قد اطلع على قلوب أهل الأرض أفلم يؤهل ولم يستصلح ، ولم يسهل ، ولم يستعمل ، ولم يستخدم في إقامة دينه ، وإعلاء كلمته ، وتمهيد سلطانه ، وحماية شعاره ، وحفظ قبلة موحديه إلا أنت ؟ نعم - وأخرى أهم من الأولى أنه لما اجتمعت كلمة الكفر من أقطار الأرض ، وأطراف الدنيا ، ومغرب الشمس ، وموخر البحر ما تأخر منهم متأخر ، ولا استبعد المسافة بينك وبينهم مستبعد ، وخرجوا من ذات أنفسهم الخبيثة ، ولا أموال تنفق فيهم ، ولا عصا تسوقهم ، ولا سيف يزعجهم - كنت يامولانا كما قيل أبقاك الله :

ولست بملك هازم لنظيره ولكنك الإسلام للشرك هازم

هذا وليس لك من المسلمين مساعد إلا بدعوة ، ولا مجاهد معك إلا بلسانه ، ولا خارج معك إلا بهم ، ولا خارج بين يديك إلا بأجرة ، ولا قانع منك إلا بزيادة . تشتري منهم الخطوات شبراً بذراع ، وذراعاً بباع . تدعوهم إلى الله وكأنما تدعوهم إلى نفسك ، وتسألهم الفريضة وكأنك تكلفهم الناقلة ، وتعرض عليهم الجنة وكأنك تريد أن تستأثر بها دونهم » الخ .

هذا - ومنذ الحرب العالمية الأخيرة ونحن الشرقيين نصطنع كلمة جديدة في حياتنا اليومية المعروفة ، وهي كلمة (غني حرب) . وفي عصر الحروب الصليبية كثر هذا الصنف من الناس . وكانوا من التجار حيناً ومن مستخدمي

الحكومة الإسلامية حيناً آخر . فأثرت فئة على حساب فئة ، وافتقرت طبقة بسبب طبقة . وكان مستخدمو الحكومة أكثر إثراء من غيرهم ، وذلك منذ نيط بهم جمع الحبوب والشعير ونحو ذلك . وفي شعر البوصيري شكوى ظاهرة ، وسخرية مريرة من هذه الطبقة الأخيرة .

ومهما يكن من أمر فإن هذه المساوية كلها ليست شيئاً بالقياس إلى الفوائد التي جناها الشرق الإسلامي في العصور الوسطى ، وهي عصور تميزت بالدين ، وكانت ذات مثالية خلقية وصفات حربية قوية تستحق منا كل إعجاب وتقدير .

عبد اللطيف حمزة

العرب والسياسة الدولية (*)

للدكتور أحمد عزت عبد الكريم

السياسة الدولية الآن حديث على كل لسان ، والواقع أن من أهم مظاهر الثقافة الحديثة أنها يسرت المعرفة ونزلت بها من سماءها وبرجها العاجي إلى الأرض فأصبحت في متناول الجميع ، والسياسة يتحدث عنها جميع الناس سواء العالم أو الجاهل ، الواقف على بواطن الأمور أم غير الواقف عليها ، يستطيع أن يقرأ أى جريدة أو يدير أى مذياع فيستمع إلى كل ما يجرى . وإذا كان هنالك شعب أكثر اهتماماً بشؤون السياسة فيجب أن يكون الشعب العربى .

من الواضح أن العرب فى مجال السياسة الدولية لهم مكانهم المرموق سواء هم أرادوا ذلك أم لم يريدوه ، ويجب لكى نتفهم موقف العرب من السياسة الدولية فى الوقت الحاضر واحتمالات المستقبل أن نلم بنصيب العرب من السياسة الدولية فى العصور السابقة .

لا نحب أن نلجأ إلى التاريخ القديم فننتحدث عن مكانة العرب ، والأقطار التى سكنها العرب . تشغل البلاد العربية مكاناً ممتازاً فى ملتقى القارات الثلاث ، أصبح مركز التبادل العالمى فى الثقافة وفى شؤون المال وفى شؤون التجارة ، فقامت فى هذا الجزء من العالم الحضارات النهرية والبحرية القديمة ، ومن هذا الجزء قامت الديانات التوحيدية التى لا تزال هى الديانات السائدة ، فاذا ذكر العالم القديم اتجه الذهن إلى هذه البلاد التى يسكنها العرب سواء فى شمالى أفريقيا أو فى جنوب غربى آسيا .

أما فى العصور الوسطى فقد نهض العرب فى هذا الجزء من العالم نهضة رائعة استطاعوا أن يكونوا فى هذا الجزء من العالم وحدة حضارية لا تزال قائمة حتى الوقت الحاضر ، هى وحدة الحضارة العربية معتمدة على عنصرها الأساسيين :

(*) محاضرة ألقى بمكتب « البعث العربى » مساء الجمعة فى ٦ شباط سنة ١٩٤٨

الإسلام واللغة . وإذا كان هذا الجزء قد أصابه التفكك من الناحية السياسية ، فبعد أن كان كله وحدة سياسية تخضع لحكم سياسى واحد أصبح عدة دول قد تقوم بينها علاقات سليمة حيناً وقد تقوم بينها علاقات عدائية حيناً آخر ، فان هذه الوحدة الحضارية التي حققها الشرق العربي ظلت المساك الذي ربط بين هذه الدول ، ولا تزال هذه الوحدة الحضارية رغم توالى العصور والغزوات الأجنبية هي التي تكون المساك الذي يجمع هذه الدول بعضها إلى بعض . وكانت هذه الدولة العربية التي قامت في العصور الوسطى ثم الدول التي تفرعت عنها ذات نشاط سياسى كبير : فقد كانت من مراكز السياسة العالمية لذلك العهد ؛ وكانت علاقاتها بالعالم الأوربي قوية ومستمرة ، وكثيراً ما خطب ملوك أوروبا وأباطرتها ود ملوك العرب وأباطرتهم ، أى أن العرب كانوا عنصراً فعالاً أساسياً من عناصر السياسة الدولية في تلك العصور .

وقد لبي الشرق العربي (نداء) موقعه الجغرافى ، فكان مركز التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، وغصت أسواقه فى القاهرة والاسكندرية وحلب ويافا وبيروت وبغداد والبصرة بمنتجات الشرق والغرب .

ولكن فى أواخر القرون الوسطى ، بدأ هذا الجزء من العالم القديم (يعتزل) العالم ، وبدأت هذه البلاد العربية تنزوى من مجال السياسة الدولية ، حدث هذا فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، ونستطيع أن نعلل انزواء البلاد العربية بعاملين :

أولاً : عامل اقتصادى لاشك كانت له أهميته فى الدرجة الأولى ، فقد أشرنا إلى أن هذا الجزء من العالم كان مركز التبادل التجارى بين الشرق والغرب وتمر به أهم الطرق البرية والبحرية وهما طريقان :

أ - طريق يمر فى الخليج الفارسى ثم براً إلى أرض العراق ثم يجتاز الصحراء إلى الموانئ السورية ، ومن ثم تحمل المتاجر فى السفن الأوربية إلى الموانئ الإيطالية ومنها توزع فى داخل القارة الأوربية .

ب - طريق يمر فى البحر الأحمر ثم براً عبر الأرض المصرية إلى الإسكندرية ثم فى السفن إلى الموانئ الأوربية .

وعلى هذا كان العالم يشعر بالحاجة إلى أن يكون على اتصال دائم بهذا الجزء من العالم . ومن ثم كان هذا النشاط الاقتصادي السياسي الزاخر الذى تمتعت به هذه البلاد طوال هذه القرون .

ولكن فى أواخر القرن الخامس عشر حدث انقلاب اقتصادى على أكبر جانب من الأهمية ولا يقل أهمية عن الانقلاب الصناعى الذى شهدته أوروبا فى القرن التاسع عشر ، أو الانقلابات التى لا تزال نشهداها حتى الوقت الحاضر هذا الانقلاب هو تحول طرق التجارة من هذه الطرق البرية البحرية عبر الأراضى العربية إلى طريق بحرى مباشر حول الرجاء الصالح . وهذه الشرايين التى كانت تمر فى البلاد العربية تحمل فيها المتاجر وتجرى فيها فنون من الثقافة وألوان من الفكر بدأت تجف ، على أن هذا الجفاف لم يأت دفعة واحدة وإنما حدث بالتدريج ، وأخيراً لم يمض إلا أقل من قرن على هذا الانقلاب حتى رأينا هذه البلاد وقد خيم عليها نوع من الركود الاقتصادى فتحوّلت عنها التجارة العابرة العالمية ، وأصبحت تعيش على منتجاتها فقط ، تزرع وتأكل مما تزرعه . أصبحت اقتصادياتها بدائية ، أما التبادل التجارى الواسع ، أما الأهمية الاقتصادية وبالتالى الأهمية السياسية فقد تحوّلت إلى البلاد الواقعة فى غرب أوروبا حيث الآفاق الواسعة البعيدة والسفن تحمل المغامرين وأصحاب المشروعات والباحثين عن الثروة إلى الهند وإلى الدنيا الجديدة .

وأحست البلاد العربية بهذا الضيق الذى كاد يخنقها ، كما أحست به الدول الأوروبية الأخرى وعلى الأخص الجمهوريات الإيطالية وهكذا بدأت الدول العربية تنزوى من مجال النشاط الدولى الاقتصادى والسياسى .

ثانياً : وتلا هذا العامل الاقتصادى الخطير عامل سياسى آخر لا يقل عنه خطورة وأثراً : وهو وقوع البلاد العربية فى حوزة العثمانيين .

فى سنة ١٥١٦ - ١٥١٧ م احتل العثمانيون بلاد الشام ثم مصر ، ثم بدأت البلاد العربية الأخرى : العراق ، شبه الجزيرة ، اليمن ثم شمالى أفريقيا تنهار جميعاً تحت الحكم العثمانى . حكم العثمانيون البلاد العربية قروناً ، وكان هدفهم الأساسى أن يجنّبوا وقوع هذه البلاد تحت سيطرة أوربية أجنبية ،

هذا هو المقوم الأساسى لسياسة العثمانيين ، فحرصوا على أن يعتزلوا بها عن حلبة النشاط الدولى وذلك بأن يقفوا حراساً بمنعون دخول الأجنبي إلى البلاد . ولهذا نرى أن السلاطين يقاومون كل مشروع يرمى إلى إعادة فتح هذه الشرايين التجارية التى كانت تغذى فى مرورها هذه البلاد العربية ، تغذيها بالمال والفكر فحالوا دون ذلك وقضوا على المحاولات التى كانت تبذل لإحياء طريق العراق وطريق مصر . وهكذا خيم على البلاد العربية هذا الركود السياسى والفكرى الذى اعتزل بهذه البلاد عن حلبة السياسة الدولية .

وهنا تحضرنا عبارة للأستاذ المؤرخ الإنكليزى توينبى Toynbee وصف بها أسلوب العثمانيين فى حكم الولايات التى خضعت لهم : شبه السلطان بالراعى وشبه الشعوب الخاضعة لهم بالأغنام ، وقال إن الراعى لكى يحتفظ بأغنامه تحت كنفه فلا يشرد منها أحدها عن نطاق سيطرته أو منطقة نفوذه فتتخطفه الذئاب اصطنع أداة ليحافظ بها على قطعانه ، هذه الأداة هى كلاب الحراسة وهم جند الانكشارية ، وأقام الراعى مطمئناً إلى إخلاص كلابه وقدرتها على الاحتفاظ بقطعانه سليمة من اعتداء الذئاب . ولكن هذه الكلاب سرعان ما دب إليها الفساد ، سرعان ما انتقضت على سيدها ، وهت عن واجبها ، هت عن حراسة القطعان التى عهد إليها حراستها ، فاستطاع الذئب أن يصل إلى بعض هذه الأغنام ، ريثما تهباً له الفرصة لينقض عليها كلها ، وتشتت القطعان وهب الراعى يسعى إلى أن يجمع شملها ولكنه لم يستطع فى النهاية ...

هذا تصوير صادق لما حدث للبلاد العربية من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين . فى أواخر القرن الثامن عشر حدث فى البلاد العربية انفجاران اضطربت بهما وخرجت بتأثيرهما من هذه العزلة السياسية التى خيمت عليها فى القرون الثلاثة الماضية ودخلت إلى حلبة السياسة الدولية مرة أخرى وهما :

أولاً : انفجار داخلى ، وثانياً : انفجار خارجى .

الانفجار الداخلى :

هو هذه الثورة التى قامت فى قلب الجزيرة العربية حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، ونعنى بها « الحركة الوهابية » وهى ثورة دينية أساسها ومبادئها

دينية صرفة تدعو إلى مقاومة البدع أو ما يعتقدون أنه من البدع ، ترمى إلى العودة بالإسلام إلى بساطته الأولى ، لكنها ما لبثت أن أصبحت حركة دينية سياسية معاً ، ورأى الزعيم الديني أن لا سبيل إلى تنفيذ مبادئه . إلا إذا اعتمد على حكم سياسي ، وأن السيف هو الذي ينشر مبادئه . ووجد هذا السيف في إمارة نجدية منزوية ربما كانت أقل الإمارات النجدية شأناً : هي إمارة ابن سعود ، ومن ذلك الوقت بدأ الارتباط بين الحركة الدينية والحركة السياسية لوظلت الحركة حركة قبلية محصورة في شبه الجزيرة لربما كان شأنها شأن بقية الحركات القبلية التي طالما شهدتها الجزيرة ، ولكنها سرعان ما اتسعت فوصلت إلى الخليج الفارسي من ناحية وإلى البحر الأحمر من ناحية أخرى ، ووصلت إلى بوادي الشام . والعراق ، وهددت إمارات ، بل إنها هددت الملك العثماني ، وهددت مصالح المسلمين الدينية في الحج إلى البلاد المقدسة ، وبذلك لم تبق حركة محلية ، وإنما أصبحت حركة (عالمية) فقد مست بعض ما كان يدعيه الإنكليز من مصالح لهم لا ينبغي أن تمس بسوء : كان الإنكليز ينظرون إلى البلاد العربية « من خلال » الهند ، كل حركة في الشرق العربي تجد صداها في الدوائر الإنكليزية ، والآن بدأ هذا الجزء من العالم الذي اطمأن العالم إلى ركوده يضطرب ، وهنا تدخلت الدولة العثمانية على يد محمد علي ، وتدخل الإنكليز حينما رأوا محمد علي متصل جنوده إلى الخليج الفارسي من ناحية ، وتشرف على مدخل البحر الأحمر من ناحية أخرى ، فنبهوا محمد علي إلى أن هذه مناطق (مقفولة) لا يجب أن تمتد إليها يده . واضطروا القوة المصرية الناشئة — بعد معارك سياسية وعسكرية — إلى الانكماش في داخل مصر . وهكذا نصل إلى أن هذا الانفجار الداخلي في شبه الجزيرة العربية قد أزال شيئاً من الركود والعزلة التي خيمت على البلاد ودفعتها إلى حلبة السياسة الدولية.

الانفجار الخارجي :

أما الانفجار الخارجي فهو حملة بونابرت إلى مصر وسوريا في أواخر القرن الثامن عشر ، هذه الحملة في الواقع كانت بمثابة الانفجار في قلب العالم العربي بل العالم الإسلامي أجمع . حتى ذلك الوقت كان الضغط الأوربي منصرفاً إلى الكتلة الإسلامية في الهند إلى جانب مناقشات في شمال أفريقيا أو منطقة

الخليج الفارسي . ولكن الكتلة العربية في الشرق الأدنى وهي حقاً « قلب العالم الإسلامي » ظلت إلى أواخر القرن الثامن عشر سليمة من الاعتداء الأوربي ، واستناب السلطان إلى بقاء هذه الكتلة بمعزل عن التدخل الأوربي ، حتى فاجأ بونابرت السلطان بالاستيلاء السريع على مصر ومحاولته احتلال الشام ، بالإضافة إلى كتبه التي أخذ يرسلها إلى الأمراء العرب في شمالي افريقيا والحجاز ، ويحاول بها أن يبعث الحركة في تلك البلاد ويخلق قومية عربية قد يستطيع يوماً أن يستخدمها في مواجهة الدولة العثمانية .

فشلت الحملة الفرنسية عسكرياً بعد نحو ثلاث سنوات ، ولكن مما له دلالة أن هذه الحملة إنما أخرجت من هذه البلاد العربية لا بمجهود أبناء البلاد ، وإن كانوا قد قاموا بحركات شتى لمقاومة الدخيل ، وكذلك لم يخرج الفرنسيون بمجهود العثمانيين أصحاب السيادة على البلاد ، إنما أخرجت الحملة بقيام تحالف بين السلطان ودولة أوروبية أخرى وهي انكلترا ، وهكذا اعتركت فوق هذه البلاد العربية قوتان أوربيتان في مطلع القرن التاسع عشر ولم تجل إحداهما إلا بعد أن تغلبت عليها الأخرى . وهكذا أصبح واضحاً أن هذا الركود الذي خيم على الشرق العربي قد انتهى ، ودخلت هذه البلاد مرة أخرى في التاريخ في حلبة السياسة الدولية .

ولكنها دخلت كأقطار يتنازع عليها الأوربيون ، تلكاً الإنجليز في الجلاء عن مصر عامين بعد خروج الفرنسيين ، ثم في سنة ١٨٠٧ عاد الإنكليز مرة أخرى واستولوا ردهاً من الزمن على الاسكندرية ريثما تواتهم الفرصة للتوسع في داخل البلاد ، ولكنهم سرعان ما جلوا عن البلاد بتأثير تطور الظروف الدولية نفسها ، وأصبح من الواضح أن (راعي) هذه البلاد الذي يملك الدفاع عنها في مواجهة الأوربيين من الفرنسيين أو الإنكليز قد أصبح عاجزاً عن هذه المهمة ، وبذلك تهيأ السبيل لظهور رجل يستطيع أن ينهض عن السلطان بهذا العبء ، عبء الاحتفاظ بهذه البلاد سليمة من الضغط الأوربي . وليس هنا مجال التبسط في أهداف محمد علي ، وهل كانت حركته بقظة عربية أم عثمانية ، على أي حال فإنه استطاع أن يحتفظ بكتلة البلاد العربية في الشرق العربي

الأدنى سليمة من الاعتداء الأوربي بقدر الإمكان ، إنما هذا الاحتفاظ لم يكن تاماً ؛ وبدأ الأوربيون يتطلعون إلى الاقتراع من هذه البلاد ، فقد وطد الإنكليز أقدامهم في الخليج الفارسي ، واحتلوا عدن أي أنهم بسطوا نفوذهم في الأجزاء التي تهمهم في طريق الهند ، وسعوا حتى استطاعوا أن يردوا القوة المصرية إلى داخل حدود مصر ، وانتزعوا منها البلاد العربية الأخرى التي كانت تحكمها وردوها للسلطان .

أما فرنسا فكانت تنظر إلى الموقف من خلال هزيمتها الكبرى في سنة ١٨١٤ ، كانت تسعى إلى أن تعالج هذه الهزيمة الكبرى بتوسع خارجي براق . ومن هنا كان تأييدها لمحمد علي ، هذا التأييد الذي أضرمه أكثر مما نفعه ، ومن هنا أيضاً كانت محاولتها الاستيلاء على أجزاء من شمالي أفريقيا ، وحاولت أن تستدرج محمد علي ليشاركها في فتح الجزائر .

كان محمد علي حريصاً وماهراً في أن يستخدم سياسة فرنسا في التلويح للدولة العثمانية وانكلترا . وهذه ناحية هامة من سياسته الخارجية ، فهو يمد لفرنسا شيئاً ما في مجال الأمل ويدخل معها في مفاوضات بشأن العروض التي تعرضها عليه في حالة قبوله ، وفي الوقت نفسه يلوح بهذه العروض ليكسب شيئاً من انكلترا أو الدولة العثمانية ، حتى إذا جاء الوقت الحاسم أبي محمد علي أن يشارك فرنسا وتركها تنفرد باحتلال الجزائر في سنة ١٨٣٠ .

على هذا النحو دخلت البلاد العربية ميدان السياسة الدولية . ولكنها دخلت في دور سلبي ، دور المعتدى عليه ، واستمرت هذه المرحلة السلبية لاشتراك العرب في السياسة الدولية حتى إلى ما بعد الحرب العظمى الماضية . لم تأت سنة ١٩١٤ حتى نهوت أكثر البلاد العربية في حوزة المستعمر الأوربي : الجزائر سنة ١٨٣٠ ، تونس سنة ١٨٨١ ، مصر سنة ١٨٨٢ ثم في القرن العشرين طرابلس ومراكش ، أما سواحل الخليج الفارسي وعدن فقد (بكرت) بالوقوع تحت النفوذ أو الاحتلال البريطاني ، وقامت الحرب العظمى الماضية ولم يبق خارج نطاق الاعتداء الأوربي إلا البلاد العربية في شبه الجزيرة وسوريا

والعراق ، وكلها كانت تجتاحها تيارات من بشائر اليقظة العربية ومقاومة الأساليب التركية في الحكم .

وسرعان ما وقعت هذه البلاد هي الأخرى فريسة للاعتداء الأوربي ، الذي اتخذ له أسماء وأشكالا متنوعة : من ضم سافر كضم فرنسا للجزائر أو احتلال يعتمد على معاهدة كاحتلالها تونس أو احتلال بداعي المحافظة على مصالح معينة مع بقاء السيادة العثمانية كاحتلال البريطانيين مصر ، ثم في أعقاب الحرب العظمى شهدت هذه البلاد العربية لونا جديداً من ألوان الاستيلاء الأجنبي وهو الانتداب وكلها أسماء لمعنى واحد ، ولكن هذا الفصل الأخير من فصول الاعتداء الأوربي لازمته يقظة عربية في الوقت نفسه ، سرعان ما اضطرت مع الاستعمار الأوربي ، ولا يزال هذا الصراع قائماً حتى الوقت الحاضر .

وهنا تبدأ المرحلة التي نعيش فيها من مراحل دخول العرب في ميدان السياسة الدولية وهي المرحلة الإيجابية ، مرحلة سعيهم لا ليكونوا مجرد أقطار يتجه إليها الاستعمار ، إنما ليكونوا عنصراً فعالاً في السياسة الدولية . وأصاب العرب نجاحاً ، فقد خطوا نحو الاستقلال خطوات ، فاستقلت أقطار عربية وتهيأت أقطار عربية أخرى لنيل الاستقلال ، ثم تلا ذلك شعور هذه البلاد العربية بأن السلاح القومي وحده لكل دولة لا يكفي وإنما يجب عليها لأجل أن يكون دورها فعالاً أن تصطنع لها سلاحاً إلى جانب السلاح القومي الخاص وهو سلاح التكتل ، ومن هنا كان بناء الجامعة العربية بوضعها الراهن الذي يقوم على المحافظة على هذه الوحدات القومية مع إيجاد فنون وألوان من التعاضد فيما بينها وإفساح المجال لتنضم الأعضاء الأخرى من المجموعة العربية إلى نطاقها . وأصبحت هذه الجامعة مؤسسة دولية ، لا نستطيع أن نقول أنها كاملة السلطان ولا أنها عنصر أساسي من عناصر السياسة الدولية ، لا ، لا يزال مجال العمل فسيحاً لبلوغ هذه الغاية ، وينبغي أن يتجه الساسة والقادة والقائمون على الجامعة إلى أن تكون الجامعة العربية حقيقة أداة فعالة في السياسة الدولية .

وهنا نصل إلى احتمالات المستقبل ، أصبح من الواضح في الوقت الحاضر أن العالم تنضرب أهواء الدول فيه ومنازعتها وان شعوب العالم قد تقسمت

إلى دول معتمدة على مبادئ أو تقاليد سابقة موزعة بين كتلتين : شرقية وغربية ، ويواجه كل دولة هذا السؤال : إلى أي جانب يجب أن تتجه الدولة سياستها ؟ وإن البلاد العربية بموقعها بين الكتلتين يلح عليها هذا السؤال أكثر من غيرها ، ففي كل يوم بل في كل وقت يسأل كل منا نفسه : إذا انحدر العالم فعلا إلى الهاوية واشتعلت الحرب بين هاتين الكتلتين ، ماذا يكون موقف البلاد العربية ؟ هذا هو (سؤال) الساعة .

الحرب لها خطورتها وأهوالها ، والبلاد العربية الآن على مفترق الطرق . فهي تريد أن تستكمل استقلالها وحرياتها وتريد أن تصبح عاملا فعالا في حلبة السياسة الدولية ، فيجب أن تستهدف مصالحها الذاتية وحدها ، لا يجب أن تكون العواطف أو غير ذلك من المصالح العارضة هي التي تحملنا على تقرير خطتنا ، إنما المصلحة الكبرى وحدها ، وعلى البلاد العربية الآن أن تنتهز هذه الفرصة لتمكن لحريتها واستقلالها .

وإن البلاد العربية فيها من الإمكانيات الاقتصادية ما يستطيع أن يؤهلها لتلعب دورها البارز ، وفيها من الإمكانيات المعنوية والروحية ما يدفعها إلى نشدان المثل العليا ، فيها من العناصر ما يفتح أمامها أبواب المستقبل ، على أن تحسن الهياكل القائمة على سياسة البلاد العربية استخدام هذه الإمكانيات والقوى . . .

والآن بهذه المناسبة الراهنة تحضرنا مناسبة أخرى لأزمة مرت بالعرب في القرن السابع الميلادي ، حين تطاحن الفرس والروم ووقفت البلاد العربية وقفة المتفرج الذي ينتظر حتى يرى خاتمة الصراع ، وقفة المتفرج الذي قد ينضم يوماً إلى هذا الجانب ويوماً إلى ذلك ، وبالفعل نرى أن كلا من الفريقين كان يستخدم عناصر من العرب المتاخمة له ، أما الكتلة العربية فقد وقفت تنتظر النتيجة ونزلت في ذلك الآية الكريمة : « الم . غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم » .

وسرعان ما أدرك العرب أن من واجهم أن يأخذوا الأمر بين أيديهم وأن

يعملوا حتى يخلص الشرق لهم ، فكانت اليقظة العربية الأولى وكان ذلك الاندفاع العربي الرائع الذي كان الأساس الذي قامت عليه الدولة العربية والحضارة العربية في ذلك الجزء من العالم . فهل يعيد التاريخ نفسه ؟؟ ويشعر العرب مرة أخرى أن الواجب يدعوهم إلى أن لا يدعوا الشرق أو الغرب يقرر مصير الأمة العربية وأنهم يجب عليهم أن يأخذوا هم الأمر بين أيديهم فيخلص الشرق العربي لأبنائه ، ويومئذ تكون اليقظة العربية الثانية ، ويكون البعث العربي الثاني ، فيتم بناء الدولة العربية المتحدة ، ويحمل العرب من جديد مشعل الحضارة في هذا الجزء من العالم الذي كان دائماً مقر الحضارات ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .

مستقبل الثقافة في المجتمع العربي

للدكتور كامل عباد

مقارنة بسيطة ، خاطفة بين مستوى الثقافة المنتشرة اليوم في البلاد العربية وبين ما كانت عليه قبل نصف قرن تكفي لتكشف لنا عن التطور الكبير في هذه الناحية من حياتنا . نلاحظ ذلك في تضخم عدد المثقفين وازدياد معاهد التعليم واتساع حركة التأليف والترجمة والنشر ، وقبل كل شيء ، في اختلاف مناهج البحث وطرائق التفكير وأساليب التعبير .

إن التطور هنا ، كما في سير التاريخ عامة ، لا يعنى التقدم المطلق ومن كافة الوجوه . وليس عسيراً أن نأتى بشواهد كثيرة على التأخر في بعض مظاهر الثقافة . فترى مثلاً أن العناية بتراثنا الديني والأدبي كانت قبل خمسين سنة أعظم منها اليوم . ونحن لا نجد في الوقت الحاضر في حركة الإصلاح الديني أو دراسة تاريخ العرب والإسلام ما يضاهي دعوة الإمام محمد عبده أو مباحث الألوسي وجرجي زيدان . كذلك لا نشاهد الآن إنتاجاً خصباً ، قوياً في الشعر العربي نستطيع مقارنته بما نظمه حافظ إبراهيم وأحمد شوقي والرصايف والزهاوي . ولعل أبرز ناحية تقهقرت فيها الحياة الثقافية هي الصحافة العلمية التي كان ينبغي أن تسير خطوات كبيرة إلى الأمام تبعاً لحاجتنا المتزايدة . ومهما كانت علة هذا التقهقر فلا يستطيع كل غيور على الثقافة إلا أن يأسف لمدى الانحطاط في مستوى بعض المجالات العلمية والأدبية العربية التي اشتهرت في الماضي بالرصانة ونشر المعرفة الصحيحة .

ولكن لا شك أيضاً في أن التطور الثقافي في البلاد العربية ، الذي بدأ منذ أكثر من مئة عام ثم ازدادت سرعته في الأربعين سنة الأخيرة ، قد أدى في معظم النواحي إلى تقدم ملموس وتكامل محسوس . فقد انتشرت المعارف واتسعت آفاق الفكر وكثر الاختصاص وازدادت المباحث العلمية نضجاً وتحور

الأدب والفن من قيود التقليد واتجهوا نحو الإبداع والابتكار . وبالدرجة الأولى يتجلى التطور الثقافي في اللغة . فقد ارتقت لغة المحادثة بين جمهور الشعب وقطعت شوطاً بعيداً في طريق التقرب من اللغة الفصحى ، كما أن لغة الكتابة ازدادت بساطة ومهولة ومرونة وأصبحت قريبة من متناول عامة الشعب .

وإذا رأينا بعض المحافظين يأخذون على الكتاب المعاصرين مخالفة «أساليب العرب» فإن هذه التهمة واهية لأن أساليب العرب – رغم نزعة التقليد المستحكمة منذ القدم – قد تغيرت في بحر العصور المختلفة فلا يجوز أن نتمسك بأسلوب عصر معين دون غيره أو أن نحرم على كتاب العصر الحاضر انتهاج أسلوب جديد خاص به .

على أن اللغة العربية ، رغم تطورها الحديث ، لا تزال بحاجة إلى التجديد والإصلاح حتى تجارى التقدم الثقافي العام وتساير حاجات العصر في مصطلحاته الفنية وفي مخترعاته وأساليب تفكيره . .

لا خلاف في أن التطور الثقافي الحديث في العالم العربي كان نتيجة للاحتكاك بالأمم الغربية .

فقد خيم الظلام والحمود على العرب مدة أربعة قرون بعد غارات الصليبيين والمغول والتتر واستيلاء الأتراك على بلادهم . ولكنهم أخذوا يستيقظون في أوائل القرن التاسع عشر عندما تدهورت الأمبراطورية العثمانية في طريق الانحطاط والانحلال وقامت الدول الأوروبية تغير على حدودها وتحاول التدخل في شؤونها الداخلية وتطمع في الاستيلاء على ممتلكاتها . وقد كانت البلاد العربية في مقدمة أهداف الاستعمار الإنجليزي والفرنسي بسبب موقعها الجغرافي على طريق المواصلات التجارية العالمية . ولم تكن حملة نابليون على مصر وسوريا سوى مظهر للتنافس بين الاستعماريين في سبيل السيطرة على هذه الطريق . ومن المعروف أن وجود الفرنسيين في مصر كان له أثر عميق في نفوس السكان فانتهت أفكارهم إلى ما تمتاز به الحضارة الأوروبية من وسائل القوة وشعروا بضرورة الاستفادة من تقدم الغربيين في العلوم والفنون والصنائع .

وبينما فشلت محاولة السلطان سليم الثالث لتنظيم الجيش التركي على النسق الحديث استطاعت مصر أن تقتبس كثيراً من الأنظمة الأوروبية في تكوين الجيش والأسطول وتأسيس المعاهد العلمية والصناعية كما بدأت تستعين بالخبراء الأجانب وتوفد البعثات الدراسية إلى بلاد الغرب . إلا أن هذه الحركة قد ضعفت بعد مدة قصيرة وظلت تتعثر على غير هدى ، كذلك المحاولات المتعاقبة التي قام بها في الدولة العثمانية نفسها السلطان محمود الثاني ثم فؤاد باشا وعالي باشا وأخيراً مدحت باشا لإصلاح الجيش والإدارة الحكومية ومعاهد التعليم بالاقتراب عن الغرب والتي شملت البلاد العربية أيضاً قد اصطدمت بكثير من العراقيل ولم تثمر إلا قليلاً .

في الوقت ذاته كان اهتمام الغربيين بالبلاد العربية آخذاً في الازدياد . فقد أكثروا من تأسيس القنصليات والوكالات التجارية في مختلف المدن . وبدأت بضائعهم ومصنوعاتهم تتسرب إلى الأسواق . على أن أهم وسيلة للتغلغل الاستعماري لحأت إليها الدول الغربية هي البعثات التبشيرية . فان المدارس والمستشفيات التي أنشأتها هذه البعثات كانت تعمل في كل مكان على إثارة الفتن والاضطرابات بين الطوائف . وقد عمدت المدارس التبشيرية إلى تلقين الناشئين بعض مظاهر الثقافة السطحية ، المحدودة التي لا تمت إلى البيئة الاجتماعية بصلة والتي لا ينتج عنها سوى بلبلة الأفكار واختلاف الآراء . إلا أنها رغم ذلك ساعدت على انتشار معرفة اللغات الأجنبية وبالتالي سهلت الاتصال والاحتكاك بين الشرق والغرب فأصبحت عاملاً قوياً في اطلاع العرب على الثقافة الحديثة .

ثم إن غارة الفرنسيين على الجزائر وتونس ومراكش واحتلال الإنجليز لمصر وغزو الطليان لليبيا وسياسة « التتريك » التي اتبعتها جمعية « الاتحاد والترقي » في سائر البلاد العربية وما كان يهدد هذه البلاد من أخطار الاستعمار الأوروبي كل ذلك قد نبه العرب إلى ضرورة الكفاح السياسي في سبيل الاستقلال والسعي لإيقاظ الوعي القومي بنشر الثقافة الحديثة . وكان من الطبيعي أيضاً أن تتجه الأفكار إلى إحياء تراثنا الثقافي القديم والعناية بأجدادنا التاريخية لما في ذلك من حوافز تلهب النفوس ودوافع تثير الهمم . وقد سبقتنا أمم كثيرة في هذا السبيل

مثل اليونان والصرب والبلغار والطلليان والألمان كان يمكننا الاقتداء بها . وفي الحقيقة فان ذكريات الماضي بالإضافة إلى تأثير الثقافة الغربية واستفحال الاضطهاد التركي وإدراك الخطر الاستعماري - الأوروبي كلها قد لعبت دوراً هاماً في اندلاع نار الثورة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وقيام الحركات الاستقلالية بعدها في جميع الأقطار العربية .

ولكن هناك اختلافاً في الأوضاع والظروف أدى إلى نتائج متباينة . وإذا كنا لا نبحرنا أدنى شك في أن العرب سيتحررون من كل أثر للاستعمار والنقوذ الأجنبي وسيحققون وحدة بلادهم وسيقدمون بخطوات سريعة في طريق الحضارة والمجد ، إلا أنه لا بد لنا من إمعان النظر في أوضاعنا وظروفنا الخاصة حتى نستطيع التغلب على جميع العقبات ونتجنب العثرات ونسرع في السير إلى الأمام .

لقد استطاعت ألمانيا وإيطاليا تحقيق الاستقلال والوحدة في القرن التاسع عشر كما استعادتا مكانتهما الدولية بعد الانهيار العسكري في الحربين العالميتين لأنهما لم تتخلفا عن بقية الدول الغربية في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن لم تسبقا غيرهما في كثير من النواحي . وليس الأمر كذلك مع البلاد العربية . ثم إن موقفهما من تراثهما القديم يختلف أيضاً اختلافاً جوهرياً عن موقفنا نحن العرب تجاه تراثنا . .

لاحظ العرب منذ أوائل القرن التاسع عشر ما تمتاز به الحضارة الغربية من وسائل القوة المادية وأدركوا بأنهم لن يستطيعوا مقاومة الاستعمار الغربي إلا باصطناع الوسائل ذاتها . من هنا قامت الدعوة في البلاد العربية إلى ضرورة اقتباس الثقافة الحديثة لأنها أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية . وفي الواقع فان هذه المظاهر تؤلف وحدة متماسكة في كل حضارة . ولكننا ، مع الأسف ، كثيراً ما ننسى هذه الحقيقة فنهم مرة باحدى النواحي دون غيرها ونسعى مرة ثانية إلى اقتباس بعضها دون الآخر . بل إننا نحاول أحياناً التفريق بين عناصر الثقافة نفسها فنعتني تارة بالأدب ونهمل العلم أو نتجه تارة أخرى إلى التعليم النظري ونغفل عن ارتباطه بالتجارب والتطبيقات العملية . .

إن حركة الاقتباس عن الثقافة الغربية قد ظلت مستمرة في البلاد العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم دون نظام موحد وخطة مرسومة وأهداف معينة ، واضحة . ويكفي أن نستعرض المؤلفات التي ترجمت إلى اللغة العربية في هذه المدة الطويلة حتى تنكشف لنا الفوضى السائدة في حياتنا الثقافية إذ نلاحظ قلة عدد تلك المؤلفات ، ثم نرى أن كل مترجم ينقل ما يروق له أو يتفق مع آرائه الشخصية أو لا يكلفه كبير عناء أو يعتقد بأنه يلاقي رواجاً لدى الجمهور . وهكذا ظل العرب يجهلون أمهات الكتب التي تمثل الثقافة الغربية في أصولها واتجاهاتها الأساسية ولم يتعرفوا إلا على بعض المظاهر السطحية والجوانب التافهة من فلسفة الغربيين وطرائق تفكيرهم وعلومهم وآدابهم وفنونهم وأنظمتهم . وأذكر بهذه المناسبة ما سمعته في أحد دروس المستشرق الألماني الأستاذ (بيكر) إذ أشار إلى عجز العرب عن فهم الحضارة الغربية فاستشهد للبرهان على ذلك بأنه لم يترجم مثلاً إلى اللغة العربية من مؤلفات الفيلسوف (شوبنهاور) سوى رسالة له في الطعن بالنساء ربما تعبر عن رأيه الشخصي ولكنها على التأكيد لا تعكس الاتجاه السائد بين الغربيين .

وربما تبدو الفوضى في حياتنا الثقافية أشد وضوحاً إذا انتقلنا إلى ناحية ثانية كان لاحتكاكنا بالغرب تأثير كبير فيها أيضاً - بالرغم عما في الأمر من غرابة - وأعني بذلك إحياء تراثنا الثقافي . فان المستشرقين هم الذين سبقونا إلى جمع المخطوطات العربية القديمة ونشر أهم مؤلفات أجدادنا بمنتهى العناية والتحقيق ثم دراستها بكثير من الاهتمام والتعمق ومعرفة محاسنها وتقدير قيمتها واستخلاص فوائدها . أما نحن فقد اقتصرنا جهودنا حتى عهد قريب على أن ننشر أنفسنا المؤلفات أو أن نسطو على ما نشره المستشرقون ونعيد طبعه بصورة مشوهة في الغالب . وإذا كان هذا الوضع قد أخذ يتغير حقاً في السنوات الأخيرة وأصبحنا نفتقدى بالمستشرقين في حسن الاختيار واتقان الإخراج فاننا لانزال مقصرين في دراسة محتويات كتبنا القديمة وبيان أثرها في تطور الثقافة البشرية والاستفادة منها في كتابة تاريخ بلادنا وحضارتنا . ولإدراك مجال العمل أمامنا في هذا الحقل أكتفي بالإشارة إلى كتاب المستشرق السويسري (آدام ميتر) عن « الحضارة

الإسلامية في القرن الرابع الهجري « أو « عصر النهضة الإسلامية » - كما هو العنوان الأصلي - الذي ترجم إلى العربية قبل سنوات ويستطيع كل قارئ أن يرجع إليه . فانه يكاد لا يحتوى على أى عبارة إلا وهى مأخوذة عن أحد المصادر العربية القديمة ، ومع ذلك فهو يقدم لنا صورة حية ، لم نكن نتخيلها عن مختلف مظاهر الحضارة العربية - الإسلامية . وهذا الكتاب لا يعد شيئاً مذكوراً بالنسبة إلى مؤلفات كبار المستشرقين التى لم تنقل بعد إلى اللغة العربية مثل « الأمبراطورية العربية » لويلها وزن و « تاريخ الحضارة الإسلامية » لفون كريمر و « تاريخ الإسلام فى الشرق والغرب » لآوغوست مولر ثم على الأخص « الدراسات المحمدية » لجولد تسيهر و « تاريخ القرآن » لنولدكه و « حوليات الإسلام » لكياتانى . أليس من المؤلم أننا لا نستطيع أن نذكر إلى جانب أمثال هذه الكتب للمستشرقين أكثر من واحد أو اثنين لعلمائنا المعاصرين ؟

وإذا كنا لا ننكر بأن بعض هؤلاء المستشرقين لم يكونوا يقصدون غير البحث العلمى المجرد عن الأغراض السياسية فلانثك أيضاً فى أن أكثرهم كانوا ومازالوا يخدمون المطامع الاستعمارية . وهم كثيراً ما يعملون على تشويه تاريخنا وتراثنا الثقافى فتنتطلى علينا مكائدهم وتسرع إلى ترديد أقوالهم واتباع آرائهم .

لا أريد أن أسترسل هنا فى بيان مطاعن المستشرقين ومغالطاتهم ولكن لا بد لى من التعرض إلى ناحية أعتقد بأنها على جانب كبير من الخطورة فى توجيه ثقافتنا الحاضرة ، وإن كان الكثيرون سيخالفونى بشأنها ، وأعنى بذلك الادعاء بوجود خلاف جوهرى بين الشرق والغرب فى الحضارة والثقافة .

إن معظم الفلاسفة والمؤرخين يعتبرون البشرية كتلة واحدة وينظرون إلى الثقافة السائدة فى الوقت الحاضر كخلاصة العقل الانسانى ويقولون بأن جميع الأمم قد اشتركت فى تكوين هذه الثقافة مع اختلاف فى مقدار مساهمة كل منها ومدى مساهمته لها حسب الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية . ولكن بعد ظهور النظرية العنصرية فى أواخر القرن التاسع عشر قام

بعض الكتاب الاوروبيين ، وبالأخص الألمان ، ينكرون وحدة الحضارة والثقافة البشرية وأخذوا يميزون بين ثقافات كثيرة لكل منها « نفسية » خاصة بها . وأشهر هؤلاء الكتاب هو (شبنكلر) الذي أحصى ثمانى حضارات أساسية فى التاريخ وادعى بأنها يختلف بعضها عن الآخر كل الاختلاف فى الثقافة والنظرة إلى الكون والحياة وفى العقائد والتقاليد والعادات وفى الآداب والفنون ، بل فى مفهوم العلوم الرياضية والطبيعية . وبين هذه الحضارات يذكر (شبنكلر) الحضارة « العربية » التى تشمل ، حسب رأيه ، البابليين والآشوريين والفينيقيين والآراميين واليهودية والمسيحية التى بلغت كمالها وتبلورت فى صورتها النهائية بظهور الاسلام وتأسيس الدولة العربية . وهو يذهب إلى أن الصفة المميزة لهذه الحضارة هى « العقيدة السحرية » .

وهذا ما يقصده أيضاً أكثر الكتاب الذين يصفون الثقافات « الشرقية » بأنها « روحانية » . وقد اختلف هؤلاء الكتاب فى تفسير معنى « الروحانية » ففهمها بعضهم على أنها العقيدة الدينية وما لها من أثر فى تطهير النفس وتهذيب الأخلاق واعتبرها آخرون مرادفة للنزعة الصفية وما يلازمها من الكشف الباطنى والتجرد عن المادة . وهى فى رأى الجميع تستند إلى العاطفة والوجدان وتتعارض مع التفكير العقلى القائم على المشاهدة الحسية والتجربة العملية والنظرة الموضوعية . وعلى كل حال فانما القصد هو إظهار الفرق بين « الغربيين » والشعوب الأخرى ثم دفع هذه الشعوب إلى التمسك بعاداتها وتقاليدها وطرائق تفكيرها القديمة لئلا تقتبس الحضارة الحديثة وتسعى للتحرر من سيطرة الغربيين .

لذلك نرى بعض المستشرقين الذين يعملون فى وزارات الخارجية والمستعمرات بلادهم يبذلون جهوداً كبيرة فى نشر مؤلفات المتصوفين المسلمين والهنود ودراسة مذاهبهم ثم يصرحون بأنه لا سبيل إلى إنقاذ الحضارة البشرية من التفسخ والانهار إلا بانتصار « روحانية » الشرق . وقبل سنة جاء إلى الجامعة السورية بدمشق مندوب عن مؤسسة (روكفلر) وحدثنا عن أهداف هذه المؤسسة واستعدادها لمساعدة المشاريع الثقافية فى كل البلدان . ولما تكلم بعض الأساتذة عن حاجة الجامعة السورية إلى المخابر والوسائل الفنية أخذ المندوب

الاميريكى يصطنع المعاذير ويعدد الصعوبات فى تدارك الآلات المخبرية ويعلق أمر المساعدة على موافقة مجلس إدارة المؤسسة . على أنه عندما انتقل الحديث بعد برهة إلى التصوف الاسلامى لم يتردد لحظة فى قطع الوعود بالمساعدة إذا تأسس معهد للدراسات يعنى بهذا الموضوع الخطير .

ولندرك السبب فى اهتمام الغربيين بالثقافة الشرقية الخاصة وجانبها «الروحانى» يجب أن نرجع إلى المباحث التى نشرها بعض رجال السياسة والعلم فى الغرب بعد الحرب العالمية الأولى . فان هؤلاء ، وفى مقدمتهم المستشرق الهوللاندى المشهور (سنوك هورغرونيه) ، قد عللوا الثورات والاضطرابات التى نشبت إذ ذاك فى المستعمرات بأنها نتيجة لاقتباس الثقافة الغربية من قبل الشرقيين . وقد صرح المستشرق المذكور بأن قادة الحركة الثورية الاستقلالية فى (اندونيسيا) هم من الذين درسوا فى جامعة (ليدن) بهولندا . ولذلك نصح حكومة بلاده بالتوقف عن ايفاد البعثات من (اندونيسيا) إلى الغرب والاستعاضة عن ذلك بتأسيس جامعة للأندونيسيين فى بلادهم تعنى بالثقافة الشرقية .

وقد سبق الانجليز غيرهم إلى اتباع هذه السياسة فى الهند ومصر . وكانت فرنسا قد اندفعت وراء سياسة الافناء فى الجزائر وتونس لأن هذين القطرين قريبان من بلادها يمكن للفرنسيين الهجرة اليهما واحتلال مكان سكانهما القليلين أو ادماج قسم منهم فى المجموع الفرنسى . ولذلك عمسد الفرنسيون إلى نشر لغتهم وبعض مظاهر ثقافتهم بين هؤلاء . ولكن بعد اتساع مستعمرات فرنسا ومناطق نفوذها أخذ رجال السياسة فيها يدعون إلى الاقتداء بالانكليز والهوللانديين . وقد لمسنا ذلك عند تأسيس كلية الآداب القديمة فى دمشق سنة ١٩٣٣ إذ حضر من باريس أحد المستشرقين المشهورين للاشتراك فى وضع المنهاج فدافع عن لزوم العناية بالبلاغة والبديع ومذاهب النحويين بينما عارض تدريس الأدب المقارن وطرائق النقد الحديث وفن القصة .

* * *

لا يتسع المجال هنا للبحث فى حقيقة «الروحانية» والمادية ، وفى الاختلاف المزعوم بين الشرق والغرب ، بل يكفى أن نتساءل :

ألم يصف بعض المستشرقين الشعوب السامية عامة والعرب خاصة بأنهم ماديون ، واقعيون وأن خيالهم ضيق ، محدود وأنهم قد اقتبسوا النزعة الصوفية عن الهنود ؟ ثم ألا نجد في تاريخ اليونان وفي تاريخ الأمم الأوروبية عصوراً سادت فيها العقيدة الدينية والنزعة الصوفية ؟ فلماذا لم يمنعها ذلك من الانتقال إلى عصور أخرى سيطر فيها الاتجاه العقلي والبحث العلمي والنظرة المادية ؟ ثم ماذا نقصد بالشرق والغرب وأين هي الحدود بينهما ؟ ثم أليس هناك فروق ظاهرة بين الثقافة الانجلو – سكسونية والثقافة اللاتينية ؟ وهل يمكن أن نقارن « العقلية » الألمانية بالعقلية الفرنسية ؟ وإذا نظرنا إلى الاسبان والاطليان فهل نجد في المزاج والعاطفة والتفكير أقرب إلى الاسكنديناويين والانكليز أم إلى المصريين واللبنانيين والسوريين ؟ وهل حال وجود اليابان في أقصى الشرق من أن يقتبس أهلها الحضارة والثقافة « الغربية » ؟ وأخيراً ألم تنتشر الحضارة المصرية القديمة في عهود ازدهارها في أكثر أنحاء المعمورة ومثلها الحضارة اليونانية وبعدها الحضارة العربية – الاسلامية فاستفادت منها كلها سائر الشعوب وساعدت بذلك على تقدم البشرية كافة ؟ فلماذا يراد الآن بحصر الثقافة الحديثة بالأمم « الغربية » ويطلب إلى الشعوب الأخرى أن تتمسك بثقافتها القديمة ؟ ألم تستمد الثقافة السائدة اليوم في الغرب أكثر عناصرها من اليونانيين والصينيين والعرب ؟

إذا أمعنا النظر في هذه الأسئلة وأمثالها فلا بد لنا من الاعتراف بأن تقاليدنا لا تتعارض مع اقتباس الثقافة الحديثة السائدة في الغرب . وفي الحقيقة إذا تركنا جانباً فئة المحافظين في بعض الأقطار العربية – وهي فئة قد أصبحت لحسن الحظ ، قليلة العدد – فاننا لا نجد اليوم بيننا من ينكر ضرورة هذا الاقتباس وإنما هناك فئة ، تسمى نفسها بالمعتدلة ، تريد أن يقتصر الاقتباس على محاسن الحضارة الغربية وعلى تلك النواحي من ثقافتها التي تتلاءم مع خصائصنا وتقاليدنا وعاداتنا . ونقطة الضعف في هذا الرأي هي الصعوبة في تحديد الصفات والتقاليد والعادات التي نختص بها ويجب أن نحافظ عليها ثم الاختلاف حول المعيار الذي يميز المحاسن من المساوي . ومهما كان الأمر يحسن بنا عند الكلام على تراثنا الثقافي وعلى عاداتنا وتقاليدنا أن نرجع إلى أصولها التاريخية

ونلاحظ الظروف التي تكونت فيها والتقلبات التي طرأت عليها ثم أن نسأل أنفسنا دوماً : هل يجب الاحتفاظ بكل ما انتقل إلينا عن الماضي ؟ وهل يمكن أن يستمر بعض التقاليد والعادات مدة عصر أو عشرة عصور حتى تصبح جزءاً لا ينفصل عن تراثنا ينبغي التمسك به ولو تبدلت الظروف التي دعت إليه أو رغم أنه كان محصول عهود الانحطاط والسيطرة الأجنبية ؟ هنا مثلاً مخلفات كثيرة من العهد التركي في جميع البلاد العربية تغلغلت في العادات والتقاليد وفي اللغة وأنظمة الحكومة والمدارس ، فهل نتمسك بها لمجرد إنها تعكس حقبة معينة من التاريخ ولو كانت لا تتلاءم مع أوضاعنا الحاضرة ؟

إننا جميعاً من محافظين ومعتدلين ومجددين وفاخر ونعز بما اتصفت به الثقافة العربية في عهود ازدهارها من المرونة والقدرة على التكيف واتساع الآفاق ومجاعة سنة التطور . وفي الحقيقة فقد سارع أجدادنا إلى الاقتباس عن كافة الأمم على أوسع مقياس . هكذا اقتبسوا أنظمة الإدارة والمسالية وآداب السلطان وقنون المعاري والموسيقى والنقش عن الفرس والبيزنطيين ثم أساليب الري والزراعة عن الأنباط والحساب عن الهنود وصناعتي الورق والخرف عن الصينيين كما رجعوا إلى الكتب اليونانية القديمة ليأخذوا عنها الطب والعلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة . وهم لم يحجموا عن دراسة العقائد والمذاهب والمبادئ المختلفة كاليهودية والمسيحية والافلاطونية الحديثة والمانوية والمزدكية والصوفية ومناقشتها والتأثر ببعض الأفكار والتيارات السائدة فيها . وإذا استعرضنا المراحل التي اجتازتها حركة الاقتباس في تلك العهود يتبين لنا أنها كانت تسير تطور المجتمع وازدياد حاجاته . فقد بدأت بالأمور العملية الضرورية كتنظيم الدواوين والبريد ثم الطب والحساب والهندسة وبعدها الصناعات والفنون وأخيراً العلوم والفلسفة . وهذا هو السير الطبيعي لتطور الثقافة البشرية . فالعقل الإنساني لم يكن في الأساس ، سوى آلة تستخدم للنجاح في معترك الحياة . وهو قد كان في بادئ الأمر ، مثل المقار لدى الطير ، وسيلة تساعد الإنسان على اكتساب معيشته . والأفكار الأولى عند البشر إنما تكونت كردود فعل للحاجات المباشرة ونتيجة لكثير من المحاولات والتجارب والأخطاء في سبيل

مؤالفة البيئة . على أنه بعد تقدم المجتمعات البشرية واحتكاك بعضها بالآخر نرى الأفكار تكتسب كياناً ذاتياً وتستقل عن الأشخاص الذين توصلوا إليها بالتجربة وتصبح قادرة بدورها على التأثير في الحياة ، بل إنها تستطيع خلق حياة جديدة . والشرط الأساسي لتأثير الأفكار هو أن تكون صوراً تعبر عن حاجات حقيقية في المجتمع . وبدون ذلك تفقد قوتها المحركة وتصبح سبباً للاضطراب والفوضى أو الحمود والتأخر .

ثم إن الثقافة العربية قد كان لها تأثير كبير في نشأة الحضارة الحديثة . فان عهد النهضة في أوروبا كان نتيجة مباشرة للاحتكاك بين الاوروبيين والعرب في الأندلس وصقلية وأثناء الحروب الصليبية . يقول المؤرخ السويسري (بورخاردت) صاحب الكتاب المشهور عن « عصر الاحياء في إيطاليا » إن أول أوروبي حديث هو (فريديريك الثاني) ملك النورمانديين في صقلية وجنوبي إيطاليا . وقد كان هذا الملك وابنه (مانفريد) يتقنان اللغة العربية ويفضلانها في المحادثة . وكانت اللغة السائدة في البلاط ودواوين الحكومة والمدارس هي العربية . وكان أكثر رجال الدولة وأساتذة الجامعات من العرب . وفي ذلك العهد تمت ترجمة كثير من الكتب العربية إلى اللاتينية . وقد بلغ تعصب الملك فريديريك للعلوم والآداب والفنون العربية درجة اضطرت معها المجمع الديني في (ليون) سنة ١٢٤٥ إلى حرمانه من الغفران بتهمة الالحاد واتباع تقاليد « الكفار » وعاداتهم . ولم تمض على ذلك عشرات من السنين حتى كتب الفيلسوف الانجليزي (روجر باقون) يقول : « الفلسفة مستمدة من العربية . فاللاتيني على هذا الاعتبار لا يستطيع أن يفهم الكتب المقدسة والفلسفة إلا إذا عرف اللغة التي نقلت عنها » .

ومن المعروف كيف اقتبس الاوروبيون في العصور التالية العلوم الرياضية وبالأخص الفلك والجبر ثم الطبيعيات والطب والفلسفة عن الكتب العربية وكيف ظلت مؤلفات أبي بكر الرازي وابن سينا وابن رشد وابن الهيثم وأبي القاسم الزهراوى تدرس في الجامعات الأوروبية حتى القرنين

السادس عشر والسابع عشر . كذلك انتقل إلى أوروبا التصوف الاسلامي
والفن المعماري العربي وكثير من الصناعات . والموسيقى الاسبانية وعلى الأخص
أناشيدها الشعبية لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى الموسيقى العربية في الأندلس .
ولم يقتصر تأثير الأدب العربي في الغرب على نشأة الشعر الغنائي في جنوب
فرنسا وعلى (الكوميديا الآلهية) لدانتى وعلى قصص (بوكاشيو) و(سرفانتيس)
بل تعداه إلى مؤلفات (جوته) و(روكرت) في أول القرن التاسع عشر أيضاً .

* * *

والآن لتأمل حالة البلاد العربية في الوقت الحاضر وعلاقتها بالعالم .
إن أول شيء يتبادر إلى الذهن هو الفرق بين وضع العرب الحالي ووضعهم
عند اقتباسهم الثقافات الأجنبية في الماضي . وأعني بذلك أننا اليوم مستضعفون
وأن القسم الأكبر من بلادنا ما زال خاضعاً للاحتلال أو النفوذ الأجنبي خلافاً
لأجدادنا الذين كانوا فاتحين ومسيطرين .

ولهذا الفرق تأثير عميق من الوجهة النفسية . فإن الأخطار التي تهدد كياناتنا
القومية تدفعنا بطبيعة الحال إلى التمسك بعاداتنا وتقاليدنا وإلى الحذر من ثقافة
الغرب .

ثم نلاحظ ثانياً : أننا على العكس من أجدادنا ، نواجه العالم الحديث
ونحن أصحاب مجد عظيم ولكنه غابر وتراث ثقافي غني ولكنه قديم . وهذا يمكن
أن يصبح حافزاً ومشجعاً على النهوض والتقدم ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون
عبئاً ثقيلاً يعوقنا عن السير بخطوات سريعة .

ويتبين لنا ثالثاً : أن الثقافات التي أقدم أجدادنا العرب على اقتباسها ،
وعلى الأخص الثقافة اليونانية ، كانت قديمة ، مينة ، منفصلة عن المجتمع الذي
نشأت فيه وازدهرت ، في حين أن الثقافة الحديثة التي نريد اقتباسها لا تزال
في دور النمو والتكامل ، تتطور وتتقدم بخطوات جبارة في مجتمع نشيط متحرك
وتزداد كل يوم اتساعاً وتعقيداً .

حقاً إننا نعيش في عصر لم يسبق له مثيل في التاريخ من حيث سيطرة الصناعة الآلية وتقدم وسائل النقل والمواصلات وانتشار المخترعات الحديثة حتى تقاربت المسافات وأصبح العالم كله كتلة واحدة ، متماسكة . وقد تشابكت مصالح الأمم وارتبطت مقدراتها بعضها ببعض ولم يعد في استطاعة واحدة منها أن تظل في عزلة عن غيرها .

في هذا العالم يسود التنافس والتناحر ولا سبيل للنجاح والبقاء فيه إلا للأقوياء الذين يتسلحون بأحدث وسائل الكفاح من علم وصناعة ودعاية وتنظيم . إن جميع الأمور في هذا العالم تتطور بسرعة مدهشة وقافلة الشعوب تسير بلا توقف وكل من يتأخر عن الركب لا يأمن الهلاك .

كل هذا تترتب عليه نتائج خطيرة أهمها أننا لا نستطيع اختيار وسائل العيش والكفاح كما نشاء ، بل سنضطر إلى اتباع وجهة مفروضة علينا فرضاً .

والواقع هو أنه ، بينما كنا في الخمسين سنة الأخيرة نتجادل حول موقفنا من الثقافة الحديثة ، كانت حضارة الغرب قد اجتاحت بلادنا بصناعاتها وأنظمتها ومذاهبها وانتشرت بيننا ثقافتها في مختلف مظاهرها سواء باختيارنا أو رغم إرادتنا . وقد تطورت حياتنا العامة في هذه المدة تطوراً شاملاً عميقاً لم نكن لتصور إمكان حدوثه بعد أجيال عديدة .

يتجلى ذلك قبل كل شيء في استخدام الآلات والمخترعات الحديثة وفي طراز البناء واتساع المدن وتنظيمها وفي جهاز الدولة وأساليب الحكم وفي الأعمال التجارية وطرائق التدريس وفي كيان الأسرة ومكانة المرأة والعلاقات الاجتماعية عامة . وبفضل وسائل النقل والمواصلات العصرية تسرب الكثير من مظاهر هذا التطور إلى الريف نفسه وأخذ يغير معالمه التي ظل محتفظاً بها منذ آلاف السنين . وفي جميع البلدان العربية نشاهد هجرة القرويين إلى المدن الكبيرة والمراكز الصناعية واندماجهم في طبقة العمال الناشئة التي يزداد الوعي والتكتل والتنظيم بين صفوفها . ولاشك في أن أهم انقلاب اجتماعي هو انهيار الاقطاعية في أكثر البلاد العربية وقيام الجماهير الشعبية للمطالبة بحقوقها ورفع مستوى معيشتها وتحسين أوضاعها عامة . وقد أصبحت بلادنا

تشغل مكاناً بارزاً في السياسة الدولية والصراع العالمي بسبب موقعها الحربي وكنوزها من النفط .

والمشكلة التي تجابهنا الآن ليست أن نبحث ونتناقش فيما إذا كان هذا التطور خيراً أم شراً وأن نقابله بالاستحسان أو الاستهجان وإنما المشكلة هي : ماذا يجب أن نعمل للسيطرة على الأوضاع الجديدة وكيف نستطيع النجاح في معترك الحياة العصرية ؟

لاشك في أن أول واجب تفرضه علينا الظروف الحاضرة هو السعي إلى زيادة الانتاج وتنمية الثروة العامة لمجابهة تكاثر السكان المطرد وتلبية الحاجات الحضارية الجديدة وهيئة وسائل القوة الضرورية . وهذا يقتضى تركيز الجهود لاستثمار مواردنا الزراعية . ثم لا بد من تأسيس صناعات تعتمد على المحصولات الزراعية وصناعات خفيفة أخرى يسهل تدارك موادها الأولية . كذلك لا غنى للبلاد العربية عن إنشاء المصانع الحربية لمختلف الأسلحة والذخائر .

هذه الأمور كلها تحتاج إلى المعرفة العلمية والاختصاص الفني وإعداد العمال الماهرين والمراقبين الصالحين ، كما أن نجاحها يتوقف على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فان التنظيم أصبح ضرورة لا مناص عنها في المجتمع الحديث . ونقصد بالتنظيم هنا ذلك الذي تقوم به الحكومات على مقياس واسع يشمل جميع نواحي الحياة العامة .

لقد انقضى العهد الذي كان الناس يرددون فيه القول مع الفيلسوف الانجليزي (جون ستيوارت مل) بأن مهمة الحكومات يجب أن تقتصر على الحراسة فتدافع عن الحدود وتمنع اعتداء الأفراد بعضهم على بعض . كما تبدد الوهم بأن قوانين الاقتصاد ولاسيما المنافسة الحرة كفيلة وحدها بتأمين الانسجام بين المصالح الخاصة والخير العام . فان الأزمات والاضطرابات المتوالية قد دفعت الحكومات إلى التدخل في الحياة الاقتصادية إما لحماية الصناعة الوطنية أو القيام بالمشاريع الكبرى الحيوية أو لمكافحة الاحتكار ومراقبة الأسعار وتحديد الأجور وتوفير العمل للعاطلين . ثم ازداد هذا التدخل أثناء الحربين العالميتين

فاضطرت جميع الحكومات إلى الأخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه . ولم يعد أحد يجهل بأنه لا سبيل إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا عن طريق التنظيم والتصميم ووضع المناهج البعيدة المدى التي تحدد الأهداف وترتب المشاريع حسب الأهمية وتعين مراحل التنفيذ ونهجي* وسائله .

وكان طبيعياً أن يشمل التنظيم شؤون التربية والتعليم والثقافة أيضاً لما لها من التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ونرى الحكومات الحديثة تعنى منذ مدة طويلة بانتهاج « سياسة تعليمية » واضحة ، معينة كما أخذت ترصد الأموال في الميزانية العامة لمختلف الأهداف والمؤسسات الثقافية من معاهد علمية وفنية ومناحف ومعارض ودور التمثيل والاذاعة والسينما . على أن ما تنفقه أكثر الحكومات في هذا السبيل ما زال قليلاً جداً لا يتناسب مع المكانة التي يجب أن تنالها الثقافة . ورغم أن الحكومات تحرص على توجيه المؤسسات الثقافية ومراقبتها إلا أن ذلك يتم في الغالب بصورة هزيلة مضطربة ودون أى صلة بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي .

ومادام بحثنا يدور حول مستقبل الثقافة في المجتمع العربي فمن الضروري أن نحاول توضيح هذه الصلة وبيان ماهية الثقافة وتأثيرها في الحياة العامة والنهضة القومية .

الثقافة اصطلاح جديد في اللغة العربية ، نستعمله مقابل كلمة (Culture) المشتقة من اللاتينية والتي تفيد في الأصل الحرث وعمارة الأرض وهي لم تكتسب المعنى المقصود بها الآن في الفرنسية وأكثر اللغات الأوروبية إلا في العصور الحديثة . أما في اللغة الألمانية فكلمة (Kultur) إنما تطلق على الناحية المعنوية من الحضارة للتفريق بينها وبين المظاهر المادية والتنظيمات المدنية التي تسمى (Zivilisation) . ويستخدم الألمان كلمة أخرى لما يقصده بالثقافة هي : (Bildung) التي تفيد : التكوين (أى إعطاء الشيء صورته وهيئته) . وهذا قريب من مفهوم (التثقيف) في العربية أى تشذيب الأغصان وتقويمها ثم بطريق المجاز تقويم العقل وصلقه .

للثقافة مدلول واسع يشمل العلوم والآداب والفنون واللغة والعقائد والعادات والتقاليد والأفكار والمؤسسات والأنظمة وأساليب التربية والتعليم وضروب التسلية والمتعة وكل ما يوجه سلوك الأفراد في المجتمع وينظم علاقات بعضهم ببعض ويساعدهم على التعبير عن حاجاتهم وخيالاتهم ورغباتهم وآرائهم .

ولكنها أحياناً تختصر مدلولها على الصنف العليا من ألوان التحصيل والتهديب التي تتمتع بها نخبة ممتازة هي طبقة « المتعلمين » . ويبدو ذلك واضحاً في التمييز بين « الثقافة » على الإطلاق وبين « الثقافة الشعبية » .

وعلى كل حال فإن الثقافة ، في الأساس ، ظاهرة تاريخية - اجتماعية . إنها ليست مجردة عن الزمان والمكان ، بل تمثل دوماً مرحلة معينة من تطور المجتمعات البشرية . ومظاهر الثقافة في مجموعها إنما تعبر عن أسلوب الحياة في بيئة اجتماعية معينة . ولذلك تختلف العناصر المسيطرة على الثقافة حسب الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية ، فتبرز أحياناً الناحية العلمية وأحياناً الناحية الأدبية أو الفنية وتارة تسود العقيدة الدينية وتارة أخرى النزعة المادية .

والثقافة تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التربية والتعليم وبواسطة التقليد والايحاء فتبدل عناصرها وتتطور بصورة بطيئة أو سريعة وتتجدد بما يحدث في المجتمع نفسه من اكتشافات واختراعات أو بما يقتبسه عن المجتمعات الأخرى . وهكذا تصبح الثقافة تراثاً مشتركاً تساهم فيه الأجيال المتعاقبة ويربط بين الماضي والمستقبل فهو محصول التجارب السابقة وأساس البناء للجهود التالية .

والثقافة كمجموع التجارب والجهود المشتركة تساعد أفراد المجتمع على التفاهم والعيش معاً وتمكنهم من تحقيق الانسجام والاتساق بين ما هو داخلي في أنفسهم وما هو خارجي من بيئتهم ، بين حياتهم الباطنية وسلوكهم مع غيرهم . وبذلك تقوم الثقافة بوظيفة اجتماعية هامة فتؤدي إلى تماسك المجتمع وتضامنه .

إن هناك علاقة وثيقة بين الثقافة والحياة الاجتماعية . وربما كان الأصح أن لا نفصل إحداهما عن الأخرى ، لأن الثقافة ليست في الحقيقة سوى

مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ومرآة تعكس القوى والتيارات السائدة فيها .
فجميع التقلبات التي تحدث في كيان المجتمع تؤثر بدورها في الحياة الثقافية .
هكذا نرى أن الانتاج الثقافى ومدى الاستفادة من هذا الانتاج ثم كيفية
تكوين الصفوة الممتازة وجمهرة المثقفين - كل ذلك يتوقف على توفر شروط
اجتماعية معينة . فإذا بحثنا مثلاً في مستوى الثقافة الذى يمكن أن يبلغه الأفراد
ظهر لنا بأنه يتناسب مع درجة تقدم المجتمع الذى يعيشون فيه . لذلك لا يمكن
أن نتصور قيام عالم كبير في الطبيعيات أو الهندسة أو الجغرافيا ضمن جماعة
إبتدائية . ولنأخذ مثالا آخر ما يلاحظ من قلة الابداع أو انعدامه بالمرّة في
بعض العصور من تاريخ الأمم . فهذه الظاهرة لا تدل على أن تبسداً فجائياً
قد طرأ على مواهب البشر . ولا يفيدنا شيئاً القول بأن الكفاءة والتبوع من
أسرار الطبيعة التي لا يدركها العقل . وإنما يجب أن نحاول تعليل هذه الظاهرة
بالكشف عن العوامل الاجتماعية التي نشأت عنها . حينئذ يتبين لنا أن ازدهار
الثقافة وتقدمها يتوقفان على وجود فئة خاصة من أفراد المجتمع تستطيع الانصراف
إلى الدرس والبحث والمشاهدة والتأمل هي ما يسمونه بالصفوة أو النخبة الممتازة .
ومهمة هذه الفئة هي أن تستفيد من الطاقة النفسية الزائدة التي لا يستنفدها
المجتمع في كفاحه اليومي في سبيل البقاء فتهيأ لها أسباب التسامى وذلك
بإثارة الميول الفطرية لدى الجمهور إلى المعرفة والتأمل الباطنى وتذوق الجمال
والتعبير عن الذات . هذه الفئة من طبيعتها أن تنقلب إلى طبقة ممتازة في المجتمع .
على أنها إذا أصبحت مقفلة وصارت تتوارث الثقافة وتحتكرها ، كما كانت
الحال مع طبقة الكهان في المجتمعات القديمة ، فلا بد أن ينتهى بها الأمر إلى
الحمود والتفسخ . وبالعكس فإنها تزداد نشاطاً وخصباً عند ما تكون مفتوحة
لأصحاب المواهب من جميع الطبقات - ولكن على شرط أن تظل في الوقت ذاته
محدودة نسبياً لتستطيع المحافظة على صفتها الممتازة والقيام بوظيفة القيادة والارشاد .
أما إذا تدفقت عليها سيول من العناصر الحديدية وانقسمت إلى كتل كثيرة وتجاوز
عددتها حداً معيناً فإنها تظغى بعضها على بعض وتشتت جهودها وتفقد جميعها
صفة القيادة وتعجز عن القيام بتأثير عميق في المجتمع كله . وعندئذ فان
الميول والنزعات والدوافع الكامنة في الجماهير لا تجد من يهذبها ويتسامى بها

فتتحول إلى شهوات ونزوات واندفاعات عابرة وإلى عقد واضطرابات نفسية متأصلة تتطلب على الدوام إحساسات متجددة ، متنوعة تتعاقب سريعاً وتزول دون أن تترك أثراً . وقد أصبحت العواصم الحديثة تزدهر بمثل هذه الجماهير المتعطشة إلى وسائل التسلية والتخدير والتحويه وصار المحترفون للثقافة لا يهتمهم إلا لإرضاء هذه الجماهير يقدمون لها ما تشتهي من زخرف وبهرج . وإذا رأينا بعض المخلصين للثقافة يحاولون نشر المعرفة الصحيحة وتنمية الذوق السليم فإن جهودهم لا يمكن أن تثمر كثيراً لفقدان جمهور معين ، ثابت يتبع توجيههم باستمرار . وقد بدأنا نشاهد في البلاد العربية مثل هذه الظواهر التي تهدد مستقبل الثقافة . ولن نستطيع تجنب الأخطار المدممة إلا عن طريق تنظيم الثقافة والمجتمع معاً .

إن الرأي العام في جميع البلدان يحرص كل اهتمامه حول الأحداث السياسية والعلاقات الدولية لمسايلمسه من تأثيرها في أمور المعيشة والأمن . أما الشؤون الثقافية فإنه لا يكثر بها كثيراً - رغم تقديره لقيمتها واعترافه بأنها الدعامة الأساسية في بناء الحضارة - لأنه قد اعتاد أن ينظر إليها كموضوع مستقل ، قائم بذاته ولا علاقة له بمشاكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ومن الغريب أن هذه النظرة الخاطئة مازالت شائعة بين رجال العلم أيضاً بل لعلها بين العلماء وغيرهم من المثقفين أكثر انتشاراً مما لدى جمهور الشعب . فإن ازدياد تقسيم العمل وقيام مؤسسات خاصة تعنى بالثقافة وانقطاع الصفوة الممتازة في عهد السلم والاستقرار إلى الانتاج الفكري ، الذي لا يخلو من بواعث ذاتية - كل ذلك مما يجعل المثقفين يغفلون عن الصلة الوثيقة بين الثقافة والمجتمع . وإذا رجعنا إلى التاريخ نرى الصفوة الممتازة في المجتمعات الطبقيّة تحتكر الثقافة كوسيلة لنيل الجاه وكسب العيش وتسعى إلى الاحتفاظ بها كعالم مستقل تحيطه بالأسرار وتعزله عن جمهور الشعب . ثم يقوم الحكام فيقربون إليهم هذه الصفوة الممتازة ويشملونها بالعطف والرعاية والعطايا السخية في سبيل استخدامها للسيطرة على عقول المحكومين وعواطفهم . وفي الواقع

فإنها كثيراً ما تتولى الدفاع عن الآراء والمبادئ التي تبرر الأنظمة السائدة ولو كانت تتعارض مع ضرورات التطور الاجتماعي وتخالف الحقائق العلمية ، كما كانت الحال مثلا مع فلاسفة اليونان والرومان الذين ادعوا بأن الرق من مقتضيات قوانين الطبيعة . وكان أفلاطون خاصة ينصح الحكام باستخدام الأساطير وغيرها من الأكاذيب كوسيلة للسيطرة .

كذلك يجب الملاحظة بأن الفكر إذا بلغ درجة كافية من التطور يصبح قادراً على أن يتصور عوالم خيالية يعيش فيها وينعزل عن محيطه . هكذا نرى الطبقة المتوسطة بألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر ، عندما فشلت في محاولتها لقلب الأوضاع السياسية والاجتماعية ، قد اضطرت إلى الانكماش على نفسها واتجهت إلى الذكريات التاريخية - المندثرة والنظريات المثالية - الخيالية وخلقت من الحياة الثقافية عالماً مستقلاً تنقطع فيه إلى أحلامها .

وأخيراً فإن من طبيعة التفكير المجرد أن يفصل بين محتوى الثقافة وصورتها بين مادتها وشكلها أي بين التراث الفكري والأدبي والفني من جهة ، وبين الأثر النفسى الذى ينشأ عن التربية والتعليم من جهة ثانية . وبما أن محتوى الثقافة يتجسد في آثار مادية فمن السهل أن مجرد عن المجتمع الذى أبدعه وعن الظروف التى نشأ فيها وأن ينتقل إلى مجتمع آخر .

ونحن نشاهد الناس يقصدون بالثقافة في الغالب هذا المحتوى ويطلقون صفة « المثقف » على كل شخص يحصل على كل قسط من المعلومات ، ناسين أن هذه المعلومات لا قيمة ثقافية لها إلا بما تركه من أثر في تفكير الشخص وقدرته على الابداع وعلاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه .

لاشك في أن محتوى الثقافة لا يخلو من قيمة ذاتية أيضاً . ولكن جوهر الثقافة إنما هو الأثر الذى تركه في النفس والصورة التى تسبغها على الشخصية . والغاية من الثقافة ليست سوى تنمية الميول والمواهب وإيقاظ الحياة الباطنية وتهذيب العواطف وتقويم العقل وتقوية الارادة وتكوين الشخصية . وكل ذلك يتطلب اكتساب مادة الثقافة وتمثيل محتواها . وهكذا فالصورة والمساعدة مرتبطتان . ولا سبيل إلى الكمال إلا بالانسجام بينهما ، كما هو الأمر في روائع

الفن والأدب التي تتجلى قيمتها البديعية في الناحية الشكلية ولكن على شرط أن يكون الشكل منسجماً مع المادة أي مع الموضوع الذي يعبر عنه لأن لكل موضوع صورة باطنية تناسبه والشكل الخارجى إنما ينبئ عن هذه العلاقة.

* * *

إن العوامل المختلفة التي أشرنا إلى بعضها قد أدت إلى تشويه مفهوم الثقافة فصار الناس يفصلون بين الثقافة والحياة الواقعية ويعتبرون الثقافة من المظاهر الكمالية كأنها ليست سوى حلقة للزينة . ولما كانت كل زينة تخفى ما تحتها فإنها تصبح وسيلة للغش والتزييف ويمكن تشبيهها بالوشم الذي إنما يشوه جسم الانسان . وفي الحقيقة فإن هذه الثقافة المزيفة قد أصيبت بالشلل وأصبحت عقيمة ، محكوم عليها بالموت .

وقد نشأ عن المفهوم الخاطيء للثقافة كثير من النظريات الفاسدة والاتجاهات المضرة في العلم والأدب والفن وفي التربية والتعليم .

نذكر مثلاً نظرية « الفن للفن » التي ما زال البعض ينساقون معها رغم الانتقادات العنيفة التي كشفت عن فسادها . فالتاريخ يبرهن لنا على أن الفن كان دوماً سلاحاً قوياً في خدمة الآلهة والملوك والحكومات - ولكن أيضاً في أيدي الثوار المدافعين عن الفلاحين والعمال وعامة الشعب . والفن الذي لا يعبر عن حياة المجتمع إنما يستخدم - سواء بصورة شعورية أو لاشعورية - للتضليل والتخدير . وإذا رأينا بعض الشعراء يتبجحون بالسمو عن العالم وعن مشاغل الناس فليس ذلك سوى دليل على العجز . فالشعراء أيضاً لا يعيشون في الأثير الطلق ، إنهم أبناء عصرهم ومجتمعهم ، بل يجب أن يكونوا ألصق من غيرهم بهذا المجتمع وأقدر من الآخرين على إدراك هذا العصر . ليس من اللازم أن يشتغلوا بالسياسة ، بل من الضروري أن لا ينخرطوا في السياسة بمعناها الضيق حتى يستطيعوا الإحاطة بكل ما يجري حولهم . وليس من أحد ينكر عليهم حق الاعتكاف والاعتزال في صوامع هادئة وأبراج عالية . ولكن الوحدة والعزلة ليستا هدفاً لذاتهما وإنما وسيلة للسمو . والشاعر الذي لا يستطيع أن ينظر إلى بعيد وينذر شعبه بما هو آت يكون شاذاً : فهو إما أنه ليس له برج

يشرف منه على آفاق الحياة الفسيحة وحينئذ ينبغي عليه أن يظل على الأرض يكدح مثل غيره وإما أنه ليس له عينان تبصران ، وعندئذ يجب عليه أن يختار مهنة أخرى غير الشعر .

ومما يبشر بالنهضة الأدبية في البلاد العربية أن الكثيرين من الكتاب بدأوا مؤخراً يتكلمون عن مهمة الأدباء في المجتمع ، بل عن «تجنيد الأدب» لتحرير الشعب وخدمته . ولكن بقي علينا أن نميز بين الأديب بالمعنى الصحيح وبين الكاتب الذي ينقلب إلى موظف منفذ للأوامر أو بوق للدعاية . إن رسالة الأديب في هذا العصر الحديث هي أن يعلم الناس كيف ينظرون إلى الطبيعة ويفهمون أسرارها وكيف يلاحظون الحوادث الاجتماعية ويدركون الروابط بينها ثم أن يغوص بهم في أعماق النفس البشرية ويقربهم من معرفة أبناء جنسهم وأن يسمو بخيالهم حتى يستطيعوا تصور الحياة في الماضي والمستقبل ويتوصلوا إلى انتزاع المثل الأعلى من صميم الواقع وأخيراً أن يبعث فيهم روح المغامرة والاقدام وحب العمل والنضال .

ومن المؤكد أن الأديب لا يؤثر في الجمهور عن طريق الوعظ والنصيحة ، بل بأن يقدم له نماذج من الحياة تمثل آلام الناس وآمالهم وأعمالهم وطرائق تفكيرهم وكفاحهم ونظرتهم إلى الكون وعلاقاتهم ببعضهم ببعض .

ولنضرب مثلاً آخر ، نظرية « العلم للعلم » . فالعالم أيضاً يحتاج إلى حياة التأمل الهادئة وإلى الحرية التامة في التفكير ، وهو لا يتوصل إلى المعرفة الصحيحة إلا عن طريق البحث النظري المجرد . ولكن لو كانت رسالة العلم هي التأمل في الكون لذات التأمل لما وجد العلم كما نعرفه اليوم . فان أبسط دراسة لتاريخ العلم تبين لنا ، كما يقول الأستاذ (برنال) « بأن الحاجات المادية كانت هي الدافع للاكتشافات والاختراعات العلمية وأن الأدوات المادية هي الوسائل الضرورية لاتمام هذه الاكتشافات والاختراعات » .

وقد نشأ العلم الحديث وتقدم بفضل تحقيقه لضرورات الحياة المادية . فهو الذي مكن الانسان من السيطرة على الطبيعة وساعده على مكافحة الأمراض وزيادة الانتاج وتوفير أسباب الرفاهية . وإليه يرجع الفضل في تحرير البشر

من الضلال والأوهام والخوف . وفي الواقع قد أصبح البحث العلمي أداة فعالة لبناء حياة الأمم ولا بد من الاعتماد عليه للقيام بالمشاريع الزراعية والصناعية وتنظيم جهاز الدولة والمؤسسات الاجتماعية .

وقيمة العلم إنما تقاس بمقدار مساعدته لنا على الحياة . « فان الحياة ، كما قال (نيتشه) ، تأتي قبل المعرفة . والمعرفة التي تهمل الحياة وتقضى عليها إنما تفتى نفسها أيضاً » .

* * *

إن العلم يعتبر اليوم أهم عنصر في الثقافة الحديثة . ولا شك في أن أبرز أثر له هو تغييره لتفكير الانسان . فان طريقة البحث العلمي جعلتنا نؤمن بالعقل ولا نتقيد إلا بالواقع الذي تدركه الحواس ولا نقبل بشيء لا تؤيده التجربة . وتقضى هذه الطريقة التحرر من العقائد الغيبية - السحرية ومن الأوهام والأحكام السابقة وهي تفرض علينا المشاهدة الموضوعية والملاحظة المضبوطة والقياس الدقيق والتجرد عن العواطف والتمسك بالحياد .

ثم إن التفكير العلمي يتطلب التعاون التام بين الباحثين وتنظيم الجهود المشتركة وتوحيدها وبذلك فانه يمكن أن يصبح وسيلة فعالة للتضامن الاجتماعي والتفاهم بين الشعوب .

ولا حاجة هنا إلى تعداد النتائج الباهرة التي توصل إليها التفكير العلمي . فان الحضارة الحديثة باكتشافاتها ومخترعاتها وتقدمها في الزراعة والصناعة والتجارة وفي التنظيم السياسي والاجتماعي والسيطرة العسكرية - كلها يعود الفضل فيها ، بالدرجة الأولى ، إلى هذا التفكير العلمي . لا شك في أن هناك مشاكل كثيرة لم ينجح التفكير العلمي بعد في إيجاد الحلول اللازمة لها . ولا جدال في أن الحضارة الحديثة قد جلبت كثيراً من الشرور والويلات على البشرية وخلقت مشاكل جديدة على جانب كبير من الخطورة ، وما زالت تهدد العالم بأعظم الكوارث والمحن . ولكن هل نستطيع الادعاء بأن التفكير القديم غير العلمي كان أخف شراً أو أكثر مقدرة على حل مشاكل البشر؟ ثم أليس السبب في استمرار الشرور المتوارثة وتعاقب الأزمات الحديثة إنما هو التمسك بطرائق

التفكير القديمة وعدم تغلغل التفكير العلمي الحديث بين جميع الطبقات وفي كل المجتمعات ؟ وبينما يكتفي خصوم التفكير العلمي بإرجاع أسباب الفساد في العالم إلى « طبيعة الانسان الشريرة » ويعترفون هكذا بعجزهم عن معالجتها فان أنصار هذا التفكير يعللون الفساد بأنه ناتج عن الأوضاع الاجتماعية والآراء المشوهة ويعملون على إزالته بإصلاح أنظمة المجتمع ونشر المعرفة .

ومهما كان الأمر فان الحضارة الحديثة هي التي تسيطر اليوم على العالم ولا سبيل لأي شعب في أن يحافظ على كيانه دون مجازاة هذه الحضارة ، وقبل كل شيء دون الأخذ بالصناعة الآلية التي تقوم عليها ، وهذه الصناعة الآلية تفرض علينا اقتباس الثقافة الحديثة واتباع التفكير العلمي الذي تستند إليه . ولا يمكننا أن نتقدم في الصناعة الآلية ونستفيد منها في زيادة الانتاج وتهيئة وسائل القوة الضرورية لبقائنا دون نشر هذه الثقافة بين الشعب على أكبر مقياس ممكن . فانه لا يكتفي أن تتبنى الصفوة الممتازة هذه الثقافة بل لابد أيضاً من أن تكتسب الجماهير الكادحة ، المنتجة من عمال وفلاحين قسماً كافياً من الثقافة العلمية والفنية . إذ لا فائدة من تجهيز الفلاحين بالآلات الزراعية إذا لم يتعلموا قبل ذلك كيف يحسنون استخدامها والحفاظة عليها . كذلك لا يستطيع العامل أن يتقن استخدام الآلات الحديثة وأن يستفيد منها إلى أقصى حد ممكن إلا إذا صار يفكر تفكيراً ميكانيكياً ويعرف تركيب الآلات ويتصف بما تتطلبه من سرعة الخاطر والاستجابة والانتباه الدقيق ، المتواصل . ثم إذا لاحظنا بأن الآلات في الصناعة الحديثة تزداد كل يوم تعقيداً ودقة وأننا سنحتاج في المستقبل إلى عمال لا يقتصرون على استخدام الآلات بل يصنعونها أيضاً ، ندرك ضرورة التوسع في نشر الثقافة الفنية القائمة على معرفة الرياضيات والفيزياء والكيمياء والميكانيك وعلى التفكير العلمي المجرد . كذلك لا فائدة من أن يصبح العامل قادراً على استخدام آلة تعادل قوتها (٢٤٠) من العبيد إذا ظل هو نفسه خاملاً ، بليداً ، عاجزاً عن التفكير الذاتي وعن النقد ، لا يستطيع تمييز الأخبار الصحيحة من الكاذبة وينقاد إلى الإيهام والتضليل ولا يسيطر على أهوائه ونزعاته البدائية . ألا يشبه حينئذ الطفل الذي

نسلمه قضياً من « الديناميت » ؟ فإن ذلك لا يكسبه قوة وسطوة وإنما يزيد في الأخطار التي تنجم عن عدم إدراكه للمسؤولية .

وتتجلى لنا ضرورة تعميم الثقافة إذا فكرنا مثلاً في مشاريع العناية بالصحة العامة . فانه لا يكفي تهيئة العدد اللازم من الأطباء والمستشفيات والأدوية بل لابد من تنوير أفكار الجماهير وتعليمها تركيب جسم الانسان ووظائف أعضائه وكيفية انتقال الأمراض وطرق الوقاية منها . وتزداد الحاجة إلى الثقافة الشعبية عندما تنتقل إلى تكوين المواطنين الصالحين الذين يعرفون ببيان الدولة وجهاز الحكومة والعلاقات الاجتماعية وحقوق الأفراد وواجباتهم ويدركون معنى المسؤولية والتضامن والتعاون .

وفوق كل ذلك فان الصفوة الممتازة لا يمكنها أن تنمي ثقافتها العالية إلا إذا ظلت متصلة بالمجتمع الذي تعيش فيه وتستمد منه القوى المتجددة والعناصر اللازمة تؤثر فيه وتتأثر به . بل نستطيع القول بأن الثقافة الشعبية هي الأساس الذي تقوم عليه ثقافة الصفوة الممتازة وبدون هذا الأساس تبتى الثقافة العالية معلقة في الهواء فتقطع عن جذورها وتفقد الحياة . وكلما اتسعت الثقافة الشعبية ازدادت العوامل المساعدة على تقدم الصفوة الممتازة .

• • •

إن الصفوة الممتازة من المثقفين ورجال الفكر تنتظرها مهمة عظيمة وخطيرة في المجتمع العربي . فعليها أن تقوم باحياء تراثنا الثقافي الذي يجب أن نبني على أساسه صرح ثقافتنا في المستقبل . ومن الواضح أنه لابد لها من انتقاء الأعمدة القوية والعناصر المتينة التي تصلح للبناء الحديد . ثم إنه لا غنى لها عن اقتباس الثقافة الحديثة التي تلزمننا لمسيرة حاجات هذا العصر . ولا جدال في أن أهم ما نحتاج إليه هو التفكير العلمي الحديث الذي يجب أن يسيطر على ثقافتنا . كما ينبغي أن نطلع على التيارات الفكرية في هذا العصر وأن ندرك العوامل المؤثرة في المجتمع الحاضر . ومن الضروري أن تتوصل الصفوة الممتازة إلى الوحدة الفكرية والشعورية والارادية . على أن الوحدة لا تتنافى مع التنوع في الصور والكثرة في ألوان التعبير ، بل على العكس فان التنوع لازم للنمو

والازدهار والقوة ، على شرط أن لا يتجاوز حداً معيناً يحول دون الانسجام .
ويجب على الصفوة المتأزاة أن تشعر بالمسئولية تجاه المجتمع وأن تكون على
اتصال وثيق معه فتتولى تنوير الرأى العام وتوجيهه وقيادته . وعليها أن
تتذكر دوماً بأن البشر لا يستطيعون التغلب على مشاكل الحياة فى جميع مظاهرها
إلا إذا أصبحت لديهم فكرة واضحة عن الكون ونظرة معينة إلى الحياة تتلاءم
مع معلوماتهم وتطمئن إليها عقولهم وتوحد بين آرائهم وعواطفهم وميولهم ويزول
معها الاختلاف بين الروح والعقل والاصطدام بين الحياة والفكر والتضارب
بين الضرورة والاختيار .

ومهمة النخبة المثقفة ورجال الفكر فى كل أمة وكل عصر إنما هى
تكوين هذه النظرة الكلية ، الشاملة ، الموجهة . . .

محمد كامل عباد

مناهج التعليم في الأقطار العربية وكيف تكون؟

الدكتور محمد بريع شريف

بين يدي جملة من مناهج الدراسة في مراحلها جميعها للبلاد العربية المعنية بالتعليم ، وكتب عديدة في فروع مختلفة من العلوم والآداب والاجتماع موضوعة على مقتضى هذه المناهج ، وصحف ومجلات من العالم العربي في أقطاره وبينها كتب قيمة للمربين وعلماء النفس ممن تولوا شئون التعليم فيها وأبدوا آراءهم . وإذا قلبت هذه الكتب رأيت نعياً وملكاً كبيراً ، رأيت نظريات علماء الغرب وخالصة تجاربهم قد ضمت إليها تجارب هؤلاء الأساتذة الذين قطعوا من شباب زمانهم أزهى أيامه في بحث وتنقيب ودرس وتدریس ومع هذه التجارب آراء ناضجة جديدة بالاعتبار لا تقل وجاهتها وغاياتها عن أى رأى من آراء علماء الغرب المحربين .

وتأخذ قسماً من هذه الصحف والمجلات فتجد فيها آراء أخرى بعضها يتفق مع الأولى ، وبعضها نقد قاس شديد القسوة على أولئك المربين وبارق تربيتهم وسير التعليم في كل بلد من بلاد الشرق العربي ، وترى مع هؤلاء الناقدین صحة القول ووجاهة الحكم . وأهم ما يطالعك هجوم عنيف القوة على المناهج والكتب وإنك إذا أخذت منهجاً بهرتك عنواناته ومفردات موضوعاته فتنقل من علم إلى علم ومن موضوع إلى موضوع في المدرسة الابتدائية والثانوية ثم تخرج من معمعة تزدحم فيها عناصر المعرفة وتضطرع ، حتى كأنك ترى هذا الاضطراع ماثلاً بين يديك .

ثم تتناول كتاباً من هذه الكتب فيدهشك اسمه وعنوانه وتجد نفسك بين يدي مجموعة من أجلة العلماء أكسبتهم شهرتهم ومراكزهم التربوية والادارية مكاناً رفيعاً ، وضعوا هذا الكتاب لناشئ من الناشئة يريدون له أن يكون رجل

المستقبل ، ولكنك لا تلبث تترك هذا الكتاب حتى تضع يدك على رأس خيط
المعضلة الكبرى .

• • •

إن هذه المناهج والكتب والوسائل نتاج روااسب خلفتها ظروف سياسية
 واجتماعية واقتصادية فتباينت ألوانها قوة وضعفاً تبعاً لظروف كل شعب من
 شعوب هذه الأمة ، فقد يفرض المنهج فرضاً وقد يرتجى ارتجالاً حتى صارت
 المناهج تتأرجح بين أصبعي القدر وتقلبات الظروف فلم تستقر على حال ولم
 يقف لها أحد وقفه طويلة يرسم لها خطة واضحة شاملة تهدف إلى إنشاء
 جيل قوى .

دع هذا وعد عنه إلى الكتب وأمسك بيدك كتاب اللغة القومية أداة
 التعبير ووسيلة إظهار الفكر إلى الخارج وليكن أول كتاب تأخذه بيدك كتاب
 القواعد في المدارس الابتدائية وقرأ موضوع الحملة الاسمية في هذا الكتاب
 الذي يدرسه في كل عام مئات آلاف الأطفال في سن العاشرة أو التاسعة
 من العمر فان عينيك تقعان على أمثلة من طراز : الزجاج ماهر ، القاضي
 عادل ، الجندي شجاع ، الثعلب ماكر ، الشمس أكبر من الأرض ، القمر
 أقرب إلينا من الشمس ، الشمس جسم ملتهب ، والحرارة مصدرها الشمس ،
 شعاع القمر بارد وشعاع الشمس حار .

وإذا تأملت الكلمات : « ماهر ، عادل ، شجاع ، ماكر » وجدتها
 ألفاظاً ليس لمفهوم كل منها وجود في الخارج تقع عليه حواس الرجال بله الأطفال .
 كذلك لا تجد في ذهن الطفل مفهوماً لمقارنة حجم الأرض بحجم الشمس ،
 ومقياساً واضحاً لمعرفة قرب القمر إلينا ، وبعد الشمس عنا ، ولا عقلية تقدر
 على فهم جسم الشمس الملهب ومعرفة شعاعها الحار وشعاع القمر البارد .

هذه هي اللغة التي يستقبلها ذهن طفل في سن التاسعة أو العاشرة من عمره
 في كتاب القواعد وكتب القراءة أو المطالعة وبعد هذه السن تزداد صعوبة دون
 قصد ويفسح المؤلف لقلبه المجال ولفكره أن يركب متن الخيال يخلق ويترك
 هؤلاء الأطفال يدبون على الأرض . ويسرف المربون والمؤلفون ويمعنون

في إسرافهم في عرض موادها فيختارون لبلغاء الكتاب وفحول الشعراء نصوصاً من النثر والشعر يقحمونها في كتب الأطفال ، وفي هذه النصوص الاستعارة والمجاز والكناية والتشبيه البليغ والمحسنات اللفظية والألفاظ الوحشية ويطلبون من الطفل أن يحفظها عن ظهر قلب لتكون ثروة له ولكنه لا يستفيد من هذه الثروة بعدها عما يتناوله ذهنه من الأفكار .

إن اللغة القومية أو لغة الأم لها المكانة الأولى في أصول الثقافة وترتيب الأفكار وفي تدريب النشء وتعليمهم وتوسيع مداركهم وتقوية ملاحظاتهم فإذا أخذوها في أفكارها السامية وفي مفاهيمها التي لا وجود لها في أذهانهم ومحيطهم ضعفت عندهم ملكة التعبير والوصف والتوى عليهم طريق التفكير وصار من الصعب عليهم إخراج الفكر إلى الوجود الخارجي ؛ إن الفكرة تلمع أولاً ثم يليها التعبير فإذا كانت أداة التعبير مفهومة واضحة استطاع المعبر أن يصور فكرته ويجعلها بينة الخطوط ، أما إذا كانت خزانة ذاكرته مملوءة بمجموعة مما ذكرنا في الكنايات والاستعارات والمحسنات البديعية والألفاظ المهجورة قصر به تعبيره عن توضيح تفكيره .

إن إساءة هذا العرض ولدت في نفوس ناشئتنا عقدة يصعب حلها فصاروا لا يكرهون درساً كراهتهم لقواعدها وصارت ألفاظها موضع السخرية وهي هي عندهم الأولى في تربية العقل وتكوينه . خذ طفلين أحدهما تعلم باحدى اللغات الأجنبية الحية والثاني تعلم في لغتنا في سن واحدة ودرجة تعليم ، وأعرض عليهما فكرة تناسب عقليهما ثم استمع إليهما في تصويرها وعرضها ، لاشك في أنك تجد الأول واضحاً في كلامه لا يتلصق ولا يتلعثم ويعطيك الفكرة بعبارة جميلة منسقة ، أما الثاني فلا ريب في أنه يتلعثم ويضطرب ، يحاول أن يوائم بين الفكرة وبين الألفاظ فلا يستطيع لأن الكلمات التي كان يجب أن توضح هذه الفكرة لا توجد في خزانة ذاكرته .

ولا تثقل كاهل هذا الطفل الغض اللغة العربية فحسب بل هناك المواد الأخرى التي تلاحقه في سنيه الأخيرة من دراسته الابتدائية هناك اللغة الأجنبية المقحمة عليه إقحاماً والتي لا نجد في تدريسها مثيلاً في بلد من بلاد العالم . إن هذه

اللغة لا تدرس إلا على حساب الثقافة الشعبية ويخرج الطفل منها في المدرسة الابتدائية بكلمات معدودات وأرقام معلومة وكل المربين يعلمون ذلك ولكن رواسب الماضي لا تزال ثقيلة لا يمكن إزالتها .

ولقد وجدت في بعض المناهج تدريس ما يسمونه التربية الوطنية أو الأخلاق والواجبات الوطنية في منهاج آخر وقلبت الكتاب فإذا ألفت ، ألفت فصولاً من دستور تلك البلاد نقلت نقلاً دون تخفيف أو تلطيف ، فالجلس النيابي وطريقة انتخاب النواب والحصانة والسلطات الثلاث ، ووظائفها ، ومواد أخرى لا يفهمها الطفل ولا يستسيغها . وأخذت كتاب تاريخ مقررراً في منهج من هذه المناهج للسنة الأخيرة من الدراسة الابتدائية فأدهشني أن رأيت فيه إلى جانب دروس التاريخ المحلي دراسة الثورة الفرنسية : أسبابها ونتائجها ولويس السادس عشر وماري انطونيت وكتاب الثورة أمثال فولتير وجان جاك روسو وميرابو وحكومة الإدارة والجمعية الوطنية ، ثم ظهور نابليون وسقوطه وموقعة واترلو ، ومؤتمر فينا ومترينخ ... وتناولت كتاباً في الطبيعة مقررراً على تلاميذ هذه السنة أيضاً فلفت نظري فيه قانون « ارخميدس » : إن الجسم المغمور في الماء أو أى سائل آخر يفقد من وزنه بقدر وزن السائل المزاح . فأردت أن أختبر بنفسى تلميذاً ناهياً لأرى مبلغ فهمه لهذا القانون فقرأه الطفل حرفياً لم ينقص منه شيئاً ، فقلت : وما معنى ذلك ؟ فأجابني : إن المعلم أمرنا أن نحفظه عن ظهر قلب ، فإذا سئلنا في الامتحان كتبناه كما حفظناه وكفى ، ولا ريب عندي في صدق هذا الطفل لأنه لا يدرك معنى ذلك ولا يتصوره .

وفي الحساب أثقل المؤلفون كواهل الأطفال وإن كانت المناهج لا تتجاوز الأعمال الأربعة ومتمماتها التي لا بد منها ، فقد أكثر الواضعون من التمارين وضخموا الكتب فيما لا فائدة فيه ، فصار للتلميذ في هذه المرحلة عدوان ، العربية والحساب .

أما في المرحلة الثانوية فإن المؤلفين يطلقون عنان الأقلام ويتركون الفكر والخيال على سبيلهما دون أن ينظروا إلى زمن أو سن أو مادة وحسبهم أن يأخذوا عنوان المنهج ويشرعوا في كتابة ما يريدون ، وأول ما يطالعك في ذلك

كتب الرياضيات في الحساب والجبر والهندسة والمثلثات حيث تزدحم النظريات وتتراكم التمارين الخيالية التي لا تدع للطفل في هذه السن وقتاً للموضوعات الأخرى ويصرف ساعاته في جمع وطرح وضرب وتقسيم لا طائل تحتها ولا حدود لها وينشأ صراع عنيف بين الطالب وبين هذه التمارين المملة وقد يتغلب الطالب عليها أولاً يتغلب . ومن غريب ما وقعت عليه عيني في هذا الباب في أحد الكتب المقررة من الحساب في منهج من هذه المناهج هذه المسألة الخيالية لطلاب السنة الثانية الثانوية، فقد جاء في هذه المسألة : « أن مملكة مدينة بمبلغ (٥٨٩ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠) خمسمائة وتسعة وثمانين مليوناً تدفع عليها ربحاً سنوياً بسعر ٥٪ فإذا كانت تسدد للدائن سنوياً ٤٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه سنوياً، جزء منها أرباح للدين في تلك السنة والباقي لاستهلاك جزء من الدين فأوجد ما آل إليه الدين في نهاية ٣ سنوات » .

هذه مسألة خيالية لطفل في الرابعة عشرة من عمره يعيش في الشرق العربي ، ما سمع قط بمثل هذا المبلغ الضخم ، ولكن المنهج يريد منه ذلك فعليه أن يقتل وقته في جمع وطرح وضرب وتقسيم ويخسر أوقات راحته في مسألة كلها خيال بالنسبة إليه .

وتختلف دراسة مادة الجبر في كل بلد من البلاد اختلافاً قليلاً في تقديم وتأخير ولكنها في ضخامتها وصعوباتها لا تقل عن غيرها من المواد ، يكفي أن أشير إلى عدد صفحات كتابين مقررين للدراسة في عامين من أعوام المرحلة الثقافية لمنهج من هذه المناهج إنها تبلغ ٧٦٠ صفحة من القطع الكبير مشحونة بالقواعد وآلاف التمارين . ووجدت كتاباً آخر في المادة نفسها لمنهج آخر مقرراً للدراسة في ثلاثة أعوام عدد صفحات جزأيه تزيد على خمسمائة صفحة وقد أحصيت تمارين الجزء الأول منه فوجدتها تربو على ثلاثة آلاف وثلاثمائة تمرين واستعرضت هذه التمارين فوجدت فيها الخيالي الممل والصعب المعقد والسهل الذي لا قيمة له . أضف إلى مادة الجبر أيضاً مادة الهندسة وتماثيلها والمثلثات وتماثيلها .

أما مناهج التاريخ فتكاد تكون متشابهة في وضعها متباينة في ترتيب موادها ، وإنك لتجد في أكثر هذه المناهج دراسة التاريخ القديم ، وحضارات

الأهم السالفة مع دراسة التاريخ المحلي ودراسة تاريخ أوروبا الحديث دراسة مفصلة في حروبه ومؤتمراته ومعاهداته ولا أعتقد إننا نحتاج في مرحلة التعليم الثانوى لمثل هذا التفصيل ويكفينا من تاريخ أوروبا (إن كان لابد من ذلك في هذه المرحلة) دراسة الانقلابات الصناعية والاجتماعية وما يتصل بتاريخنا منه . إن فتیان أوروبا في هذه المرحلة لا يعرفون من تاريخ الشرق إلا ما حدثتهم به الأساطير عن هرون الرشيد وألف ليلة وليلة ، ولكن إذا أراد أحدهم أن يتخصص وجد المجال واسعاً بين جدران الجامعة فيتخصص ويجيد ويصير حجة لقومه في هذه الناحية تستشير دولته فيما يعود على قومه بالخير . ولقد أحصيت عدد صفحات كتب التاريخ التي يدرسها الناشئ في المرحلتين الابتدائية والثانوية في منهج من هذه المناهج فوجدتها تزيد على ١٨٠٠ صفحة .

وفي الجغرافية يدرس الطالب من سن الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة من عمره القارات الخمس جميعها مع حكوماتها وطبيعة أرضها وثرواتها يضاف إليها بعد ذلك دراسة الجغرافية الاقتصادية والطبيعية واطلعت على دراسة العلوم لمنهج من هذه المناهج وأخذت الكتاب الذي يطابقه في الكيمياء فوجدت صفحاته تزيد على (٦٠٠) صفحة من القطع الكبير وإلى جانبه كتاب الطبيعة وعدد صفحاته ٥٥٠ ، وكتاب علم الحيوان وعدد صفحاته (٥٤٨) مع كتاب العلوم العامة الذي هو بمثابة مدخل لهذه الكتب وعدد صفحاته (٤٠٢) . ورأيت في منهج آخر كتاباً للطبيعة مقرراً على سنتين في جزأين وعدد صفحاته ٧٤٦ أضف إلى هذا كله دراسة الأدب والنصوص التي تعرض في مجموعة من أبيات الشعر في الهجاء والمدح والفخر والغزل والوصف مدروسة دراسة عابرة تقدم إلى هذا الشاب الغض نيئة فجة تشرح ألفاظها وتعرب وتجرى استعاراتها وتوضح بعض غوامضها ثم يشار إلى مولد الشاعر ووفاته وتذكر جمل في بعض صفاته وترتجل عبارات في دراسة عصره .

وليست دراسة اللغة الأجنبية أوفر حظاً من دراسة اللغة العربية وآدابها وقد يكون في بعض المناهج لغتان أجنبيتان إحداهما إجبارية والأخرى اختيارية . فاذا أنت استعرضت مواد المناهج مثل هذا الاستعراض أدركت مبلغ

الارهاق الذى يعانيه التلميذ وتراءت لك المدرسة ميدان صراع عنيف بين فريق الطلاب وفريق المعلمين .

فريق الطلاب الذين يرون بين أيديهم رابية من ركام الكتب المشحونة بقواعد المعرفة والتمارين المملة التى لا حدود لها ولا ضابط ولا فائدة إلا أنها ضخمت الكتاب وأثقلت كاهل هذا الطفل ومن بعدها الامتحان المخيف المنتظر الذى يفصل فى مستقبله بدرجة أو درجتين أو فى سهو وتقصير فى درس أو درسين .

وأما فريق المعلمين فان وراءهم المفتشين يراقبونهم ويلاحقونهم فى إتمام المادة وسرعة إيصالها قبل نهاية العام .

فمادة اللغة العربية لا بد أن تم مفرداتها ومواد الجبر والحساب والهندسة والمثلثات والطبيعة فى فروعها جميعها لا مناص من إكمالها وصحائف التاريخ والجغرافية ونصوص اللغات الأجنبية والمحفوظات والانشاء كل أولئك وإن كانت تزدهم فى ذهن هذا الناشئ ازدحاماً غير واضح الخطوط فيها المبهم والغامض والمتنافر والصادق والكاذب وفيها المفكك الأوصال وفيها الخطأ والصواب فلا بد أن تصل .

هنا يدرك المرء علة كره الطفل لموطن العلم ، ويفهم كيف يذهب الفتى المراهق متثاقلاً الخطا إلى المدرسة الثانوية تملأ ذهنه وساوس المراهقة وتتضارب الآراء فى مخيلته المتوثبة المتطلعة إلى المعرفة ، الشاكة فى كل شئ المعترزة بشخصيتها التى تريد أن تركز بالحياة ركضاً . بيد أن هذه الحيوية تمشى وثيداً على عينها غطاء قائم اللون وفى جوانبها رهبة المدرسة فى المدرس والرئيس والامتحان والنجاح والسقوط ورهبة البيت الذى نفخ فى روحه الغرور ووضع أمام عينه الهدف الذى يهدف إليه فى كسب العيش دون أن يعرف ميوله وقدرته ثم تلاحقه رهبة المجتمع المضطرب القاسى الذى لا يرحمه إلا إذا كان مستنداً إلى جدار لا ينقض من المحسوبة والعصبية ، وهكذا تشرع تراكض فى أعماق فؤاده وساوس الانس والجحان ، ينتظر الساعة التى ينفجر فيها أترابه من الطلاب لتشييع الفوضى ويقف الدرس الممل فهجر المدرسة وينتظر الساعة التى يتخلف

فيها المدرس عن المدرسة لحادث ألم به فتنقص مادة من مواد هذا المنهج المرهق ربما يعفون من الامتحان فيها .

والمدرسة قاسية شديدة القسوة والامتحان مقبل لا يصفح ، فيصطدم الناشئ بصخرة صلبة ويبقى يتأرجح حائر الفكر ، إما أن يعتمد على ذاكرته فيحفظ كل ما تقع عينه عليه عن ظهر قلب حتى التمارين والنظريات الهندسية وإما أن يلجأ إلى الغش والمحسوبة أو وسائل أخرى ، وفي هذه الحالة إذا نجح لا ينجح إلا كسيحاً يتوكأ على عصاه ويدخل المجتمع مضطرباً يتخذ أحد طريقين : طريق المكر والخداع أو طريق العصبية وهو في الحالين أشل .

وإذا نجح عصامياً نجح منهوك القوى ضعيف الشخصية مثقلاً بمواد المعرفة لا يعرف كيف يتصرف بها ، وإذا سقط بلغ اليأس منه مبلغه وتطرق في كل حركة من حركاته وأصبح خطراً على المجتمع يتطرف في مبادئه وعقيدته ، في سلوكه مع أتراه ومحيطه ودولته .

إنك إذا نظرت إلى هذا التراث الضخم المتراكم من رواسب الماضي في المناهج والكتب الضخمة وجدت أن التربية في مناهجنا تتجه إلى تكثير المعرفة لا إلى تربية الإرادة وإلى تكوين الآلة الكاتبة لا إلى إيجاد الشخصية المستقلة .

إن مثل الفتي في مرحلة التعليم الثانوي كمثل البراعم المتفتحة ، تريد ماء رويماً وطلا ندياً وتربة خصبة وشمساً مشرقة لتورق وتزدهر ثم تثمر وتنضج وتوثق أكلها ، فإذا أغرقها المساء واستقر حول جذع شجرتها غصت به فذوت وذبلت وآضت غناء أحوى كذلك هوسن الفتوة فيه القوة والرغبة إلى الاستقلال والاعتراف بالصراحة والكرامة فإذا ربيت إرادته قويت فيه موهبة الإيجاد وتفتحت فيه نوافذ الملاحظة المرهفة وتعاون عقله وخياله على ربط المقدمات بعضها ببعض للوصول إلى حكم صحيح مسمط وبرزت «أنا» في هذا الفتي في كل فرصة من فرص الحياة التي تمر به ، إنه يحب الرفقة والجمع ويشعر بقوة شخصيته في هذه الجماعة ولا يكون هذا تناقضاً بين الأنانية وبين الاندماج في الجماعة لأنه يفكر في ظهوره بهذا الاندماج ويجعل المسائل العامة غذاء طموحه وإجابة أنانيته

فيجب أن تنصرف التربية في هذا الدور إلى معرفة تامة مع تهيئة جو ملائم لظهورها وتوجيهها ، فاذا انصرف المعنيون بالتعليم إلى تكثير المعرفة فليعلموا أنهم يخطئون الهدف وليعلموا أن في النفس إشراقاً تكبته الكثافة كمثل الذبالة كلما زاد زيت سراجها اختنق الضوء ولا تضيء شعاعها إلا إذا كان الزيت بمقدار .

« وتكثير المعرفة في مثل ذلك التوجيه كثافة كابتة ، لا ريب في ذلك » .

إن أول واجب من واجبات التربية عرض هذه الخصائص وفهمها ليكون المعلم على بينة منها .

فاذا عرفت سهل على المعلم تهذيب الإرادة والوصول إلى إيجاد الشخصية التي تقدر الناشئ على فهم الحياة التي يعيش فيها فهماً يؤهله للإفادة والاستفادة والوصول إلى مجتمع أفضل .

* * *

إن الشرق العربي مقدم على تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي واليقظة شاملة تبشر بسرعة هذا التطور ، إننا مقدمون على إنشاء أجيال تحمل على عواتقها عبء هذا التطور ، ولكن لن يتم ذلك إلا إذا وضع لدينا إننا خلقنا في هذه الحياة لنستكمل أسباب الحياة وإن استكمال أسباب الحياة لا يتم إلا في معرفة أنفسنا ومعرفة ما يحيط بها من خواص المحيط ومن ثم أقدار الفرد منا على استثمار هذه الخواص إلى أقصى حد ممكن في سبيل بقاء النوع وانتظام المجتمع ، ولكي يعرف الفرد مكانته يجب عليه أن يعرف علاقته بأخيه علاقة الإنسان بالإنسان ثم يعرف ماله وما عليه .

على هذه الأصول يجب أن ترتب مواد المعرفة في تهذيب القوى العاقلة وتدريب الملاحظة وإيجاد المهارة .

إذا تم ذلك تكون رأى في هذا المجتمع يشعره بمكانته بين المجتمعات وبذلك ترابط حلقات الانسانية بعضها ببعض بين الفرد والفرد وبين الأسرة والفرد ، والأسرة والمجتمع والحكومة والمجتمع لتتكون الدولة على أصح ما يمكن وتقتعد مكانها بين الأمم .

* * *

لذلك أصبح لزاماً علينا أن نعيد النظر في مناهجنا ونبدل هذه الطريقة البالية التي تسير على تكثير المعرفة وكبت المواهب وقتل النشاط وإشاعة الفوضى في الأفكار المزدهمة في ذهن الناشئ ، وتحويل إلى إيجاد مدرسة مكتملة الحلقات في الروضة والمدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية أساسها توسيع المدارك وتقوية النشاط في الروضة وإقدار الطفل في المدرسة الابتدائية على إجادة القراءة والكتابة والحساب فيما تقدمه له من هذه المواد مع العناية بهذيب ميوله وغرائزه وإشعاره بالقدرة على الاستفادة مما حصل عليه والتصرف في بعض شئون حياته ومجتمعه .

فاذا انتقل إلى المدرسة الثانوية وجد الفرصة مهيأة له في إكمال تحصيله بين أساتذة قديرين يعينونه على إظهار مواهبه ويوجهون هذه المواهب إلى ما يلائمها من صنوف العلوم والفنون وإقداره على إجادة المواد التي تقدم إليه في مناهجه كي يستفيد منها في الحياة فيعرف كيف يعيش في مجتمعه وكيف يقدر على تدوير شئون حياته وحل مشكلاتها ويجد الطريق معبداً سهلاً لا إكمال تحصيله العالي في أى فرع من فروع المعرفة .

ومن هنا نجد أن المدرسة الصالحة تركز على أصول أربعة مهمة : أولها تكافؤ الفرص ، ثانياً وضع كتاب صالح لمنهج صالح في تربية الشخصية ، وثالثاً إيجاد المعلم الذي يعين على ذلك ، ورابعاً تحديد الزمن الذي يمكن أن تنمو فيه هذه الشخصية نمواً طبيعياً .

• • •

لقد كان من رغبات الوفود العربية في اللجنة الثقافية لحامعة الدول العربية التي انعقدت في عمان صيف ١٩٥٢ أن تتوحد أعوام الدراسة في مراحلها الابتدائية والثانوية في البلاد العربية جميعها وأعتقد أن الغرض من ذلك كان من أجل توزيع مواد المناهج توزيعاً متساوياً في تلك المراحل تمهيداً لتوحيدها وهي رغبة قد يحققها الزمن إذا أعيد النظر في وسائل تكوين الأجيال ، فإن البلاد العربية لا تزال مدارسها مختلفة المناهج والأزمان ولا تزال مواد المناهج متباينة التوزيع متأثرة برواسب الماضي ، وسواء عندى أكانت السنوات متساوية أم غير متساوية فإن المهم انتخاب مواد المناهج وترتيبها ترتيباً يوائم

اسنان الناشئين ويكفل ترويض عقولهم وتربية مواهبهم وإكسابهم المهارة والحذق وتهذيب الذوق الفني وتقويم الخلق وتكوين شخصية مبدعة قادرة على حل معضلات الحياة .

لذلك يجب أن تتحدد مراحل التعليم وتتفرع سنوات الدراسة حسب فروع العلوم والفنون فتكون مرحلة التعليم الإلزامى ثمانى سنوات تبدأ من سن السادسة إلى سن الرابعة عشرة ويجبر ولى أمر الناشئ على تنفيذ ذلك .

وتقسم هذه المرحلة قسمين : القسم الابتدائى ومدته ست سنوات ، والقسم المتوسط ومدته سنتان يقضيها الناشئ فى مدرسة مهنية زراعية أو صناعية أو تجارية أو ينتقل مباشرة إلى المدرسة الثانوية ويقضى السنتين على حساب التعليم الإلزامى ومن بعد ذلك إن شاء استمر وإن شاء ترك .

وفى سن الرابعة عشرة يبدأ التوجيه فيوجه الطالب إلى ما يظهر من ميوله ورغباته .

أما المدرسة الثانوية فتكون مدتها ست سنوات : سنتان للثقافة العامة وتكوين المهارة ، والسنوات الأربع الأخيرة للتخصص حسب ميول الناشئ فى الزراعة والصناعة والتجارة والعلوم والآداب والاجتماع فيخرج الناشئ إلى المحيط فى سن الثامنة عشرة إما إلى العمل فى الحياة وإما إلى الاستمرار فى الجامعات .

إذا انتقل الناشئ إلى المرحلة المتوسطة التى يجب أن يقضى فيها سنتين إكمالاً للتعليم الإلزامى وجب أن يجد أمامه مناهجاً يلائم محيطه الذى يعيش فيه فى الحضر والريف ، فيؤكد فى مناهج ابن الريف على معرفة أساليب الزراعة وخواص التربة والأسمدة ودراسة الآلات الزراعية وتربية الدواجن ومعرفة بعض الأحوال الاقتصادية والجغرافية لمحيطه والصحة الشخصية ودروس التعاون والضمان الصحى والتدريب على الأعمال الكشفية والحوالة والمنظمات التى تساعد الآخرين فى أوقات الحصاد أو نزول القحط والفقر والمرض ، وأن يعد حقل نموذجى فى كل قرية وفى كل جمع من قرى متعددة متقاربة ليكون مثلاً يحتذى ويكون هذا الحقل مركزاً للإرشاد الزراعى والاجتماعى .

ويتجه تعلم البنات في هذه المرحلة (المرحلة المتوسطة) إلى تعلم ما يلزم الأمومة وتدريب المنزل والتريض وتربية الدواجن واستعمال الآلات الزراعية .
ويؤكد في منهاج ابن الحضر على معرفة بعض الأعمال في التجارة والحدادة والسباكة والكهرباء والآلة الكاتبة وإمساك الدفاتر وما يشبه ذلك مما يحتاج إليه المحيط .

إن مناهجنا متخلفة عن مناهج الأمم مع أن مبادئ العلم قد رتبت ترتيباً يوصل إلى الذرى منها ، فعلياً أن نوجد منهجاً تكون موادّه موافقة لأسنان الناشئة وأن نحدد زمناً كافياً لمنهاج كفاء في التعليم الثانوي وأن نتخذ فيه أحد سبيلين : إن قصدنا منه إعداد الطالب للمعيشة أكدنا فيه على تعليم الحرفة كإتقان ميكانيكية السيارات والطباعة وصناعة النماذج والقوالب والبناء وما أشبه ذلك ، أو معرفة الاقتصاد الزراعي وإدارة المزارع والغلات إن أراد حرفة الزراعة ، أو دراسة القانون التجاري والشركات والجمعيات التعاونية وإمساك الدفاتر والحساب التجاري ومبادئ الاقتصاد والمراسلات وكتابة الآلة الطابعة ومعرفة الآلات الحاسبة إن أراد حرفة التجارة . ويدعم هذا التعليم بالتجارب والمشاهدة وتتخذ الحقول والمصانع والمؤسسات وسيلة للتدريب وتساهم السينما في أنواع التدريب الزراعي والاجتماعي والمهني جميعها على أن يكون هناك تنظيم وثيق بين المدارس والمصانع الأهلية والشركات . وتقوم الدولة بهذا التنظيم على أساس متقن يكفل حق الناشئ وحق المؤسسة وتتوخى الدولة دائماً رفع مستوى الناشئين حتى تصل بهم إلى المهارة المطلوبة .

وإن أردنا بالطالب الاستمرار على التعليم أكدنا في المنهج على ما يبعث فيه الميل ويخلق الاستعداد للبحث العلمي الذي تطلبه منه الكليات .

* * *

ولا يفوتن المرين المولعين بتكثير المعرفة وضخامة الكتب^(١) وعديد

(١) إن هذه الضخامة نتيجة للمكافأة ، ففي بعض البلاد العربية يأخذ المؤلف مبلغاً محدوداً على كل ألف كلمة ، وفي بعض البلاد الأخرى يأخذ المكافأة على كل صحيفة وهذه المكافأة في الحالين لها حد أدنى وحد أعلى .

التمارين التي لا تحصى ووضع الأحاجي في كتب الكيمياء والطبيعة والهندسة والمثلثات أن ترويض العقل على ترتيب مقدماته وصحة أحكامه غير منوط بتمارين الرياضيات وسرد حوادث التاريخ ، ووصف ثروات الأمم وطبائع الأرض وذكر أسماء البلاد في كتب الجغرافية وتنسيق عبارات الوعظ في التربية الوطنية وحفظ بعض المقطوعات في الشعر في أنواعه المختلفة وقراءة بعض النصوص الثرية .

فقد يستفيد العقل في ترويضه بقاعدة من قواعد الاعراب في اللغة أكثر مما يستفيد من مسألة حسابية فيها ملايين الخنفيات أو الأمتار وأنواع العمليات في الجمع والطرح والضرب والتقسيم ، وقد تسمو النفس بقطعة موسيقية فريدة واضحة أكثر مما تتأثر بوعظ فيه ترغيب وترهيب .

إن في عرض حادثة من حوادث التاريخ عرضاً صحيحاً ، وفي مشاهدة منظر من مناظر الطبيعة ورسمه وتخيله وفي عرض ظاهرة من ظواهر الكون في الجغرافية ؛ في كل ذلك ترويض للعقل وتكبيره وإرهاق للملاحظة وبعث للنشاط .

إن توزيع مواد المنهج في الدراسة الثانوية على ستة أعوام توزيعاً منظماً يقضى فيه على التطويل ويعطى للطلاب في هذه المرحلة مجالاً لتربية الإرادة وتكوين الشخصية .

وليعلم المرءون أن مائة تمرين في الجبر في دراسة عام يستطيع معها الطالب أن يقوم بوظائفه الاجتماعية والعملية في نطاق مدرسته ويتصل اتصالاً وثيقاً بالحياة أجدى عليه من حل تلك الآلاف المؤلفات من التمارين التي تكبت مواهبه وتضييق عليه الخناق وتحبسه في دائرة ضيقة لا تعدو داره ، وكتابه وتخلق في نفسه العقدة التي تجتمع إليها عقد أخرى .

إن عنايتنا في مناهجنا يجب أن تجهز كل فرد بمهنة ، وتخرجه للوجود مسلحاً بالمهارة والحذق ، وأن تتجه إلى تربية الإرادة وتكوين الشخصية المبدعة ؛ ففي تربية الإرادة القوة والجمال والإبداع .

الدكتور محمد بريع شريف

الصلات الفكرية بين مصر والبلاد العربية

كان « الفكر » وما زال هذه الأداة الحية التي تربط بين الأمم والشعوب ، قديمها وحديثها ، سواء منها التي تتلاقى في منازعتها القومية وخصائصها الروحية أم تلك التي تثور بينها الأحقاد والخصومات وتنتهي إلى الحروب والقتال ؛ ذلك لأن عالم الفكر - عالم واسع الآماد لا يعرف حدود الزمن ولا حدود الوطن . . . فقد تثور بعض الهواجس فترسم صوراً من الخصومات ولكن ما تلبث أن تتلاشى حين يطل «الفكر» من عليائه ليرسل تلك النبرات المنطلقة من فيض الروح وفيض القلب وفيض الوجدان . . .

إن « عالم الفكر » عالم مشع تتلاقى عند آفاقه شتى الثقافات ومختلف الحضارات ، وتذوب عند أقدامه الكثير من هذه الأوشاب ، أو شاب الأحقاد والضغائن والمنازعات .

وكثيراً ما تقوم خصومة بين أمة وأمة فتثور على أثرها النفوس ، وتستيقظ الضغائن ، وتطول الخصومات ولكن ما تلبث أن تخمد ثورة النفوس وتتلاشى نيران الضغائن على صيحة شاعر فيلسوف ، أو خطبة مفكر أديب ، أو دعوة صحفي أريب يهيب بالأمميين إلى التصافي ونسيان الخصومات ودفن الأحقاد ، والعمل يداً واحدة في سبيل الألفة والأخوة والتصافي والوثام . . .

إن العالم على اتساع رقعته ، وعلى ما بين أمم من خصومات ومنازعات - نراه في عالم الفكر ، كأنه عالم واحد ، وقد رأينا في الحربين العالميتين المنصرمتين أموراً عجيبة تدل على أن « عالم الفكر » قد تحرر أو كاد من هذه القيود التي تعمل للتفريق بين منازع الأمم - بين اتجاهاتها الفكرية مثلاً . . . فقد كان الجنود الانكليز ، وهم في قتالهم الضاري مع الجنود الألمان - كانوا يجردون في موسيقى واغتر وبتهوفن هذه الروحانية المسكرة التي تنقلهم من عالم الدم والنار

إلى عالم السحر وفيض الأنغام . أى أن كرههم الأسود للألمان ما كان ليحول دون الاستمتاع بتلك النفحات العلوية التي أبدعتها الموسيقى الألمانية .

كما أن المعارك الضارية التي كان يشنها الانكليز على الألمان ما كانت تمنع الجنود الألمان أن يشهدوا تمثيلات شكسبير ؛ . . وإن دل هذا على شيء فعلى أن « عالم الفكر » هو العالم المثالي الذي تنشده النفوس سواء كانت في نضالها الدامى أو في تأملها الذاتى . . .

وما نقوله عن عالم الفكر ، نقوله عن عالم الأدب ، والأدب بعض أدوات الفكر . فقد كان الأدب ، وما يزال ، وسيلة من وسائل الاتصال بين الأمم والشعوب ، بل هو عنصر قوى في تحقيق هذا الاتصال . . .

ولا ينكر أحد ما للتبادل الثقافى من أثر في تنمية العلاقات بين الأمم حتى التي تختلف لغاتها وعاداتها وتقاليدها فكيف بالأمم التي تكون ذات لغات وتقاليدها وعادات واحدة ؟ .

هنا ، يلعب الأدب دوره القوي في توثيق هذه الصلات التي تزداد قوة كلما نفخ الأدباء في روحها وعملوا على دعم اسمها وتوثيق أواصرها .

ولست في حاجة لأن أقيم الدليل على صحة ما أذهب إليه في كلامي هذا ، فالصلات الفكرية بين مصر والبلاد العربية - صلات موجودة منذ القدم . وهي تزداد قوة اليوم بعد اليوم ، فقد اتجهت البلاد العربية إلى مصر منذ مئة سنة أو أكثر تنبع خطواتها في ميدان التحرر الفكرى ولا سيما وقد أتيح لمصر أن تتخلص من الكابوس العثماني قبل غيرها من البلاد العربية ، وأن توثق صلاتها بأوروبا فتغترف من ينابيعها بعض ما بيدد تلك الظلمات المتكاثفة التي كانت تخيم على ربوعها .

ولا أريد أن أوّرخ تلك الأحداث واحدة واحدة ، منذ حملة نابليون إلى عهد محمد علي ، إلى المراحل التي مرت منذ تلك الفترة ، إلى يومنا هذا ، فتلك مراحل معروفة نقرأ في سطورها صفحات مشرقة من تشابك الصلات والعلاقات . ولكنى أريد أن أشير إشارة خاطفة إلى المظاهر التي كان لها أثرها في توثيق هذه الصلات . . . وهي كثيرة . . . ولأذكر في طليعة هذه العوامل المؤثرات الأدبية ؛

فقد لعب الأدب ولعبت الصحافة دورهما الكبير في تنمية هذه الصلات . . .
فقصائد البارودي وإسماعيل صبرى وشوقى والمطران وحافظ كانت ذا أثر سحرى
فى إثارة النفوس ، كما كان لمقالات الكتاب وصيحات المصلحين ، وفى طلبهم
محمد عبده وقاسم أمين وأحمد فتحى زغلول وولى الدين يكن أكبر الأثر فى تنمية
العقول وهز الوسنانين .

كانت هذه الصيحات تجد صداها القوى فى البلاد العربية . . . فما يكاد
شوقى يعبر عن نزعة من هذه النزعات التى كانت تحمها البلاد العربية حتى
يردد الزهاوى من العراق نبرات هذا الصدى .

أى إن الشعر والصحافة الأدبية هى التى رسمت منذ نصف قرن أو أكثر
إطار « الوحدة العربية » التى يبحثها « الرسميون » اليوم من رجالات العروبة
فى أروقة الوزارات بروح من التزمّت والحذر وعدم الانطلاق ؛

وكما كان للشعر وللنثر أثرهما فى التوجيه وتوثيق هذه الصلات فقد كان
للصحافة أثرها الكبير فى هذا المضمار — أريد الصحافة السياسية والأدبية معاً ،
ولا يستطيع أن ينكر أحد ما كان « للمؤيد » والأهرام و « اللواء » و « المقطم »
و « المقتطف » و « الهلال » من أثر بليغ فى اجتذاب النفوس إلى مصر التى
كانت ولا تزال مصدر إشعاع عظيم فى توجيه البلاد العربية إلى التحرر من
العسف والظلم والجهل والتقاليد . . . ومصر منذ القدم موئل الأحرار من رجالات
الفكر من مختلف البلاد العربية . وقد كانت الصحافة سبيلهم للتعبير عن آرائهم
الإصلاحية ونزعاتهم التوجيهية .

ولتطور الصحافة المصرية ، خلال هذه الفترات التى أعقبت الحربين
العالميتين أثره البليغ فى توثيق الصلات الفكرية وتنمية العلاقات الروحية بين
مصر والبلاد العربية . فما من بيت اليوم ، فى دنيا العرب ، أريد بيوت المثقفين ،
لم تدخله صحيفة من صحف مصر ، ولا سيما الصحف المصورة . إن الصحافة
المصرية تلعب دوراً خطيراً فى تنمية هذه العلاقات . . . وقد زاد فى قيمتها أن
مباحثها لا تقف عند حدود مصر بل تتعداها إلى حدود البلاد العربية تبحث
مشاكلها ومنازعتها القومية والاجتماعية والسياسية ، ولا أتحدث عن اهتمامها بشئون

العالم واعتمادها على مراسلين أفذاذ لهم مكانتهم السامية في الأروقة الدولية ؛ فهذا ما يلزمه كل متتبع للنشاط الذي تبديه الصحافة المصرية .

فقد بلغت الصحافة المصرية - والحق يقال - الأوج ، وهي ما فتئت تبذل أعظم الجهود لتقدم للقارىء العربى أبعد ما تتطلبه نفسه فى شتى فنون المعرفة .

فالصحيفة اليومية والأسبوعية والشهرية - إن هذه الصحف تعمل ، كل واحدة فى نظامها عمل الجبابة لخلق الوحدة الكبرى بين الأقطار العربية ، لأنها تمهد للوثبة المنتظرة التى يرتقبها العرب فى يوم أرجو أن لا يطول بالرغم من الصدمة الأليمة التى واجهتهم فى كارثة فلسطين ؛

إن مجال الكلام عن الصحافة المصرية واسع جداً وكنت أود أن أتوسع أكثر من هذا لو كان موضوعى يقتصر على الصحافة ، بل موضوعى هو علة هذه العلاقات التى تربط مصر بالبلاد العربية ، والصحافة من أقوى هذه العلاقات . . .

* * *

لقد بدأت هذه العلاقات ، كما قلت ، بصيحات الشعر ، ثم بتوجيهات الأدباء والكتاب عن طريق الصحافة . . . ثم بهذه الرحلات التى قام بها بعض كبار الكتاب المصريين وتعرفهم على حقيقة العالم العربى وكتابتهم الكثير من المقالات التى تشرح شئونه وشجونته . وكان العالم العربى بمختلف أقطاره ، بالنسبة لمصر ، أشبه بالمناطق المجهولة ، وكان الشاميون والعراقيون يتندرون بالكثير من الأخطاء الفاشية التى يقع فيها كثير من المصريين . . . ولا أضرب الأمثال فهى كثيرة . . . ونحمد الله أن أثر هذا الجهل قد أخذ يخف ويتلاشى بفضل ما تنشره الصحافة وما يكتبه الكتاب المصريون الذين كثرت زيارتهم إلى الأقطار العربية وعادوا يلدنون الكثير من الآراء والأفكار . . .

وفى طليعة هؤلاء الكتاب الذين اهتموا بالشئون العربية الأساتذة الدكتور محمود عزمى ، والمازنى ، رحمه الله ، والدكتور هيكل ، والدكتور أحمد أمين ، وعبد الوهاب عزام ، والعبادى ، وعوض وغيرهم وغيرهم من فحول الأدباء المصريين .

* * *

هذا ، ومن العوامل التي كان لها أثرها في هذا المضمار « الفرق التمثيلية » وقد خفت زيارتها للبلاد العربية بعد أن غزت الأفلام السينمائية هذه الأقطار . . . وتوثر « الأفلام المصرية » تأثيراً بليغاً في البيئات الشعبية . ولا أريد أن أتحدث هنا عن « الفيلم المصري » وقيمه الفنية وكيف تنحدر أكثر هذه الأفلام باللحوق إلى الحضيض ، فإن أكثر القصص تقوم على مواضيع تافهة ونكات باردة ورقصات لا تمت إلى الفن بصلة ؛ إنني لا أريد هنا أن أتكلم عن الفيلم المصري الذي لم يتقدم من ناحية الفكرة عما كان عليه قبل عشر سنوات بالرغم من جميع الوسائل التي تهيأ له ، بل أخذ ينحدر ، وهو اليوم هزة الطبقات المثقفة التي كانت تريد أداة حية من أدوات النهوض بالمستوى الاجتماعي ، نعم ، إنني لا أريد أن أتكلم عن « الفيلم المصري » لأنه يخرج عن نطاق موضوعي وإن كان أثره في التقريب بين مختلف الأوساط الشعبية ، غير منكور .

إن جميع هذه العوامل كان لها تأثير مباشر في تقوية أواصر هذه الصلات التي تنمو نمواً مطرداً اليوم بعد اليوم . ولا نستطيع أن ننكر في هذا المضمار الظاهرة الجديدة في توثيق هذه العلاقات وهي اتجاه طلاب العرب إلى معاهد مصر وجامعاتها ، وقد كان أكثرهم يوجه وجهه شطر أوروبا . ثم ما تقوم به وزارة المعارف من إمداد البلاد العربية بالأساتذة المصريين يعملون في مختلف المعاهد والمدارس منذ خمس عشرة سنة تقريباً .

وللتبادل الثقافي أو « للإدارة الثقافية » أثرها الكبير في تنمية هذه الصلات، التي بدأت في المؤتمرات التي تعقدها؛ توحد الميول وتقرب الأهداف، وتوجه النزعات توجيهاً واحداً في شتى القضايا ولا سيما في الشؤون القومية .

ولا أريد في نهاية هذا الكلام أن أنسى أكبر عامل له أثره الموجه في تنمية أواصر هذه العلاقات . وأريد به « الكتاب المصري » أو « المؤلف المصري » وهما شيء واحد . فقد عمل الكتاب الذي يصدر عن المطبعة المصرية عمله الكبير في تغذية العقل العربي وفي خلق وحدة فكرية مشتركة .

إن جميع هذه التيارات منفردة ومجتمة هي التي مهدت لتكوين الرأى العام العربى . ولا أريد أن أشير إلى الإيحاءات الرسمية التي انبثقت عنها « الجامعة العربية » ولجانها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد أشرت إلى الأخيرة إشارة موجزة ، فهذا هو المرحلة الثانية لدخول هذه العلاقات فى طورها الرسمى ، وهو يخرج عن صدد موضوعنا . وكل ما نرجوه ، وقد اختمرت الأذهان والعقول للوحدة الكبرى - كل ما نرجوه من الحكومات العربية ، وقد أصبح الطريق أمامها ممهداً - بحكم هذه العلاقات التي تتوثق اليوم بعد اليوم - أن يعملوا منطلقين بروح الإيحاء الذي تحسه الشعوب العربية ليكون للعرب وزهم فى المعترك الدولى .

سامى الكبلى

أثر الشعر العربي في الحروب

للكنوز زكى المحاسنى

حين قرأت الإلياذة التى وضعها هوميروس قلت : « إن على حسام البطل أشيل نقش هوميروس آداب أمته » . ورحت أتقصى الملحمة العربية فلم أجدها على مثل ذلك الطراز من شعر اليونان فى الحروب ، وفكرت فى حماسة الجاهلية ، وانطباع العرب على الحرب ولغتهم الحربية فوجدتهم أمة حرب ونضال . ففى متطاول غزواتهم الصغيرة بين القبائل ، والبطون وفى حروبهم الكبيرة التى كانوا يسمونها أياماً كحرب داحس والغبراء وحرب البسوس - وكانت تدوم السنين - كان لهم فيها شعر سجلوا فيه وقائعهم ، وصوروا آثار حماسهم التى كانت مجالاً للفخر ، وسبيلاً إلى تعداد الشواهد الباقية فى العزة والمجد . وكان شأنهم فى ذلك شأن الأمم القديمة كاليونان والفرس . غير أن هؤلاء آثروا الملاحم لطول أنفاسهم ، وصبر شعرائهم ، وسعة قوافيهم . وأثر العرب فى الجاهلية المقطعات والقصائد القصار فى شعر الحرب ، استجابة لسجاياهم التى كانت لا تستطيع غير ذلك .

غير أن الحياة الأموية الجديدة قد اقتضت شعر الحرب أن يكون من مقوماتها الكبرى ، ومياسمها الاجتماعية والسياسية . فكان على شعر الحرب فى هذا العصر أن ينهض بما تقتضيه الحروب الكثيرة المنتظمة ، وسط حياة متحضرة ، وشعر متطور ، وسياسة معقدة ، وفتوح تتأزم فى الشرق والغرب وفتن تعج فى الباطن . وكأن القرائح الفذة فى العصر الأموى قد تدفقت فى هذا الضرب من الشعر الحماسى المحتوم ، الذى كان مناط الفحولة ومعقد الخزالة فشاعت حماسته فى الفخر والهجاء ودعايات السياسة وذكر الحروب ، وما كان يخلو شعرهم من خماسة حتى فى زحام الهوى ، ووصف آيات الجمال .

كانت الحماسة الأموية صدى المجتمع وبوقه ، ومن ههنا نشأ شعراء الأحزاب ، وموضوع الشعر الحربى فى عصر الأمويين يكاد يعرف بنفسه

موقعة الحمل ، ويوم تحكيم انصاحف مشرعة بها رؤوس الرماح ، وما جرت حرب على ومعاوية ؛ وثورات الخوارج والشيعية ، وعداوات آل الزبير وحروب الأمويين في الشرق بخراسان وما وراء النهر ، وفي الغرب على حدود الروم ، وتمدح الشعراء بالقواد وشجاعتهم ، وإشادتهم بالخلفاء والأمراء ، واشتباك كل ذلك ومضاعفاته ؛ كان مادة غنية لشعر الحرب في ذلك العصر . أذكر الأخطل ، وقد كان أعظم فروسية وحماسة في شعر الحرب لأنه عرفها وعركها وكان له يوم مشهود مع الحفاف القيسي في يوم البشر ، وما تبعه من أيام كيوم الثرثار ، ويوم الشرعية . وقال جرير غريمه شعراً حريياً كثيراً مزج فيه نفسه وسكب عليه جسه ، وكان صاحب حرب وجلاد ، وكفاه فخراً أن يشهد له الخوارج وهم في زحام القتال ، فلم تشغلهم المعركة عن أن يقرأوا أنه أشعر من صاحبه في وصف الحرب والبطولة . أما الفرزدق فلقد كان جباناً حقاً ، وكان شعره الحماسي ادعاء ، وكان معروفاً بالخوف ، حتى وصفه راوي نسخة ديوانه حبيب الأعرابي بقوله : (كان أجبن من الصافر) .

أما شعر الحرب الذي يشابه إلى حد قريب ملاحم الأمم القديمة كالليونان والهند فلم تكن معاملة واضحة إلا في العصر العباسي ، حين استطاع الشعراء الكبار أمثال أبي تمام والبحرئى والمتنبي أن يصورا المعارك في شعرهم .

في الشرق قامت أكبر فتنة في العصر العباسي ؛ وهي فتنة بابك الخرمي . وقد حفظ شعر الحرب صور هذه الفتنة ، التي أعجزت المأمون والمعتصم حتى استطاع الأفشين كبير قواد المعتصم أن يأتي ببابك مقيداً مصفوداً وأن يشهد صلبه . وكان تصوير أبي تمام لذلك رائعاً . وكما نهض إمام الشعراء أبو تمام بوصف فتنة بابك في الجهة الشرقية بقصائد مطولة من شعره الخالد الرصين ، فكذلك أعطى الأدب العربي منحة لا تبلى في وصف الحروب العباسية في الجهة الغربية .

ولقد استطاع الباحث المستشرق اسكندر فاسيلييف الروسي أن يكشف عن أمور لم ترد في كتب العرب من وصف الحروب بينهم وبين البيزنطيين ، وكانت مجموعة كتب غوستاف شلمبرجة الفرنسي - الذي وهب عمره وشيخوخته

للكلام على التاريخ البيزنطي والحضارة البيزنطية وعلاقة العرب بالبيزنطيين في العصر العباسي في مجلدات قسمها على سنين - أروع أثر في هذا الموضوع ، وخاصة تاريخ الامبراطور البيزنطي في القرن العاشر نيسيفور فوكاس . وفي هذه الكتب تجلت حقيقة الشعر العربي في العصر العباسي الذي وصف أصحابه الحروب مع الروم وتوسعوا في الكلام على المتنبى وعصر سيف الدولة والحمدانيين

إننا معشر العرب المعاصرين كنا نعلم ما جاء به مؤرخونا عنا ، لكن من يقرأ هذه الكتب ، التي ذكرتها لفاسيليف وشلمبرجة وغيرهما من أمثال ديبل ورونسيان - وهم أعظم علماء التاريخ البيزنطي في أواخر القرن التاسع عشر والعصر الحاضر - تنكشف له الخبيثات من تاريخنا الحربي ، ومن شعرنا الحماسي مثل الخبيثات من كنوز الفراعنة في هذه الأرض المباركة التي كتبت هذا المقال تحت سمائها . فان هؤلاء المؤلفين نقلوا التاريخ البيزنطي الذي وضعه يوحنا الشماسي وسيدرينوس وكليكاس ، وكانوا من أفحل المؤرخين البيزنطيين ، عاشوا بين القرن العاشر والحادي عشر للميلاد . كتبوا تاريخ أمتهم ، وسجلوا في هذا التاريخ الحروب التي جرت بين المأمون والمعتمد والواثق والمتوكل وسيف الدولة وبين الأباطرة البيزنطيين ميشل الثاني وتيوفيل وميشيل الثالث وقسطنطين الرابع ورومان الثاني ونيسيفور فوكاس وجان تريميسيس . وبضوء هذه المؤلفات أصبحنا نستطيع دراسة شعر الطائيين في وصف الحروب التي قام بها القائد العربي الكبير أبو سعيد الثغري . وبهذه الكتب عن التاريخ البيزنطي توضح أسماء الأماكن البيزنطية والحصون والثغور والأنهار التي ورد ذكرها في الشعر الحماسي عند أبي تمام والبحري وأبي الطيب وأبي فراس .

ولست أنسى تلك الفتاة الهاشمية التي كانت في مدينة زبطرة Sozopetra عند هجمة البيزنطيين عليها فنادت : (وامعتصماه) : فلما بلغ نداؤها الخليفة العباسي ، وكان جالسا في إيوانه على السرير ، نهض مستجيباً : لبيك ، لبيك أخت العرب . وانطلق بجيوشه الأربعة إلى أرض بيزنطة حتى هدم أنقرة ثم حاصر عمورية وفتحها . وقد كتب شعراء بيزنطة مرثى بلغ عددها الستين مرثاة في شهادتهم بهذه الواقعة . كما جلا أبو تمام صورها الرائعة الأخاذة التي لا يبليها

الزمان في قصيدته البائية؛ إذ صور هذا الفتح المبين في شعر عرضه في المعرض الحماسي المنقطع النظير .

كان أبو تمام والبحري يقصدان أبا سعيد الثغري في الثغور ويقدمان إليه مدحهما الحماسية في وصف حروبه للروم وغزواته واحدة واحدة ، وينالان على ذلك أعظياته . وقد شهد معه أبو تمام حرباً ، وكذلك فعل البحري ووصفا ذلك بشعرهما الحماسي ، وقد بات لإسم أبي سعيد في ديار البيزنطيين كاسم الغول فصارت النساء البيزنطيات تخيف أولادهن الصغار به لتنام وتهدأ عن البكاء إذا تمردت على الهدوء والنوم ، فقال البحري فيه :

فزعوا باسمك الصبي فعادت حركات البكاء منه سكونا
ربما وقعة شملت بها الروم فباتوا أذلة خاضعينا
قد أمنا أن يأمنوك على حال ولو صيروا النجوم حصونا

وكما كان شعر الحرب معنياً بوصف المعارك في البر ، فكذلك عند العرب في العصر العباسي كان لا يخلو من تصويرها في البحر . فلقد عرف العرب الحرب البحرية منذ أدرك عمر بن الخطاب عواقبها بعد أن خسر هرثمة الأذري مراكبه في بحر عمان . لقد أنكر عمر هذه الحرب التي لم يألفها العرب ، فكتب إلى معاوية ، وكان عاملاً له على الشام ، حين أراد غزو البيزنطيين في البحر :

« والذي بعث محمداً بالحق لا أحمل في البحر مسلماً أبداً . وتالله لسلم واحد أحب إليّ مما حوت الروم » . لكن معاوية الداهية انتظر حتى صار الأمر إلى عثمان فأنزل في البحر أعظم عمارة بحرية . وقد كتب بفاتحة أسطوله العربي خاتمة الأسطول الروماني . وقد عني المستشرق الأستاذ ماريوس كنار بتتبع حركة الحرب البحرية عند العرب . وإنها لتحفة غالية تلك القصيدة الحماسية الرائعة التي وصف بها أبو عبادة البحري الحرب البحرية في أسطول المتوكل ، وكان أمير البحر على هذا الأسطول أحمد بن دينار بن عبدالله . وقد وجدت البيزنطيين كانوا يسمونه Apodynar وفيه يقول البحري :-

يا أحمد احمدنا الزمان وأسهلت لنا هضبات المطلب المتوعر
ولمسا تولى البحر بالخير صنوه غدا البحر من أخلاقه بين أبحر

وقد وصف البحري ملحمة البحر عند قوله عن العرب وهم يرشقون
البيزنطيين أصحاب اللحي الشقراء بكرات فيها اللهب :

إذا رشقوا بالنار لم يك رشقهم ليقلع إلا عن شواء مقتر
صدمت بهم صهب العثانين دونهم ضراب كإيقاد اللظى المتسعر
يسوقون أسطولا كأن سفينه سحاب صيف من جهام ومطر
وكان البحري بقصيدته الحربية البحرية هذه أعظم شاعر عربي قديم
وصف المعركة البحرية .

وحيث أسس سيف الدولة دولته في شمال سورية شغل بحرب البيزنطيين
طول حياته . وفيه يقول شاعره الأكبر أبو الطيب المتنبي الذي نجد في ديوانه
سجلاً رائعاً لوصف البطولة الحمدانية :-

أنت طول الحياة للروم غاز فتي الوعد أن يكون قفول
وسوى الروم خلف ظهرك روم فعلى أي جانبيك تميل

وإن ساحة القول أمامي على شعر الحرب عند أبي الطيب المتنبي منبسطة .
نستطيع أن نخرج من شعر المتنبي ذكر معارك سيف الدولة معركة بعد معركة
ونستعين بالتاريخ البيزنطي على تحديد المواقع ، ومعرفة القواد الروميين . فمعركة
خرشنة ومعركة الثغور ، والحادث الحمراء ، والدرب ، كل ذلك مواقع بين بيزنطة
والعرب في العهد العباسي سجلها شعر المتنبي إنما تسجيل . وأكاد أعد كل ذلك
ملحمة مسردة متتابعة مع الشر العربي وأثره في الحروب . وتكاد تكون قصائد
أبي الطيب في وصف الحرب أعز ذخر عربي حماسي يضاهي ملحمة هوميروس
بل يزيد عليها في توفد الحماسة ، وإن نقص في الفن والتصوير والتنسيق ، فإن
كانت الحماسة بعناً للشجاعة وتصويراً لها ويل البطولة ، فالمتنبي فيها أروع من
هوميروس ومن الفردوسي . لقد كان أبو الطيب فارساً وكان شجاعاً ، وكان
محارباً ، فوصف حروب سيف الدولة وقد شهد أكثرها كما يعترف بذلك التاريخ .
فأبو الطيب مناضل وصاحب ملحمة معاً ومن هنا كانت حماسه أروع وأصدق .
أما هوميروس فلم يشهد حرب طروادة وإنما رواها ، وهو لم يصدق فيها كما
صدق أبو الطيب في وصف الحرب ، فقد تخيلها ممزوجة بالخرافات والأساطير ؛

فالآلهة وأنصاف الآلهة تحارب مع آشيل وبريام وهيكتور وأغاممنون وتتجلى
الحنيات الفاتنات لأندروماك الساحرة وهيلانة اللعوب .

قال الشريف الرضى فى المتنبي : وأما أبو الطيب المتنبي فقائد عسكر .
وكم وقفت طويلاً على أبيات له فى سيف الدولة كانت مصداقاً لقول
الرضى قال فيها أبو الطيب واصفاً سيف الدولة بحروبه :

فبت ليالياً لا نوم فيها تحب بك المسومة العراب
يهز الجيش حولك جازيه كما نفضت جناحها العقاب
وجيلاً تغتذى ريح الموالى ويكفيها من الماء السراب

ولئن كان كلامى هذا على أثر الشعر العربى فى الحروب عند العرب
الأوائل ؛ فليت شعرى ما هو شعر الحرب عند العرب المعاصرين ؟ إنى لن
أنقصهم حقهم فى هذا الشعر وإسهامهم فى قوله ؛ فان للبارودى قصائد
حماسية وقادة لاهية ؛ وصف فيها الحرب وما حبت فيها أرواح الحماسة
وعزمات النفوس . ولشوقى قصائد مطولة فى وصف حروب الترك وثورات البلقان
والفتح المبين الذى كان على يدى مصطفى كمال زعيم الترك ؛ وله القصائد الباقية
على وجه الدهر فى وصف الحركة الوطنية بمصر وجهاد الوطنيين والسياسيين .
ولا ننسى نحن السوريين ما سجل من مآثر حركاتنا الحماسية والوطنية فى طلب
الاستقلال والتخلص من مظالم المحتلين . وكان لحافظ ابراهيم حاسياته المشهورة .
ولكن أين كل هذا الشعر من الملحمة العربية التى ننتظرها التى ما زال أدبنا
العربى مفتقراً إليها ؟ إن شعر الحرب وحده وهو منقطع الأسباب متناثر الحوادث
لا يستطيع أن يسد فى أدبنا العربى ثغرة الملحمة .

وانى وإن كنت أجد للعرب شعراً فى الحرب كثيراً – وأخبار الحرب طويلة
والحديث عنها يطول – فانما أجد خير شعر قالته العرب فى حروبها هو ما دعاها
إليه احتكاكها بغيرها من الأمم ، ومن ههنا يكون شعر الحرب الذى يعبر به الشعراء
عن خواطر الشعب بأسره فى المعركة والانتصار . فشعر العرب فى حروبهم مع
الروم منذ أيام المأمون إلى أواخر العهد الذى عاش فيه سيف الدولة هو المرحلة
الملحمية التى يصح أن تعبر عن شعر الحرب عند أمة العرب تعبيراً فنياً راقياً .

أما الشعر الذي قاله الشعراء في الفتن الداخلية واقتلبية فلا أعده من شعر الملاحم
لنقص وصفه الشعبي .

وقد تفرد العرب في شعرهم الحربى بما لم تشاركهم فيه الأمم المحاربة التي
وصفت أبطالها ووقعاتها إلا في القليل وهو عنايتهم الفائقة بوصف الخيل المحاربة
ومناجاتها كما فعل عنزة حين قال :

وازور من وقع القنا بلبانه وشكا إلى بعيرة وتحمحم

ولم يخجل شاعر عربى من قولة يقولها في الخيل حين يمس الحرب بشعره
وحق بذلك للعرب فقد كانت الخيل لديهم معقوداً بنواصيها المعارك والظفر فيها
وظهرت عند أبى الطيب العناية بوصف الخيل المحاربة وتقصى أوصافها في القتال .

وقد بت أسأل نفسى في أعقاب هذا المقال أیظل الشعر منسكباً على وصف
الحرب لدى الأمم حين تفتح ديوان فخارها ، أم يكتب للأمم سلام أبدى لا يعوز
الشعر فيه صلصلة السلاح ولا دمدمة المدافع ، فان للشعر مادة ينضحها من
الشعور ، وهل كان شيء أفرغ للنفوس من الحرب وأكثر إثارة للأعصاب
من ويلاتها ، إن الشعر وحي الانسانية ، وكلام الروح الصافية . وهو وإن سخره
الشعراء للتعبير الحماسى في وصف الحروب ، فان العالم المتخبط الذى يفقد حضارته
بالحروب وكوارث القتال يتوق إلى الهدوء ويريد أن يكون الشعر نغماً له حنونا
يهدد حياته بسلام . ولكن هيهات أن يتحقق هذا الحلم الأسمى ؛ فان غريزة
الحروب فطرية في الانسان ، ولدت معه منذ كان على الأرض ولا تزال ترافق
كل مولود . وعدوان بعض الأمم على بعض هو دأب الخليقة فلنعد ما استطعنا
من قوة لنواجه أعداءنا المتربصين بنا ، ولنرقب شاعرنا المنتظر الذى يصوغ لنا
ملحمتنا فان الأمة العربية العتيقة لترصد اليوم نجماً يسطع في سماء الشعر العربى
يسجل صاحبه لها تاريخها الحماسى ، ومعاركها الحربية ، في قصيدة جامعة
كبرى على أناشيد متوالية يبدوها من فجر تاريخنا الحربى إلى يومنا هذا . وعندئذ
تكون لنا ملحمة كاليادة هو ميروس والشاهنامة والمهاباراته أو كأنشودة رولان
عند الغربيين نردد أبياتها لنوقد حماسنا ونجعلها تعويذة لأرواحنا الأبية ومروءاتنا

وبلما لجراحاتها وحافراً لانبعاثنا بموج فيها بيان من روح الشاعر القديم الذي
يقول :

إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشمس أوقطرت دما

إذا ما أعرنا سيدياً من قبيلة ذرى منبر صلي علينا وسلمما

فهل يساعف الزمن بشاعر تنتظره نهضتنا المعاصرة لينظم لنا الملحمة

المنشودة الخالدة ؟

زكى المحاسني

فهرس

صفحة

- المقدمة : للدكتور أحمد أمين — مدير الإدارة الثقافية للجامعة العربية ٣
- القانون المدني العربي — للدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري ... ٥
- حركة التأليف في العالم العربي — للأستاذ عباس محمود العقاد ... ٣٠
- تعاون العرب في وضع دائرة معارف عربية — للدكتور أحمد أمين ٣٦
- النظم النقدية والمصرفية في البلدان العربية — للأستاذ سعيد حماده ٤٠
- النزعات القومية في أدبنا المعاصر — للأستاذ سامي الكيالي ... ٤٩
- الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية — للدكتور راشد البراوي ٥٩
- كيف نشأء علاقة علمية بين البلاد العربية ؟ — للدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن ٦٩
- نهضة المرأة العربية — للدكتورة درية شفيق ٩١
- تأثير الأقاليم الإسلامية في الشعر العربي — للدكتور شوقي ضيف ٩٧
- آراء في العدالة الاجتماعية — للأستاذ سيد قطب ١٠٦
- الفكر العربي المعاصر — اتجاهه وخصائصه — للدكتور زكي نجيب محمود ١١٥
- الحروب الصليبية وأثرها في العالم الإسلامي — للدكتور عبد اللطيف حمزه ١٢٤
- العرب والسياسة الدولية — للدكتور أحمد عزت عبد الكريم ... ١٣٣
- مستقبل الثقافة في المجتمع العربي — للدكتور كامل عياد ١٤٣
- مناهج التعليم في الأقطار العربية ، وكيف تكون ؟ — للدكتور محمد بديع شريف ١٦٨
- الصلات الفكرية بين مصر والبلاد العربية — للأستاذ سامي الكيالي ١٨١
- أثر الشعر في الحروب — للدكتور زكي المحاسني ١٨٧